

المملكة المغربية

الجمعية التشريعية
للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2022-2023 : دورة أبريل 2023

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملاً بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة

12954	• محضر الجلسة رقم 120 ليوم الثلاثاء 7 محرم 1445هـ (25 يوليوز 2023م).....
	جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:
	1- مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال؛
	2- مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021.
12978	• محضر الجلسة رقم 121 ليوم الثلاثاء 7 محرم 1445هـ (25 يوليوز 2023م).....
	جدول الأعمال: اختتام أشغال دورة أبريل للسنة التشريعية 2022-2023.

فهرست

دورة أبريل 2023

صفحة

12890	• محضر الجلسة رقم 118 ليوم الثلاثاء 7 محرم 1445هـ (25 يوليوز 2023م).....
	جدول الأعمال: مناقشة تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول "البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة".
12920	• محضر الجلسة رقم 119 ليوم الثلاثاء 7 محرم 1445هـ (25 يوليوز 2023م).....
	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 118

التاريخ: الثلاثاء 7 محرم 1445 هـ (25 يوليوز 2023 م).

الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثلاث وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة السابعة عشرة صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول "البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة".

المستشار السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تطبيقا لأحكام المادة 148 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، وبناء على مداوات مكتب مجلس المستشارين ذات الصلة، ولاسيما في اجتماعه المتعاقدين بـ 3 و10 يوليوز، وعلى مداولة ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد بتاريخ 11 يوليوز 2022، وبعد توزيع التقرير الذي أنجزته مجموعة العمل الموضوعاتية، حول "البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة" على السيدات والسادة أعضاء المجلس وإحالته إلى الحكومة؛ نعقد هذه الجلسة العامة لمناقشة التقرير الذي أعدته مجموعة العمل الموضوعاتية.

وأشير إلى أن إحداث هذه المجموعة أتى في إطار المسؤولية المؤسساتية التي تحملها مجلسنا الموقر، من منطلق تركيبته الغنية ذات الروافد المتعددة المشارب، وكذا من منطلق الأسبقية المخولة له دستوريا، وتخصه في مناقشة القضايا الاجتماعية طبقا لنص وروح الفصل 78 من الدستور.

وقبل أن نمر للمناقشة، أذكر بترتيب هذه الجلسة كما أقرته ندوة الرؤساء، بحيث سنسئلهما بكلمتي لكل من السيدة رئيسة المجموعة الموضوعاتية والسيد المقرر، تليها تدخلات الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين، وبعدها نفتح المجال لتدخل الحكومة.

وبهذه المناسبة، لا بد أن أتقدم بالشكر والثناء باسم المجلس إلى كافة أعضاء مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة التي اشتغلت في هذا الموضوع الهام والاستراتيجي وعلى الجهود المبذولة من أجل إنجاز هذه المهمة.

كما أشكر كذلك، الأطر الإدارية التي عملت بالجدية المطلوبة في إطار عمل هذه المجموعة الموضوعاتية، والتي ساهمت بمجهوداتها وكفاءتها في مواكبة أشغال المجموعة.

والشكر موصول كذلك، إلى أعضاء الحكومة الذين تفاعلوا بالإيجاب مع طلبات مجموعة العمل الموضوعاتية ولجميع من ساهم في إنجاز التقرير المرفوع إلى جلستنا هذه.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة المستشارة المحترمة فاطمة الحساني، رئيسة المجموعة الموضوعاتية، في حدود خمس دقائق، لتوضح منهجية اشتغال المجموعة.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني رئيسة مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بإعداد تقرير حول "البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة":

صباح الخير.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

يطيب لي بصفتي رئيسة مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بإعداد تقرير حول "البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة"، أن أتناول هذه الكلمة المقترضة باسم زميلاتي وزملائي أعضاء المجموعة الذين أعبّر لهم بهذه المناسبة عن امتناني الكبير وتقديري الخالص لهم جميعا على ما بذلوه من مجهودات وما قدموه من أفكار ومقترحات، أثمرت إنجاز هذا التقرير الموضوعاتي، الذي نأمل أن يتم استثمار مضامينه وتوصياته ومخرجاته، الاستثمار المأمول من طرف كل المهتمين والمتدخلين، ومن قبل كل مكونات البرلمان بمجلسيه، في أفق تعزيز حماية الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، سواء على مستوى تأهيل البيئة التشريعية الوطنية أو ما يتعلق بتجويد وتطوير البرامج والسياسات العمومية ذات الصلة.

اسمحوا لي بداية، وقبل الشروع في تقديم هذه الكلمة، أن أتوجه بالشكر الخالص والامتنان العظيم إلى الفاضل السيد رئيس مجلس المستشارين على دعمه الدائم وتفاعلاته المحفزة التي لازمتنا طيلة مسار عملنا، كما أشيد بمستوى التفاعل الإيجابي للسيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، والسادة وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ووزير التربية الوطنية والرياضة ووزير الصحة.

وكذلك الشكر الخالص للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة على الدعم

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إننا في مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة، وفي سياق إنجاز هذا التقرير في كل جوانبه ومحاوره، سواء من حيث المنهجية المعتمدة أو من حيث التشخيص وكذا الخلاصات والتوصيات، حرصنا كل الحرص على الالتزام في الحدود القصوى بالحيادية والموضوعية المطلوبتين.

واعتبارا لطبيعة موضوع "البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة"، احتكمت المجموعة الموضوعاتية بالمجموعة العلمية وموضوعية، ارتكزت على إعداد وتحضير المادة العلمية وكل ما توفر من مراجع لها علاقة مباشرة بالموضوع، انطلاقا من العام إلى الخاص، بداية من المرجعيات الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وصولا إلى دراسة المرجعيات الوطنية والتشريعات الخاصة التي لها صلة مباشرة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية الإعاقة، وذلك بهدف ضبط معرفي ومنهجي جامع وشامل لعناصر هذا الموضوع والتدقيق في المصطلحات والمفاهيم التي يستدعيها الموضوع وتشترطها ضوابط كتابة التقارير المؤسسية والرسمية، بالإضافة إلى القيام بـ:

- الإطلاع على تقارير وتوصيات المؤسسات والهيئات الدولية والوطنية ذات الصلة؛

- دراسة تحليلية لبعض التشريعات الوطنية؛

- تحليل ومقارنة الوثائق الرسمية المتوصل بها من القطاعات الحكومية؛

- الإطلاع على مجمل حصيلة السياسات والمخططات والاستراتيجيات والبرامج الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة وتحليلها ودراستها؛

- وأخيرا، الإطلاع على حصيلة المؤسسات والهيئات الدستورية في مقاربة منظور الإعاقة.

وبعد دراسة مستفيضة لمختلف جوانب الموضوع وإشكالاته الرئيسية، تم تقسيم التقرير إلى خمسة أجزاء رئيسية متعددة التفرعات، انطلاقا من تحديد الإطار المفاهيمي والمرجعي، مروراً بتشخيص واقع الإعاقة بالمغرب، وتحليل الإطار التشريعي والمؤسسي للأشخاص في وضعية إعاقة، ثم الوقوف بالدراسة والرصد وتحليل مختلف السياسات والبرامج المندمجة العامة والقطاعية، وفي الأخير إبراز إسهامات مجلس المستشارين في النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، لاسيما على المستويين التشريعي والرقابي.

هذا، وقد حرصنا على الاستثمار الأمثل لتوصيات مختلف الفاعلين والمتدخلين من خلال تبويبها منهجيا وتقسيمها على اثني عشرة بابا لضمان مقروئيتها واتساقها، ونسجل بكل اعتزاز التجاوب المسؤول

الكبير الذي قدمه لنا على مستوى تيسير وتسهيل عمليات التنسيق مع القطاعات الحكومية ذات الصلة بالأشخاص في وضعية إعاقة.

كما أتوجه بالشكر إلى منظمات المجتمع المدني والسادة الخبراء والأكاديميين على تعاونهم وتفاعلهم الإيجابي مع المجموعة طيلة مسار عملها.

وأخيرا وليس أخيرا، لابد من الشكر الخاص والتقدير البالغ للطواقم الإداري الذي واكب أشغال المجموعة الموضوعاتية بالجدية المطلوبة والكفاءة العلمية والإدارية المتميزة التي يحق لهذه المؤسسة التشريعية الافتخار والاعتزاز بها.

السيد الرئيس،

نغتنم هذه الفرصة كذلك، للتذكير بالأدوار الهامة التي تضطلع بها مجموعات العمل الموضوعاتية المؤقتة، والتي لا تقل أهمية عن المهام الاستشارية الموكولة لها بمقتضى المادة 144 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، ويتعلق الأمر بدورها الحيوي في تنشيط وتأطير الحوار العمومي ونقله من الفضاءات العامة إلى الفضاء البرلماني، من خلال احتضان كل قضايا المجتمع ذات الصلة بهوية مجلس المستشارين والمندرجة طبعا ضمن اختصاصاته الدستورية.

ولعل خير مثال على ذلك، استقبال المجموعة الموضوعاتية بمجلس المستشارين ما يزيد عن 70 شبكة وطنية تشتغل في مجال الإعاقة خلال لقاء دراسي كرس إحدى الممارسات الفضلى في الانفتاح والتشارك والتفاعل بين البرلمان والمجتمع المدني، والتي راكمت فيها مجلسنا الموقر ما يكفي على درب البرلمان المنفتحة.

وفي ذات السياق، أطلق مجلس المستشارين استشارة واسعة عبر البوابة الالكترونية للمجلس تحت عنوان "من أجل مشاركة مواطنة للنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة"، وهي المبادرة الأولى من نوعها في عمل مختلف آليات مجلس المستشارين، لا سيما ما تعلق منها بتفعيل المادة 324 من النظام الداخلي للمجلس.

تنضاف لذلك، باقي حلقات برنامج عمل المجموعة، والتي توزعت بين تنظيم لقاءات دراسية وجلسات استماع، بالإضافة إلى تنظيم زيارة ميدانية ناجحة إلى مدينة ورزازات، والتي كان الهدف منها بالإضافة إلى الانفتاح وتجسير العلاقة مع مختلف الفاعلين في مجال الإعاقة (قطاعات حكومية ومؤسسات دستورية، فاعلين ترابيين اجتماعيين اقتصاديين، مجتمع مدني وأكاديميين)، تجميع ملاحظاتهم بخصوص الاختلالات والثغرات التي يعرفها واقع الإعاقة ببلادنا والإنصات كذلك إلى تصوراتهم واقتراحاتهم المختلفة للنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة.

لعل من المفيد التذكير بحجم الجهود الوطنية التي بذلتها بلادنا لإقرار قواعد حقوق الإنسان بصفة عامة، وخصوصا منها تلك الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة، فبالعودة إلى الإطار المرجعي الوطني والترسانة القانونية ذات الصلة بالموضوع، وكذا السياسات والبرامج المختلفة التي تم استعراضها في مفاصل التقرير النهائي الذي وضعناه بين أيديكم، تجدون كل ما يترجم الجهود الفعلية في التعاطي مع موضوع الإعاقة بأبعاده المختلفة.

لكن وبالرغم من التراكمات والإنجازات الحاصلة في هذا المجال، يلاحظ استمرار وجود العديد من الصعوبات التي ستظل تشكل عائقا حقيقيا أمام متطلبات النهوض بأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحول دون تنزيل مختلف البرامج الموجهة لهذه الفئة وللمتطلبات تكثيف وملاءمة المنظومة القانونية والتنظيمية مع أحكام الدستور من جهة، ومع مصادقة بلادنا على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وما تعنيه من التزامات وتحديات.

لذلك، وبالنظر للطابع العرضاني لقضايا الإعاقة توصي المجموعة الموضوعاتية بتقوية آليات التنسيق بين مختلف المتدخلين، وذلك بهدف تحقيق النجاعة المطلوبة في تفعيل وتتبع البرامج الحكومية والمساهمة في تحقيق الالتفائية على مستوى إعداد وتنفيذ البرامج، وهو ما ينسجم مع مصادقة بلادنا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي ذات السياق، توصي مجموعة العمل الموضوعاتية بضرورة مراجعة وتنقيح بعض النصوص التي ما زالت تحمل في طياتها بعض المفاهيم القدحية، لتساير المتطلبات الفعلية للنهوض بأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتسجل كذلك مجموعة العمل الموضوعاتية أنه بالرغم من صدور القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، إلا أنه لم يدخل عمليا حيز النفاذ، واستمر قانون 92.07 المتعلق بالرعاية الاجتماعية للأشخاص المعاقين ساري المفعول، وذلك بسبب تأخر صدور النصوص التطبيقية للقانون الإطار.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بمشروع نظام تقييم الإعاقة لتسليم بطاقة الشخص في وضعية إعاقة، وبالنظر للتعثرات الملحوظة التي عرفها هذا المسار وما أنتج عنه من هدر الزمن وتأخر في ربط المشروع بنظام "السجل الاجتماعي الموحد" وإرساء منظومة معلوماتية من شأنها إدراج مكون الإعاقة في صيغة احتساب المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسر المعنية، فإن مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة، وهي تأخذ بعين الاعتبار مشروع مرسوم رقم 2.22.1075 المتعلق بمنح بطاقة الشخص في وضعية إعاقة، توصي بضرورة التعجيل أولا، بدخول هذا المشروع مرسوم حيز التنفيذ وتفادي التدرج الذي قد يؤخر إصدار البطاقة، مع

والإرادي والجدي من مختلف كل المعنيين بما يحظى به هذا الموضوع من تقدير خاص واستثنائي يترجم الوعي بالتحديات التي يطرحها الموضوع في ضوء التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الذي ما فتئ يدعو "لاستحضار المقاربة التشاركية والمقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان في بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية".

وقبل اختتام هذه الكلمة، أجدد مرة أخرى شكري الجزيل إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا التقرير، والشكر موصول لكم جميعا على إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

وأعطي الكلمة الآن للسيد عبد الرحمان الدريسي، مقرر اللجنة الموضوعاتية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي، مقرر مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يغمرني إحساس خاص وأنا أستعرض أمامكم هذا التقرير المقتضب المتعلق بالتقرير الموضوعاتي حول البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة.

هو إحساس نابغ ليس فقط من شرف العضوية والمساهمة المتواضعة كمقرر إلى جانب زميلاتي وزملائي المستشارين أعضاء المجموعة الموضوعاتية، بل إن هذا الإحساس الخاص مرتبط أساسا - بالإضافة إلى هذا وذاك - بطبيعة وأهمية وراهنية موضوع الأشخاص في وضعية إعاقة بأبعاده الاجتماعية والحقوقية المندرجة ضمن أولويات الأجندة الوطنية المرتبطة ببناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، وفق التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

السيد الرئيس،

عظفا على كلمة السيدة رئيسة المجموعة، اسمحوالي أن استعرض عليكم وبعجالة عبر هذه الكلمة المقتضبة بعض من مجموع الخلاصات والتوصيات العامة المستقاة من مخرجات التقرير النهائي الذي أعدته المجموعة حول "البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة".

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، لا بد أن نهئ أنفسنا على هذا العمل الرقابي الذي أنجزه مجلسنا الموقر، عمل سينضاف بكل تأكيد إلى سلسلة الأعمال المتميزة التي سجلها مجلس المستشارين طيلة هذه الدورة، حيث كانت حصيلة إيجابية، خصوصا وأن هذا التقرير لأمس وضعية شريحة واسعة من المواطنين والمواطنات الذين يعانون في صمت مع أسرهم التي تتحمل معاناتهم، محتاجون اليوم فقط إلى الاعتراف والإدماج داخل المجتمع والعيش بكرامة فيه.

السيد الرئيس المحترم،

نفتنم داخل فريق التجمع الوطني للأحرار هذه الفرصة لكي نحيط مجلسنا الموقر بخلفيات وأسباب نزول فكرة إحداث هذه المجموعة، والتي استأثرت باهتمام فريقنا بعدما تمت مناقشتها باستفاضة كبيرة، حيث خرجنا بقناعة مشتركة داخل الفريق بضرورة إحداثها من أجل الانفتاح على انشغالات هاته الفئة وحاجياتها الملحة والمساهمة في إيجاد حلول لهاته الشريحة عبر تقييم مختلف السياسات العمومية المرتبطة بالإعاقة والموزعة مع الأسف على مجموعة من القطاعات الحكومية والمؤسسات التابعة.

وبهذه المناسبة، أريد باسم الفريق أن أتقدم بالشكر الجزيل إليكم، السيد الرئيس، على كل الدعم والمواكبة الذي قدمتموه لهاته المجموعة ولرئيستها، كما نشكر أيضا جميع السيدات والسادة الوزراء الذين واكبوا عملها بحضورهم لجلسات الاستماع.

الشكر موصول أيضا إلى مقرر وأعضاء هذه المجموعة وإلى الطاقم الإداري الذي واكب وتتبع أشغالها، منوهين بتفانيهم في إعداد هذا التقرير المتميز، الذي سيعزز بلا شك حصيلة عمل هذا المجلس الموقر والهيئات ومختلف الخبراء المهتمين بهذا المجال.

تجسد ذلك في عدد اللقاءات التواصلية التي عقدتها، سواء داخل المجلس أو خارجه، لقاءات كانت كلها ناجحة ومثمرة، أعطت إشعاعا كبيرا لمؤسستنا التشريعية متمثلة في المراحل التي قطعتها اللجنة وعملها، الشيء الذي يبين صواب موقف فريقنا في المطالبة بإحداث هذه المجموعة.

حيث أعطى اهتماما كبيرا لموضوع الإعاقة بامتياز ضمن مكونات النوع الاجتماعي، لهذا فإننا نؤكد على أن مخرجات هذا التقرير تتقاطع مع مواقفنا التي تقارب الإجماع داخل هذه المؤسسة، حيث اشتغلنا جميعا عليه من خلال تجسيد فكرة محورية هو ضمان الإدماج

تحديد الأدوار والمسؤوليات ما بين قطاعي الإعاقة والصحة في إطارية تديرية تنسيقية ومنظومة معلوماتية.

ومن جهة أخرى، نتطلع أن يسهم الإحصاء العام للسكان والسكنى في تجويد وتطوير المنظومة الإحصائية والقياسية والتقييمية لموضوع الإعاقة، لتشكل قاعدة بيانات علمية وموضوعية مستقبلية لمقاربة هذا الموضوع من مختلف جوانبه.

السيد الرئيس،

هذا فقط غيض من فيض للخلاصات والتوصيات التي حاولنا بسطها على أنظاركم عبر هذه الكلمة المقتضبة.

وقبل الختام، أود تجديد الشكر والامتنان لكم، السيد الرئيس الفاضل، على دعمكم الدائم وتفاعلكم الإيجابي والمحفز طيلة مسار عمل المجموعة الموضوعاتية، كما أتوجه بالشكر الخالص للسيدة رئيسة المجموعة الموضوعاتية على نضاليتها وحيويتها وإيمانها العميق بقضايا الإعاقة، ومن خلالها الشكر موصول إلى جميع عضوات وأعضاء المجموعة على الجهود الكبيرة الذي تم بذله منذ إحداث هذه المجموعة.

كما أتوجه بالشكر إلى مختلف القطاعات الحكومية، ونخص بالذكر هنا السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة والسادة وزير التربية الوطنية والرياضة ووزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الصحة ووزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، والشكر موصول للسيد وزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة.

وكذلك الشكر الخاص إلى مختلف المؤسسات الدستورية ومنظمات المجتمع المدني وكل من ساهم من قريب أو بعيد وتفاعل إيجابيا مع المجموعة طيلة مسار عملها.

وآخرا وليس أخيرا، لا بد من الوقوف والشكر الواجب والتقدير البالغ للطاقم الإداري الذي واكب أشغال المجموعة الموضوعاتية بالجدية المطلوبة والكفاءة العلمية والإدارية التي يحق لهذه المؤسسة التشريعية الافتخار والاعتزاز بهم.

وشكرا للجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وبدوري أقدم الشكر كذلك لكل السيدات والسادة المستشارين، أعضاء هذه المجموعة على العمل الذي قاموا به.

والآن أفتح باب المناقشة، وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

الاستشاري لحقوق الإنسان بتاريخ 10 دجنبر 2008، بمناسبة الذكرى الستون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، أصبح من الضروري على النسيج الجمعي وأطراف المجتمع المدني توحيد الرؤى والتصورات حول إشكاليات وأنواع الإعاقة التي تختلف حسب كل حالة على حدة، لأنها تنقسم إلى عدة مستويات كإعاقة عقلية وإعاقة تعليمية وإعاقة جسدية وإعاقة دماغية، وكذلك إعاقة عصبية وإعاقة بصرية وإعاقة سمعية وإعاقة التخاطب وإعاقة نفسية وإعاقة تأخر النمو.

مما يستدعي منا جميعا استحضار هذه الخصوصيات للوقوف على مختلف إكراهات الأشخاص في وضعية إعاقة، لاسيما الكلفة المالية الكبيرة للشخص في وضعية إعاقة، التي تثقل كاهل الأسر، مما يستوجب مواصلة النضال والترافع من أجل التغلب على هذه الصعاب والإكراهات التي تحد من ممارستهم لحقوقهم الكاملة والمضمونة دستوريا.

وفي هذا الإطار، لا يسعنا إلا أن نثمن جهود الحكومة والبرلمان لعملهما الكبير الذي يقومون به لرعاية وإدماج هاته الفئة، وخاصة تنزيل المشاريع المهيكلية الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة، ونخص بالذكر هنا التعجيل بإصدار نص تشريعي يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة، تنفيذاً للمادة 6 من القانون الإطار 13.97 لحماية الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.

وهو ما يستوجب مواصلة الدينامية الوطنية، كل واحد من موقعه ومسؤوليته من أجل إعطاء دفعة قوية لملف هذه الشريحة المجتمعية، والتي تحظى بعطف مولوي سامي، وتكثيف الجهود من أجل تنزيل مخرجات هذا التقرير الذي نعتقد أنه استجاب لجميع التطلعات، حيث استحضر خصوصيات كل فئة على حدة بعدما قارب كل الإشكاليات المرتبطة بها، مؤكداً في هذا الإطار على ضرورة السهر على تنزيل مخرجات عمل هذه اللجنة من مختلف المواقع التي تمثلها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

والكرامة للأشخاص في وضعية إعاقة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير والسيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعم بقوة مختلف السياسات العمومية والتدبير الحكومي في مجال رعاية الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بوضعيتهم.

وفي هذا الإطار، نشيد بالتقدم المحرز على مستوى تنزيل السياسات والبرامج، وبالأخص تخصيص ميزانية مهمة للاهتمام بهذه الفئة المجتمعية في قانون المالية 2023، سواء عبر صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي أو من خلال مختلف الإعفاءات التي تقدمنا بها كفرق الأغلبية، لكي تستفيد هذه الشريحة من دعم على مختلف الأجهزة المساعدة على تجاوز الإعاقة على الفرد والمجتمع، من خلال الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة والذي وافقت عليه الحكومة في حينه، حيث استفادت مجموعة من الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية لهذا المقتضى.

وأما الأطفال في وضعية إعاقة، فقد تم تحسين ظروف تدمرهم، علاوة على تشجيع الإدماج المهني والأنشطة المدرة للدخل لفئاتهم، وكذا تم إحداث وتهيئة وتجهيز مراكز توجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

وفي هذا الإطار، لا بد لنا أن نثمن العمل الجبار الذي قامت به وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، ونخص بالذكر المخطط التنفيذي للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وبرنامج مدن ولوجة، مما كان له بالغ الأثر الإيجابي على مستوى حصيلة الخدمات الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة المندرجة في إطار صندوق الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.

وكما لا يسعنا أيضا إلا أن ننوه بإسهامات مجلس المستشارين في حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، سواء من خلال البعد الرقابي على العمل الحكومي أو عبر آلية الأسئلة الشفهية والكتابية أو في آلية مجال الإنتاج التشريعي لفئاتهم من خلال تقديم العديد من المقترحات، سواء في صيغة مقترحات قوانين أو في صيغة تعديلات.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن بلادنا تعتبر من البلدان الأوائل، التي وقعت على المواثيق الدولية والقوانين والسياسات الوطنية فيما يتعلق بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، حيث وقعها المغرب في 30 مارس 2017، حيث صادقت المملكة المغربية على الاتفاقية في 8 أبريل 2009، في أعقاب قرار صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، بالمصادقة على الاتفاقية في الرسالة الملكية الموجهة إلى المجلس

الموضوعاتية تحت رئاستها المقتدرة، قد تفوقت في تحقيق أهدافه، الأمر الذي أعطى لنا جميعا دراسة مستفيضة لمختلف جوانب الموضوع وإشكالاته الرئيسية المرتبطة به طيلة أزيد من 12 سنة من السياسات العمومية المطبقة في هذا المجال.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر أن المملكة المغربية قطعت أشواطا كبيرة في سبيل توطيد أسس الدولة الاجتماعية والمجتمع الديمقراطي القائم على المشاركة المواطنة الكاملة.

كما نسجل عاليا الانخراط الطوعي للمملكة المغربية في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، من خلال الانضمام والتوقيع على الاتفاقيات الأساسية ذات الصلة بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، ولا سيما منها الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري المرفق بها اللذان صادقت عليهما المملكة المغربية.

السيد الرئيس المحترم،

كما تعلمون، تفيد الأرقام الرسمية أن كل أسرة واحدة من بين أربعة أسر مغربية لديها على الأقل شخص في وضعية إعاقة، معناه أن أزيد من مليونين ونصف شخص في وضعية إعاقة، الأمر الذي يسائلنا جميعا.

ونؤكد أنه بالرغم من الجهود التي بذلتها المملكة المغربية خلال السنوات الأخيرة في سبيل النهوض بحقوق هذه الفئة، إلا أن الانكسارات والصعوبات ظلت سمة التفاعل سابقا مع هذا الملف، إذ ظل فريقنا من مختلف المواقع ومن مختلف المحطات كعارضة وطنية اقتراحية ننبه إلى هذه النواقص، ونثير الانتباه إلى الاختلالات وتقديم المقترحات الوطنية، ومن أبرزها:

1- تعثر تشريعي وتنظيمي على مستوى إرساء البيئة القانونية والتنظيمية لتحسين أوضاع الأشخاص في وضعية الإعاقة؛

2- اختلالات على المستوى البرنامجي، وهو ما يجسده ضعف الفعالية فيما يتعلق بمرتكزات التنزيل، وتشمل هذه المرتكزات أساسا الإطار التنظيمي لتفعيل القانون الإطار 97.13 لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، الذي بقي معطلا، وكذا ضعف قيادة تنزيل المخطط الوطني (2017 - 2021)، ولاسيما ما يتعلق بالتنزيل الجهوي؛

3- ضعف في تنسيق التنزيل الأفقي للسياسات وبرامج النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وكذلك ضعف التنسيق الداخلي على مستوى القطب الاجتماعي.

إن هذه الاختلالات البنوية التي أشرنا إليها انعكست سلبا على الواقع المعاش اليومي للأشخاص في وضعية إعاقة وعلى ممارسة حقوقهم الوطنية الكاملة، بدءا بـ:

1- صعوبة الولوج إلى التعليم، حيث أن وتيرة ولوج الأطفال في وضعية إعاقة للمدرسة العمومية ما زالت بطيئة، وأن تحدي تعميم

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة لتقييم البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة.

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر إلى المجموعة الموضوعاتية، رئيسة ومقررا وأعضاء وأطرا إدارية، وعلى تجاوب الحكومة، لتحقيق هذا المجهود الجبار والنوعي الذي قام به الجميع، لتفعيل أدوار مجلس المستشارين الدستورية في مجال التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية.

وهي مناسبة جديدة نؤكد فيها على الأدوار القوية التي يقوم بها مجلس المستشارين الموقر، تفعيلا لمقتضيات الدستور والقوانين الجاري بها العمل، تفعيلا روحيا لا شكليا، وما المضمون الراقى والعميق لتقرير المهمة الاستطلاعية الذي بين أيدينا أو الذي تم من قبل في مجال التعليم، إلا دليلا آخر على رفعة وأهمية ومركزية الأدوار الدستورية الهامة التي يقوم بها مجلس المستشارين الموقر.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين نشيد باختيار هذا الموضوع الاجتماعي الصرف المتعلق بـ "البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة"، ونغتنم هذه الفرصة لننوه بالرئيسة المحترمة السيدة فاطمة الحساني على المجهود الجبار الذي قامت به لإنجاح عمل هذه المجموعة الموضوعاتية، وهو اختيار موفق من وجهة نظرنا لعدة أسباب أهمها:

1- مواكبة مجلس المستشارين للأوراش الكبرى ذات الصلة ببناء أسس الدولة الاجتماعية، كما يراها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله؛

2- التفاعل الإيجابي لمجلس المستشارين مع القضايا المجتمعية الحارقة والتي تعكس بصورة حقيقية انشغالات وانتظارات المواطنين والمواطنات؛

3- عناية مجلس المستشارين بقضايا حقوق الإنسان والنهوض بها، في بعدها الدولي والوطني، والتي تقوم على حظر ومكافحة كل أشكال التمييز لاسيما بسبب الإعاقة.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، نعتبر أن مقارنة موضوع "البرامج المندمجة والموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة" هو فرصة لنا جميعا لتقييم مجمل ما تم إنجازه على مستوى السياسات والبرامج الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة والتوصيات التي يجب إعمالها في المستقبل، وهو تحد كبير، نعتقد أن المجموعة

للأشخاص في وضعية إعاقة، باعتباره موضوع يشكل أحد الملفات ذات الأولوية، نلتمس من الحكومة اعتماد مختلف التوصيات التي تهم السياسات العمومية في هذا المجال وضمان التقائيتها وتكاملها.

ونحن على يقين تام بأن هذه الحكومة الاجتماعية بامتياز وحكومة الإنصات لنبض الشعب لقادرة على التفاعل الإيجابي مع التوصيات، بما يضمن التفعيل الأمثل للتوجيهات الملكية السامية في بناء مجتمع الكرامة.

وشكرا

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية في مناقشة وتثمين عمل المجموعة الموضوعاتية الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة.

وهي مناسبة كذلك لتتقدم بالشكر الجزيل لكافة أعضاء مكتب المجلس، وعلى رأسهم السيد الرئيس المحترم، النعم ميارة، منوهين بحرصهم على تفعيل مقتضيات النظام الداخلي فيما يخص مؤسسة عمل مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة، بناء على المقتضيات الدستورية في مجال التشريع والرقابة ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، وعلى اختيارهم لهذا الموضوع، الذي يعبر عن الاهتمام والعناية التي يولها المشرع للأشخاص في وضعية إعاقة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للسيدات والسادة أعضاء اللجنة والسيدة الرئيسة، رئيسة اللجنة، والطاقم الإداري الذي سهر على إعداد هذا التقرير، منوهين بكل الجهود المبذولة والتجاوب الذي أبداه كل المتدخلين والفاعلين بمختلف مشارهم، من أجل إعداد تقرير شامل يبسط الواقع ويقدم التوصيات، فشكرا جزيلاً للجميع.

السيد الرئيس،

لقد كانت بلادنا من بين الدول السبابة للتوقيع على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يوم 30 مارس 2007، أتبعها تعبير صريح عن مصادقتها على الاتفاقية بتاريخ 10 دجنبر 2008.

تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة لم يتحقق بعد؛

2- نسبة البطالة في صفوف هذه الفئة هي ست مرات المعدل الوطني، بما يعادل 67%؛

3- أن الإدارات والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية لم تلتزم بتخصيص منصب واحد لشخص في وضعية إعاقة في المباريات التي يبلغ عدد المناصب بشأنها بين 5 و7 مناصب؛

4- أن هناك تأخر كبير في الوضع الإداري التعاقد بين الدولة والقطاع الخاص للمقاولات في هذا المجال.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إن الموضوعية تقتضي منا الإشادة بالمجهود الذي تبذله الحكومة الحالية من خلال التزامها الواضح في البرنامج الحكومي الحالي، سواء داخل محور الدولة الاجتماعية أو بتدعيم مدى الحياة للأشخاص في وضعية إعاقة، بالإضافة إلى الالتزام بـ:

1- وضع سياسة عمومية واضحة ومتكاملة ومتعددة الأبعاد لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة؛

2- تخصيص 500 مليون درهم لدعم الجمعيات لتقديم خدمات القرب في هذا المجال؛

3- ضمان الأولوية للحصول على التأمين الإجباري عن المرض؛

4- دعم الأسر المعوزة التي يعاني أحد أفرادها من الإعاقة؛

5- توفير ولوجيات النقل والولوجيات مع تدخل الجماعات الترابية؛

6- تطوير التقنيات الرقمية لتيسير العمل عن بعد لهذه الفئة.

وكذا من خلال اعتماد وتسريع تنزيل مخطط العمل للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2022 – 2026، والذي اعتبره التقرير إطاراً لتنسيق السياسات والبرامج الموجهة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة الموكولة للقطاعات المعنية بالإعاقة، والذي يقوم – في نظرنا - على أربعة محاور رئيسية، منها:

1- المحور الأول: الوقاية من أسباب الإعاقة؛

2- المحور الثاني: بيئة والجة ودامجة؛

3- المحور الثالث: التضامن والتمكين الاقتصادي؛

4- المحور الرابع: المساواة والدمج الاجتماعي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

ختاماً، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، وانطلاقاً من قناعتنا بأولوية موضوع تقرير اللجنة الموضوعاتية حول البرامج المندمجة الموجهة

شهدت بلادنا تطورا تدريجيا في توفير الدعم والخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تتباين حسب التقرير الذي بين أيدينا نسبة انتشار الإعاقة تبعا لنوعها، وبالتالي تشكل الإعاقة البصرية حوالي 3.56%، مع العلم أن نسبة انتشار الإعاقة حسب السن، تتركز في فئة ما فوق 60 سنة، معطيات عديدة وصادمة جاء بها التقرير تسائل سياستنا العمومية تجاه هذه الفئة بمختلف أعمارها وانتماءاتها الاجتماعية.

كما تسائل قدرتنا على استيعاب مختلف المرافق العمومية لها ومدى قدرة الموارد البشرية ذات الاختصاص على بذل المزيد من الجهود من أجل تغطية الخصاص في مجالها.

إننا في الفريق الاستقلالي نعي جيدا أن وصول ذوي الإعاقة إلى حقهم في التعليم لا يزال يعرف صعوبات عديدة وخاصة في المناطق الجبلية والقروية، بل إننا نسجل كما سجلت المجموعة الموضوعاتية افتقاد أغلب المؤسسات التعليمية الأساسية والجامعية للتكنولوجيات بما فيها المرافق الصحية، وهي مناسبة لنؤكد أن المرافق العامة والمواصلات مثلا، غير مجهزة لاستيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل مناسب.

لنا اليقين أن الأسرة المغربية تلعب دورا حيويا في دعم ورعاية الأفراد ذوي الإعاقة، حيث يواجهون تحديات ومتطلبات خاصة، يجب عليهم التعامل معها بشكل يومي، لأن تصبح مصدرا للضغط النفسي على الشخص المعاق وأفراد أسرته على حد سواء.

فقد تختلف هذه التحديات، باختلاف نوع الإعاقة ومدى ارتباطها بأمراض أخرى، مما يفرض حاجة المعاق الى رعاية صحية متكاملة وعلاجا مستمرا، يجعل الأسرة تبحث عن الخدمات الصحية المناسبة وتوفير الرعاية اللازمة رغم تكلفتها المادية والمعنوية.

السيد الرئيس،

لا تفوتنا الفرصة اليوم من أجل التنويه بعمل المجتمع المدني والخدمات الجليلة التي يقدمها في هذا المجال من دعم نفسي وأحيانا مادي لذوي الإعاقة ولأسرهم، ونظير هذه الخدمات، ندعو الحكومة الى البحث عن السبل الكفيلة من أجل دعم هذه الجمعيات وفق مشاريع هادفة، تراعى فيها العدالة المجالية ومساهمتها في محاربة الهشاشة لدى هذه الفئة، التي أصبح البعض منها يمتن التسول رغم البرامج العديدة والمتعددة التي تدعمها الحكومة من أجل محاربة هذه الظاهرة.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين نعتبر التعليم البوابة المؤدية إلى الاندماج الكامل في المجتمع، وهو الملاذ بالنسبة لذوي الإعاقة على الخصوص، الذين يقصون في أغلب الأحيان من الحق في التعليم، ذلك أن مشاركتهم في الحياة المدرسية قد تشكل مدخلا مهما لتصحيح التصورات الخاطئة عنهم، والتي تحول دون مشاركتهم في المجتمع.

كما أن مداومة هؤلاء الأطفال على مقاعد الدراسة، يمكن أن يجعل

فعلى إثر الاحتفاء بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أعلن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في رسالته الموجهة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سابقا (المجلس الوطني لحقوق الإنسان حاليا)، عن مصادقة المغرب على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو تعبير واضح عن الإرادة والالتزام من أعلى مؤسسة دستورية، بالعمل على صيانة حقوق هذه الفئة وترسيخها.

ويظهر ذلك جليا من خلال اعتماد دستور 2011 لأسس ملكية دستورية ديمقراطية، برلمانية واجتماعية، تحفظ للمواطنين حقوقهم الأساسية كاملة، خصوصا في مجال الإعاقة، حيث حظي هذا الموضوع باهتمام خاص من خلال التنصيص على منع التمييز على أساس الإعاقة ودسترة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأشخاص في وضعية إعاقة.

فتصديق الدستور، الذي يعتبر جزء منه، يؤكد على التزام المملكة بحظر ومكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي مهما كان، كما ينص الفصل 34 من الدستور على أن: "تقوم السلطات العمومية بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ولهذا الغرض، تسهر هذه السلطات خصوصا على ما يلي:

- معالجة الأوضاع الهشة لفئات من النساء والأمهات وللأطفال والأشخاص المسنين والوقاية منها؛

- إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية أو حسية حركية أو عقلية وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع".

السيد الرئيس،

لقد حظيت قضايا الإعاقة باهتمام بالغ لدى الحكومة الحالية، حيث أكدت على ضرورة توطيد أسس مجتمع متضامن من خلال سن سياسة عمومية واضحة ومتكاملة ومتعددة الأبعاد لفائدة الأشخاص في وضعيات إعاقة، مع دعم الجمعيات العاملة بالفعل، والحكومة تعي جيدا بأن تدريب الأساتذة على استقبال الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة جزء لا يتجزأ من الإصلاح التعليمي الذي تتوخاه، لأن تكويننا أفضل للأساتذة والمهنيين المتخصصين شرط لازم للارتقاء بتعليم وتكوين الأطفال في وضعيات إعاقة من كافة الشرائح العمرية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

لا زالت الإعاقة تُعتبر قضية اجتماعية مهمة في المغرب، وقد

مميز، كما لا تفوتني الفرصة، السيد الرئيس، أن أشكركم على المواكبة والإمكانيات التي وضعتوها رهن إشارة المجموعة من أجل إنجاز هذا التقرير في أجود الظروف.

السيد الرئيس المحترم،

لقد قطع المغرب بفضل التوجهات الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، أشواطاً مهمة في الوقوف على واقع الأشخاص في وضعية إعاقة وترسيخ الوعي بالأهمية التي يكتسبها إدماجهم في المجتمع وتقييم مدى استفادتهم من حقوقهم، التي نصت عليها المواثيق والتشريعات الوطنية والدولية.

كما حظيت مسألة الإعاقة باهتمام بالغ في دستور 2011 من خلال التنصيص على منع كل أشكال التمييز على أساس الإعاقة ودسترة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأشخاص لهذه الفئة، حيث أكد الدستور على التزام المملكة بـ "حظر ومكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي مهما كان".

كما ينص في الفصل 34 من الدستور على أن تقوم السلطات العمومية بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال "إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية أو حسية حركية أو عقلية وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع".

كما أقدمت بلادنا على التصديق على الاتفاقية الدولية لتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، دون إغفال التزام الحكومة بوضع استراتيجيات وطنية للتنمية الدامجة وتحسين البحث الوطني حول الإعاقة، بالإضافة إلى توفر بلادنا على ترسانة قانونية مهمة في مجال حماية حقوق هذه الفئة، من خلال اعتماد قانون رقم 97.13 المتعلق بتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، الذي تم إصداره سنة 2016، والذي أعطى تعريفاً للشخص في وضعية إعاقة كما هو معتمد في الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي صادقت عليها المملكة وبروتوكولها الاختياري الملحق بها لسنة 2009.

فضلاً عن مختلف النصوص القانونية المتفرقة التي تزخر بها المنظومة القانونية الوطنية، التي تعنى بمجال حماية الأشخاص في وضعية إعاقة في مختلف الميادين، والتي بدورها تعزز من الحماية القانونية لهذه الفئة المجتمعية.

السيد الرئيس المحترم،

بالرغم من الجهود المبذولة ومن المسارات المهمة التي قطعتها بلادنا على العديد من المستويات، فإن أوضاع الأشخاص في وضعية

الآباء والأمهات ومناحي الرعاية قادرين أيضاً على العثور على الوقت اللازم للقيام بما لديهم من أنشطة مهنية أخرى، ومنها الحصول على الدخل بالنسبة للأسر الفقيرة.

فجميع الأطفال لهم الحق نفسه في التعليم من حيث المبدأ، ولكن من حيث الممارسة الواقعية نجد حرمان الأطفال ذوي الإعاقة من هذا الحق، حرماناً لا يتناسب مع أوضاعهم، والمواثيق والقوانين الوطنية والدولية التي صادقت عليها بلادنا.

ونتيجة لذلك، تتقوض قدرتهم على التمتع بكامل حقوقهم في المواطنة وعلى الاطلاع بأدوار قيمة في المجتمع، عبر تكوينهم ثم توفير عمل يتناسب مع إمكاناتهم وقدراتهم، وبالتالي الاعتماد على أنفسهم وتحقيق الاستقلالية.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نؤمن أن التعليم الشمولي الدامج يستلزم توفير فرص تعليمية مفيدة لجميع الأطفال داخل نظام تعليمي موحد، فهو يفسح المجال لذوي الإعاقة من الانتظام في الصفوف نفسها، حيث الأطفال الأسوياء، مع تقديم دعم إضافي مفصل لكل فرد على حدة، حسب حاجاتهم إلى ذلك، وهذا يتطلب رؤية أفقية للقطاعات الحكومية لسن سياسات عمومية ناجعة، مع تجنيد جميع الموارد البشرية والمالية من أجل مدرسة وجامعة، وفضاءات عامة تتسع لكل المواطنين.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكراً السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد بونس ملال:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

زميلاتي وزملائي المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة مضامين وخلصات التقرير الشامل الصادر عن مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة حول موضوع "البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة".

وأود في البداية أن أنوه بعمل المجموعة، رئيسة ومقرراً وأعضاء، على الجهودات الجبارة التي قاموا بها من أجل الخروج بتقرير جد جد

- رابعاً، العمل على القطع مع التفاوت المجالي بين الجهات على مستوى مؤسسات الرعاية الاجتماعية الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة، قصد تغطية جميع الجهات وإقرار عدالة اجتماعية وإنصاف مجالي في مجال الإعاقة، بلادنا دارت بزاف ديال المجهودات في المدن وفي الحواضر الكبرى، ولكن المغرب المهمش والمغرب المنسي كايين إشكاليات كبيرة اللي خص اليوم يتعاطاها واحد التمييز إيجابي؛

- العمل على تكوين وتقوية قدرات الموارد البشرية العاملة بمراكز توجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة، حيث إن 120 موظفا داخل مراكز التوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة تبقى غير كافية للاستجابة لتطلعات هذه الفئة من المجتمع وأسرهم؛

- تعزيز الشراكات مع القطاعات الحكومية والجماعات الترابية والمجتمع المدني في التمويل والاقتراحات لمعالجة الاختلالات التي تعاني منها أكثر من ثلاثة ملايين شخصا في وضعية إعاقة وأسرهم، مع استحضار جميع أنواع الإعاقات: الجسدية والحسية والحركية والعقلية؛

- تعميم المدارس الدامجة بجميع أنحاء المملكة؛

- ضمان التشغيل الأفضل والمعلن لهذه الفئة، وتفعيل نظام الحصيص، الذي بموجبه تم تخصيص 7% من عدد المناصب المالية السنوية لهذه الفئة؛

- ضرورة تفعيل الإطار التعاقدى ما بين الدولة والقطاع الخاص من أجل تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة..

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم، وأستسمح.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أبادي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدة رئيسة مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتقدم باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين بالشكر إلى السيدة رئيسة مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة وكافة أعضائها، وكذا الأطر التي سهرت على إعداد هذا التقرير في إطار تعميم الفائدة،

إعاقة لازالت لا ترقى إلى طموح وانتظارات هذه الفئة ومعها مختلف الفاعلين في هذا المجال، وهي الخلاصات التي كشف عليها التقرير الذي بين أيدينا، وسلط الضوء على واقع وأحوال هذه الشريحة من المجتمع التي تعاني في صمت من الإقصاء والتميش والتمييز، ليخلص التقرير إلى صياغة البدائل عبر توصيات واقتراحات، نتمنى صادقين أن تجد طريقها إلى السياسات العامة والعمومية.

السيد الرئيس،

لكل هذه الاعتبارات، وانسجاما مع مرجعيتنا في حزب الحركة الشعبية التي تجعل من حماية هذه الفئة من المجتمع على رأس أولوياتها، نقترح في الفريق الحركي ما يلي:

- ضرورة توفر إرادة سياسية حقيقية لدى الحكومة للعناية بفئة الأشخاص في وضعية إعاقة، في إطار استكمال برنامج 2017-2021 وتنزيل برنامج والتزامات وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية وتفعيل السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2016-2025.

وهنا نود أن نفتح معكم نقاشا ربما يفوق البعد السياسي إلى البعد المجتمعي، هل نحن بصدد مواجهة إشكالية إعاقة لأشخاص القدر وابتلاء الله حكم عليهم بهاذ الوضعية؟ أو المشكل عندنا هو مشكل إعاقة في برامجنا السياسية ووعينا السياسي وبرامجنا المجتمعية؟

من العيب أننا نبقوا نشوفو فهاذ الفئة أنها واحد الفئة اللي كنتشكل بشكل من الأشكال واحد العبء على المجتمع، فاش كنهضرو على 2.5 ولا 3 مليون ديال الأشخاص المعنيين، هنا كنهضرو على طاقات وعلى واحد الطاقات اللي خص المجتمع ديانا يستفيد منها من أجل واحد التنمية متكاملة؛

- ثانيا، التعجيل بإخراج المراسيم والنصوص التنظيمية المتعلقة بقانون إطار 97.13 المتعلق بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة من أجل تنفيذه على أرض الواقع؛

- التعجيل بإصدار النصوص التطبيقية للقانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛

- تفعيل الحقوق الأساسية للأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك بالتركيز على الأولويات المتمثلة في التنزيل الفعلي لقانون الولوجيات بمختلف أشكالها، قصد تيسير سبل الوصول إلى المرافق الإدارية والاقتصادية والصحية والثقافية وغيرها.

كنا كنتمناو أنه تكون معكم حتى وزيرة السكنى وسياسة المدينة ووزارة النقل باش نهضرو حتى على إشكالية ديال وسائل النقل اللي ما كتوفرش فيها الولوجيات باش هاذ الناس يقدر يوصلو لهاذ الوزارات والإدارات، وحتى بالنسبة للطرق اللي ما كاينش الناس كتضطر أنها تنزل الطريق ما عندهاش الطريق منين تدوز فالطروطوار؛

تثميناً للمسؤوليات والأدوار التي يضطلع بها مجلسنا الموقر.

حضرات السيدات والسادة،

لقد سلط التقرير في باب تناوله لواقع الإعاقة في بلدنا الضوء على نسب انتشار الإعاقة، التي تعرف ارتفاعاً كبيراً، خصوصاً عندما يتم ربطه بعامل السن، إذ يؤكد التقرير على أن انتشار الإعاقة يتزايد مع تقدم العمر، الأمر الذي يستوجب الانتباه إليه من أجل العمل على النهوض برعاية الأشخاص المسنين.

وشدد التقرير على مكانم الخلل بالنسبة لهذه الفئة من حيث المستوى التعليمي والمتمثل في محدودية استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة من حق التمدرس والتعليم بمختلف المسالك وأن الكثير منهم لم تخول لهم الفرصة للولوج إلى المدارس وبدون مستوى تعليمي.

كما يذهب التقرير إلى التأكيد على غياب المقاربة المجالية فيما يتعلق بالمؤسسات الدامجة على المستوى الوطني، أخذاً بعين الاعتبار المعاناة اليومية المختلفة للأشخاص في وضعية إعاقة، بعدم قدرتهم اللجوء إلى الخدمات الضرورية والأساسية بكل سهولة وكرامة.

وفيما يتعلق بالسياسات والبرامج ذات الصلة بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، فإننا نقدر التطور الذي عرفته المرجعية الحقوقية والقانونية في مجال الإعاقة، إلا أن واقع الأشخاص في وضعية إعاقة ببلادنا لازال يؤثر على اتساع الهوة بين المخططات المبرمجة لهذه الفئات وفعاليتها على أرض الواقع.

هذه الهوة نبسطها على سبيل المثال لا الحصر في:

على مستوى مجال التعليم: إن نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة دون تعلم تصل إلى 66.1%، وتمثل الإناث الغالبية العظمى بنسبة 66.6%. وتؤكد تقارير المجلس الأعلى للتربية والتكوين أن السياسات التربوية بالمغرب لم تتمكن بعد من أن تشمل كل الأطفال الذين يعانون من صعوبات اجتماعية، ولم تستوعب كل أصناف الهشاشة، وهو ما يجعل هذه السياسات بعيدة عن تحقيق هدف التربية الدامجة.

أما فيما يخص مجال الصحة: فقد بينت نتائج البحث الوطني حول الإعاقة أن 60% من الأشخاص في وضعية إعاقة لا يستطيعون اللجوء إلى الخدمات الصحية العامة التي توفرها المنظومة الصحية بالمغرب، وذلك لأسباب مالية وبسبب عدم وجود مؤسسة أو بنية طبية سهلة اللجوء، خاصة أن 38% منهم يعيشون في الوسط القروي.

وبخصوص الحماية الاجتماعية: فإن ثلثي الأشخاص ذوي الإعاقة لا يستفيدون من أي نظام للضمان الاجتماعي، ويعود ذلك أولاً، إلى ندرة المعطيات المتعلقة بالوضعية الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب لتحديد موقعهم ضمن ورش نظام الحماية الاجتماعية، ثم صعوبة ترجمة النصوص القانونية إلى مداخل حقيقية لضمان الحماية الاجتماعية لهذه الفئة وكذا الشروع في تنفيذ الحماية

الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بمجال التشغيل: فيقدر معدل التشغيل لدى الأشخاص في وضعية إعاقة في سن النشاط في 13.6%، أي ما يقل بثلاث مرات عن معدل التشغيل على المستوى الوطني، وتواجه النساء صعوبة أكثر في الولوج للشغل، إذ يبلغ معدل التشغيل في صفوفهن 2.7% على الصعيد الوطني.

وهنا يتبين أن عدم الاستقرار المهني يمس عدداً كبيراً من الأشخاص في وضعية إعاقة مهما كان نوع إعاقتهم.

حضرات السيدات والسادة،

يتبين إذن أن نسبة كبيرة من الأشخاص في وضعية إعاقة تجد نفسها محرومة من حقها الأساسي في التعليم والشغل والصحة وعرضة للتمييز والإقصاء الاجتماعي، مما يؤثر على عدم فاعلية البرامج الموضوعة، وذلك راجع أساساً لانتشار الصور النمطية والتمثيلات السلبية تجاه الأشخاص في وضعية إعاقة في المجتمع، وضعف أو غياب الالتفائية بين السياسات المجالية والتنسيق بين كافة المتدخلين في مجال الإعاقة وغياب الولوجيات بمفهومها الشامل، مما يحد من إمكانية الوصول للحقوق والتمتع بالخدمات والتفاوت الحاصل في تغطية العرض الصحي بمختلف الجهات وانعكاساته على صحة الأشخاص في وضعية إعاقة وثقل كلفة الإعاقة على أسرهم، خاصة في تلك التي في وضعية هشاشة.

وهنا نجد أنفسنا في الفريق الاشتراكي نتقاسم نفس التوجه العملي لعمل اللجنة الموضوعاتية، ونعتبر توصياتها مداخل حقيقية وعملياتية، ستسهم في بناء وعي جديد على المستوى التديبير المؤسسي بخصوص هذه الشريحة المهمة من مجتمعنا، وستعزز إلى جانب كافة مكونات مسار الرقي بوطننا العزيز، تحقيقاً للدولة الاجتماعية حيث جميع المواطنين والمواطنات يتمتعون بكامل الحقوق ويعيشون داخل وطن يحتوي جميع شرائحه وفئاته.

ولأن بناء المواطن وصون كرامة المواطن مهمة جماعية ومشروع مشترك، فهذا يتطلب من الجميع تحمل مسؤولياته والعمل بكافة السبل والأساليب والآليات لأجل تحقيق الأهداف المروجة وتعزيزها.

والله ولي التوفيق.

شكراً.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لي عظيم الشرف أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المتعلقة بالبرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة.

وبهذه المناسبة نشكر السيدات والسادة المستشارين، أعضاء وعضوات اللجنة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، على الجهود التي بذلوها في سبيل الارتقاء بأوضاع هذه الفئة، حيث تعتبر قضايا الأشخاص في وضعية إعاقة من بين أبرز القضايا شديدة الارتباط بحقوق الإنسان وبالكرامة والمساواة.

كما نتقدم أيضا بالشكر الجزيل للأطرد الذين عملوا على إخراج هذا العمل وعلى مجهوداتهم الجبارة، فلهم منا جزيل الشكر والتقدير.

وعطفا على مذكرة فريقنا المكتوبة الشاملة والعميقة، التي ساهمنا بها والتي تضمنت ما يناهز 23 توصية في أشغال المجموعة الموضوعاتية، فإننا نود اليوم التأكيد على أهمية المكاسب التي تم تحقيقها في مجال الإعاقة، بفضل المبادرات الوطنية الرائدة التي أطلقها جلالة الملك نصره الله، إذ ما فتئ جلالته يؤكد في خطبه وتوجيهاته على ضرورة مساواة المغاربة في التمتع بالحقوق وعلى ضرورة توفير شروط تحقيق تنمية منسجمة ومستدامة، وعلى إيلاء عناية خاصة للفئات الاجتماعية الهشة.

إن تحقيق الدولة الاجتماعية في بلادنا يتطلب منا المزيد من الاهتمام والعناية بمختلف الفئات الاجتماعية الهشة، وعلى رأسها هذه الفئة، وذلك من خلال سياسات تجعلها متساوية مع باقي الفئات الاجتماعية في الاستفادة من الحقوق والخدمات العمومية، وتجعلها فئة منتجة ومساهمة في التنمية الوطنية.

وبالرغم من الجهود المبذولة في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وبالرغم من سعي الحكومات المتعاقبة على جعل قضاياهم ضمن سياسات عمومية منسجمة، بتبنيها لجملة من البرامج والقرارات، إلا أن المنجزات في هذا الإطار غير كافية مقارنة بحاجياتهم ومتطلباتهم.

كما أن هناك محدودية لآثارها على مستوى الواقع، ولم تسمح بتحسين وضعية هؤلاء الأشخاص على النحو الذي يجعلهم يستفيدون فعليا من الحقوق والخدمات العمومية، وهو ما رصدته التقرير، من خلال تطرقه للعديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه الأشخاص في وضعية إعاقة، وإبرازه لمختلف أوجه القصور ورصدته لمختلف

التحديات التي يعج بها الواقع، وكذا تلك المتعلقة بتنفيذ القوانين والسياسات والبرامج الموجهة لهم.

ونود في هذا الشأن، إضافة إلى المعطيات الواردة في التقرير التوقف عند موضوع التربية الدامجة، باعتبارها المدخل الأساسي للنهوض بأوضاع هؤلاء الأشخاص، إذ يسجل على هذا المستوى ارتفاع نسب الإقصاء لدى هؤلاء من التعليم، حيث ترتفع إلى 71.6%، وتزداد وضعية هذه الفئة سوءا على مستوى التعليم في المناطق القروية.

كما نود أيضا إثارة نقطة أخرى، لا تقل في أهميتها عن النقطة الأولى، وهي مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تتكفل بهم، فلئن كان التقرير أشار إليها بشكل مقتضب، فإننا نعتبر أن الدور الذي تقوم به مؤسسات الرعاية الاجتماعية يكتسي أهمية قصوى، باعتبارها آلية مهمة للنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة.

فبالرغم من التزايد الملحوظ لعدددها، إلا أن الملاحظ أن مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تتكفل بهم لا تتجاوز 70 مؤسسة سنة 2021 من أصل 1204 مرخصة لها وفق قانون 14.05، وهي نسبة ضئيلة جدا، ولا يمكنها تلبية حاجات مختلف فئات الأشخاص في وضعية إعاقة، لا سيما أنهم يشكلون أزيد من مليوني شخص في المغرب.

وما يفاقم الوضع أكثر هو التفاوت الصارخ في توزيع مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تتكفل بهذه الفئة بين الجهات وعدم التوازن بينها، إذ أنها متركزة في الجهات الكبرى والجهات التي تتوفر على مجال حضري مهيمن، كجهة الرباط سلا- القنيطرة، جهة فاس- مكناس وجهة الدار البيضاء - سطات، بينما تعاني عدد من الجهات الأخرى خصاها في هذا المجال، فمنها من يتوفر على مركز واحد وأخرى تنعدم فيها هذه المؤسسات، وهو ما يعني أن فئات واسعة من ذوي الاحتياجات الخاصة لا تستفيد من الخدمات التي تقدمها مراكز الرعاية الاجتماعية على مستوى التكفل والتأهيل في العديد من جهات المملكة، وهو ما يعمق التفاوت المجالي على مستوى الرعاية الاجتماعية.

وختاما، إذ نجد التنويه بمضامين هذا التقرير، ندعو الوزارة الوصية وكافة المتدخلين إلى العمل على التفاعل مع التوصيات والملاحظات الوجيهة التي توصل إليهما.

وشكرا

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة العامة المخصصة لتقييم المجموعة الموضوعاتية الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة.

واسمحوا لي في البداية أن أوثق بمضامين هذا التقرير الغني بالأرقام والمعطيات والتوصيات، وأيضا الإشادة بالأجواء الإيجابية التي طبعت أشغال المجموعة الموضوعاتية وكذا بالمجهود الجبار للسيدة رئيسة المجموعة رفقة باقي الأعضاء، مع التنويه بالطاقتين الإداريتين الذي سهر على إعداد هذا التقرير.

السيد الرئيس المحترم،

على الرغم من تطوّر المرجعية الحقوقية والقانونية المؤسساتية في مجال الإعاقة والسياسات العمومية ذات الصلة بالشغل والصحة والتعليم، إلا أن واقع الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب لازال يُؤسّر على اتّساع الهوة بين الاعتراف بالحقوق وفعليتها على أرض الواقع.

ففي مجال التعليم، تؤكد تقارير المجلس الأعلى للتربية والتكوين على أن السياسات التربوية بالمغرب لم تتمكّن من أن تشمل كلّ الأطفال الذين يعانون من صعوبات اجتماعية، ولم تستوعب كل أصناف الهشاشة، وهو ما يجعل هذه السياسات بعيدة عن تحقيق هدف التربية الدامجة، وعلى وجه الخصوص:

- ضُعب تعميم العرض التربوي الدامج لكل الإعاقات ليُشمّل الأشخاص المكفوفين والأشخاص ذوي إعاقة الصّمَم ومرضى التوحد؛

- نُقص أو غياب الوُلوحيات في عدد كبير من المؤسسات التعليمية الشيء الذي يصعب من دمج ذوي الإعاقات البصرية والحركية؛

- نُقص الموارد البشرية المتخصصة أو المكونة في طرق وأساليب وتعليم وتربية الأشخاص في وضعية إعاقة.

أما فيما يتعلق بمجال التشغيل: فعلى الرغم من التّنصيب الصريح للمنظومة التشريعية على حق الأشخاص في وضعية إعاقة في الشغل، ما زالت هذه الفئة تعاني من صعوبات في الولوج لسوق العمل بمختلف مكوناته.

وفي هذا الإطار، أود أن أؤكد على أن تعزيز الآليات التشريعية والمؤسسية محطة أساسية لا غنى عنها في مسار الاعتراف بالحقوق، لكنها لا تؤدي تلقائيا إلى الولوج الفعلي لهذه الحقوق، لأن التّمتع الكامل والفعلي بالحقوق مرهون باتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان فعليتها.

السيد الرئيس المحترم،

استحضارا لحجم المسؤولية الملقاة على عاتق القطاع الخاص، عمّلنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بهدف تحقيق النهوض بحقوق الإنسان في المقاولات، على وضع مجموعة من المبادرات والآليات لفائدة هذه الفئة داخل المقاولات، ومنها على الخصوص إحدات لجنة "المسؤولية الاجتماعية للشركات" (RSE) التي أنشئت مجموعة العمل المكلفة "بالمقاولات وحقوق الإنسان" والتي تهتم بموضوع إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما أنه، على الرغم من أنه لم يتم بعد تحديد حصة مناصب الشغل للأشخاص في وضعية إعاقة في القطاع الخاص، حسب مقتضيات القانون الإطار، إلا أننا التزمنا بشكل طوعي في الإدماج المهني لهذه الفئة، في حدود الإمكانيات المتاحة لذلك، غير أن هذه المبادرات تبقى فزائفة ولا تزال غير كافية في ظل غياب تدابير حكومية تحفيزية للقطاع الخاص.

السيد الرئيس،

اعتبارا لجسامة التحديات التي يتعيّن رفعها في مجال النهوض بوضعية الأشخاص في وضعية إعاقة، فإننا ندعو إلى:

أولا، على المستوى التشريعي:

- تفعيل القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، وإصدار كافة نصوصه التطبيقية؛

- ملاءمة القوانين والنصوص والقرارات المتعلقة بالحق في التعليم الدامج، باعتباره حقا تمكينيّا، مع مقتضيات المادة 24 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتجويد البرنامج الوطني للتربية الدامجة؛

- تعميم الولوج للتعليم الدامج إلى ما بعد البكالوريا، ليشمل التعليم العالي بجميع مؤسساته الجامعية وأيضا، التكوين المهني بجميع مراكزه التكوينية وكل ما يقتضيه من تنصيب على الترتيبات التيسيرية والتكيفات اللازمة لفائدة الطلبة والطالبات الباحثين والمتدربين في وضعية إعاقة؛

- الرفع من نسبة المؤسسات المُستقبلة للأطفال في وضعية إعاقة، والعمل على تقديم خدمات ذات جودة مفتوحة للفئات الهشة والتوجه أيضا للأسر ذات الدخل المحدود أو المتوسط بأئمنة جد معقولة؛

ثانيا، تحفيز القطاع الخاص: من خلال وضع معايير وطنية خاصة بالمقاولات لتوفير بيئة مناسبة لتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة، تتضمن التنصيب على أن يتضمن الإطار التعاقد المنصوص عليه في القانون الإطار على حوافز مُشجّعة لصالح مقاولات القطاع الخاص؛

ثالثا: وضع تكوين مهني دامج ومستقطب للأشخاص في وضعية

المبدولة، إن على مستوى التشريعي أو المؤسساتي، لازال واقع الإعاقة ببلادنا مقلقا على كل المستويات: التعليم، التشغيل، الصحة والحماية الاجتماعية، بل لازال مشروع مرسوم 2.22.1075 المتعلق بمنح بطاقة للشخص في وضعية إعاقة معلقا، ويرجع هذا الوضع بالخصوص إلى:

- البطء الكبير في استكمال المنظومة التشريعية، كما هو الشأن بالنسبة للقانون الإطار 97.13 الذي لم يتم إخراج مراسيمه التنظيمية بعد، وعدم تطبيق تشريعات أخرى كقانون الولوجيات 10.03 في كل المؤسسات بما في ذلك المؤسسات الصحية؛

- غياب بعد الإعاقة والاستراتيجيات والبرامج الحكومية وضعف التنسيق الأفقي في تنزيل هذه البرامج وكذلك ضعف تنسيقها الداخلي على مستوى القطب الاجتماعي.

السيد الرئيس،

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نعتبر الإدماج الحقيقي للأشخاص في وضعية إعاقة موضوعا عرضانيا، لن يتأتى إلا باعتماد مقاربة حقوقية وتنموية شاملة ومندمجة، فعلى مستوى التدبير الميزانياتي، لا بد من تخصيص غلاف مالي هام وجدي لمعالجة قضايا الأشخاص في وضعية إعاقة وتحديدده بشكل واضح ضمن هندسة الميزانية العمومية بكل القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية.

في مجال التعليم والتكوين:

نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل على ضرورة:

- تأهيل منظومتنا التعليمية على المستويين البيداغوجي واللوجيستي لضمان حق هذه الفئة في ولوج تعليم دامج ومستدام؛

- تصميم برامج تكوين تتلاءم مع احتياجات الأشخاص في وضعية إعاقة، تأخذ في الاعتبار أنواع الإعاقات والكفايات التي تحتاجها هذه الفئة للعمل في وظائف محددة؛

- توفير فرص التدريب الميداني للأشخاص في وضعية إعاقة لمنحهم الخبرة العملية والمهارات الفنية التي تمكنهم للولوج لسوق الشغل، عبر إنشاء شبكات اتصال مهنية خاصة؛

- بلورة برنامج شمولي لإذكاء الوعي حول الإعاقة وإعداد برامج تكوينية لتعزيز قدرات كافة الفاعلين في هذا المجال، مفتشي الشغل على سبيل المثال؛

- دعم البحث العلمي للحد من مسببات الإعاقة.

في مجال التشغيل:

- تفعيل حصة 7% للأشخاص في وضعية إعاقة للعمل بالإدارات العمومية وتخصيص وسائل تسهل عليهم الرفع من الإنتاجية والتغاضي عن اشتراط سن معين في اجتياز المباريات؛

إعاقة: وأود أن أشير هنا إلى أن المقابلة المغربية تُواجه إكراهات التنافسية العالمية والمردودية طوال دورة حياتها، لذلك يجب العمل على تكوينهم بما يتوافق مع حاجيات المقاولات، بهدف تيسير إدماجهم في سوق الشغل.

وفي الختام، لا يسعنا، إلا أن نُتوه بالمجهودات التي تقوم بها الوزارة الوصية من أجل إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في المنظومة التعليمية والمهنية والحياتية الوطنية، انسجاما مع تعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الذي ما فتئ يُبدي حرصه الدائم على الاهتمام بالمواطنين المغاربة عموما، وبقية الأشخاص في وضعية إعاقة من أجل أن تتمتع هذه الفئة بحقوقها كاملة في كل المجالات، باعتبارها جزء مهم من الرأسمال البشري الوطني الذي يُساهم في تحقيق التنمية والازدهار الذي ينشده جلالته لشعبه قاطبة. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

إننا نعتز في فريق الاتحاد المغربي للشغل نعتز بهذه المبادرة التي تعكس مدى الاهتمام الذي بات يوليه مجلسنا الموقر لقضايا حقوق الإنسان ببلادنا، وخاصة بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، التي خصها الدستور بمضامين هامة لحماية حقوقها والنهوض بأوضاعها.

وهي مناسبة أخرى للمساهمة في تقديم عصاره العمل الكبير الذي قامت به منظمتنا للترافع من أجل إحقاق حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ورفع كل أنواع الحيف والتمييز عن هذه الفئة من المواطنين، منهم العاملين والعاطلين عن العمل، نساء ورجال، كان آخرها المائة المستديرة التي نظمها فريقنا بالمجلس قبل اختتام هذه الدورة بأسبوع، على اعتبار أن هذا الملف من الملفات الاجتماعية والحقوقية الهامة التي تقع في صلب اهتمام الاتحاد المغربي للشغل.

السيد الرئيس،

- على الرغم من دسترة الحقوق الأساسية للأشخاص في وضعية إعاقة ومصادقة بلادنا على الاتفاقية الدولية، وبالرغم من الجهود

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارات،

بدوري ستكون الكلمة للمجموعة الكونفدرالية للشغل، لي الشرف أن أساهم في مناقشة التقرير الموضوعاتي الخاص بـ "الأشخاص في وضعية الإعاقة".

بدوري في البداية لا بد أن أجدد الشكر للسيدة الرئيسة وأعضاء المجموعة الموضوعاتية وطاقمها الإداري على الجهود المتواصلة من أجل إنجاح هاذ العمل وهاذ الإنجاز، كما أشكر كل من تعاون من بعيد، ولا قريب لإحضار هاذ الإنجاز وهاذ التقرير.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

بالرغم من دسترة الحقوق الأساسية للأشخاص في وضعية الإعاقة والمصادقة على الاتفاقية الدولية ذات الصلة وبرتوكولها الاختياري وسن ترسانة قانونية هامة لحماية حقوق هذه الفئة والنهوض بها، فإن استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من حقوقهم الأساسية في مجالات الولوج المجاني في العلاج والتشغيل والتربية والتعليم والحماية الاجتماعية ومن توفير الولوجيات بمختلف أنواعها تظل جد محدودة، ذلك أن مقتضيات القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها تظل معطلة بسبب عدم صدور أي من أهم النصوص المتعلقة بتطبيقها، الأمر الذي يحد من فعاليتها ويفرغها من محتواها، ويكرس الاستمرار في مقاربة الإعاقة وفق النموذج القائم على المقاربة الإحسانية.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

فبعد مرور حوالي 7 سنوات، نقف مشدوهين أمام:

- التلكؤ في إصدار النص التشريعي المتعلق بنظام الدعم الاجتماعي، تطبيقا للمادة 6 من قانون الإطار رقم 97.13؛

- التلكؤ في إصدار المرسوم التطبيقي المنظم لمنح بطاقة شخص في وضعية إعاقة، تطبيقا للمادة 23 من القانون الإطار رقم 97.13؛

- تعزيز وتعميم توظيف الأشخاص في وضعية إعاقة في القطاع الصحي وطنيا؛

- تقديم الدعم الفردي عن طريق (l'ANAPEC²)، عبر الإرشاد والتوجيه لطالبي الشغل في وضعية إعاقة بشكل يتناسب مع مهاراتهم وتطلعاتهم المهنية.

في المجال الاجتماعي والتمتع بالخدمات:

- الاعتراف بالأهلية القانونية بدل مفهوم القدرة وتبني مفهوم التنوع البشري، إعمالا لمبدأ المساواة؛

- خلق خلايا خاصة بالنساء في وضعية إعاقة ضحايا العنف والتحرش والتنمر.

في مجال الصحة:

- وضع سياسة وطنية للتغطية الصحية للأشخاص في وضعية إعاقة؛

- توسيع التغطية الصحية (la CNSS³ et la CNOPS⁴) لتشمل الاحتياجات الخاصة للأشخاص في وضعية إعاقة، بما في ذلك توفير رعاية إعادة التأهيل ورعاية الصحة العقلية وتوسيع الإطار المرجعي للأدوية والمعدات الطبية في عملية استرجاع المصاريف الطبية والحصول على ورقة التحمل الطبي.

السيدات والسادة المستشارين،

لا بد وأن نهنا أنفسنا بهذا العمل الكبير الذي قامت به اللجنة، ونشكر بالمناسبة كل الأعضاء الذين اشتغلوا من أجل إخراج هذا المنتج، برلمانيين وموظفين، وإن كنا نأمل أن تستمع اللجنة لقطاعات أخرى معنية كوزارة العدل والوظيفة العمومية والتشغيل ومؤسسات عمومية كالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (l'ANAPEC)، على الرغم من المنهجية التي اعتمدها اللجنة بالانفتاح على مختلف الفعاليات المدنية.

وإن كانت هذه الملاحظات لا تنقص من أهمية مضمون التقرير وما تمخض عنه من توصيات يجب تفعيلها على أرض الواقع من طرف الحكومة، لتساهم في رسم البرامج والسياسات المستقبلية للارتقاء بأوضاع وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، من بينها الدعوة لجعل القطاع الوزاري المكلف بالإعاقة منتدبا لدى رئيس الحكومة حتى يحظى بالأهمية الحكومية اللازمة.

وشكرا.

² Agence Nationale de Promotion de l'Emploi et des Compétences

³ Caisse Nationale de Sécurité Sociale

⁴ Caisse Nationale des Organismes de Prévoyance Sociale

اسمحولي غادي نكون شوية واضح معكم وفي هذا الجلسة هذه، تنقول بكل صدق وبكل موضوعية أشنو محتاج الشخص اللي عندو إعاقة اليوم في بلادنا؟ يحتاج إلى عيش كريم، والعيش الكريم لا يمكن أن يتحقق إلا بالفلوس، "يقارضن"، لذلك أنا تنقول المدخل الأساسي اليوم هو أننا هاذ المعاق خصنا إذا كنا اليوم كنهضرو على الدولة، دولة الحماية الاجتماعية، فالحاجة الأساسية اللي خصنا نباو بها إذا كنا غادي ندعموشي حد هوما هذه الفئة هذه، لأن هي فئة تعاني وفي صمت وتعاني معها مجموعة من الأسر، احنا اليوم نتكلمو على 3 المليون ديال الأشخاص اللي تيعيشو هذه الوضعية، وهذا الإحصاء ديال 2014، ربما هذا الإحصاء اللي جاي غادي يكون الرقم جد مضاعف.

كنقولو كذلك أنه المدخل الثاني هو المدخل ديال الولوجيات، أنا تنقول أنه عيب وعار اليوم أننا مازال نتكلمو نقولو- لأن المسألة بسيطة جدا - نمشيو مثلا للجامعات، نمشيو للجماعات، نمشيو لجميع المرافق ديال الدولة واش زعما صعب علينا أننا نديرو واحد الطلبة فين يدخلو الناس ولا هذا؟ لا، ماشي صعب هاذ الشئ، خص هاذ الشئ يكون حسنا معه، ما بقاش مازال نهضرو عليه وتنداكرو عليه، هذه مسألة خصها تصبح من باب تحصيل الحاصل.

المسألة الثالثة هي الاندماج، وتنتكلمو على الاندماج ديال الشخص في الوضعية ديال الإعاقة، راه ما يمكنش ندمجو هاذ الشخص واحنا مازال في الجانب الثقافي ديالنا ننظر إليه على أنه واحد الثقيل أو لا واحد العبء على المجتمع والأسرة ديالو.

بالعكس، هو إنسان كغيره من الإنسان يجب أن ننظر إليه من المنظور الحقوقي، المنظور اللي يكفله الدستور، تكفله المواثيق اللي صادقنا عليها، تتكفلو الاتفاقيات الدولية، وبالتالي ما خصناش نهضرو بالمنطق ديال الشفقة.

هاذ الناس راه من حقهم أن يعيشو حياة كريمة في هاذ الوطن، وبطبيعة الحال هاذ الحياة الكريمة خص توفّر لهم أنهم يمشيويقروا بحالهم بحال الناس الآخرين، وتعطاهم الخصوصية في السياسات العمومية، هذه هي الخصوصية، هنا فين خصها تكون الخصوصية والتميز والتمييز الإيجابي، لأن هاذ الناس عندهم واحد الوضعية، خص هاذ الوضعية تراعى، وبالتالي هنا في خصنا..

تندوز كذلك للمسألة باش نهضرو على الاندماج، كذلك المسألة ديال.. اللي بغيت نهضر عليها، هي الاندماج للمدخل القانوني، اليوم ما يمكنش نتصورو أنه احنا كمسؤولين كلنا خصنا نتحملو المسؤولية ديالنا، سواء على مستوى الحكومة، على مستوى البرلمان، على مستوى المجتمع المدني، باش أن هاذ التشريعات اللي خصها تخرج لحيز الوجود.

وفي الأخير، بغيت نختم بواحد المسألة مهمة جدا، احنا اليوم نتكلمو في 30 مارس على اليوم الوطني للإعاقة، واحد التجربة هضر عليها السيد وزير التعليم، هي تيديروها في فرنسا، هاذك النهار تهزو

- غياب الإطار التعاقدى المنصوص عليه في المادة 15 والذي يحدد النسبة المئوية لمناصب الشغل بالقطاع الخاص المخصصة لتشغيل هذه الفئة من المواطنين.

وعلى مستوى حكامه القطاع، يلاحظ، السيدة الوزيرة، غياب الالتقائية عند وضع وتنفيذ السياسات العمومية في هذا المجال الذي يتدخل فيه بصفة مباشرة عدة قطاعات، ويتعلق الأمر- مثال لا الحصر - الداخلية والصحة، علاوة على القطب الاجتماعي بوزارة التضامن، كما أن هناك تغييب للعدالة المجالية في تدخلات القطاع الوصي.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

إزاء هذه الوضعية التي يسببها هدر في المال والزمن، يتعين إعادة هيكلة وهندسة الإدارة الوصية على هذا القطاع الاجتماعي الهام وملاءمة مهامها مع مقتضيات القانون الإطار وتفعيل اختصاصاتها وفق مقاربة حقوقية، لأن معالجة قضايا الإعاقة تمر عبر رفع الحواجز الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيق النهوض بالحقوق الأساسية للأشخاص في وضعية إعاقة.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سعيد جدا بالتواجد معكم في هذه الصبيحة لمناقشة هذا التقرير الذي يتناول وضعية من الوضعيات الصعبة في بلادنا، وضعية الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون ظروف صعبة والهشاشة.

في البداية، بغيت أن أنوه عاليا بالمجهود الذي بذلته هذه المجموعة، رئيسا في شخص السيدة الرئيسة لالة فاطمة، في شخص السيد المقرر، في شخص الأعضاء ديال اللجنة السادة المستشارين والمستشارات، وفي شخص السادة أطر هذا المجلس الإداريين.

كذلك، أريد أن أؤمن عاليا هذا النوع من التقارير، لأنها في الحقيقة تعتبر تراكما وركيزة أساسية للبحث العلمي في هذا المجال، وبطبيعة الحال هذا التقرير خصو غير واحد العنوان ويكون رسالة لماسترلم لا؟ فأنوه عاليا بهذا المجهود وبهذا الاجتهاد.

هاذوك (les chaises roulantes) هاذيك الكراسي المتحركة وتيركبوه.

أنا تنتمنى لو جميع المسؤولين في هاذ البلاد، وزراء، برلمانيين ورؤساء جماعات أنهم هذالك النهار يخرجو في هذالك اليوم الوطني ويركبوه هاذوك الكراسي ويمشيو، ويبغيو يدخلو يأخذو (l'extrait) دياهم، ويمشيو (l'hôpital) باش يحسو حقيقة بالوضع الحقيقي اللي تيعيشو المعاق في بلادنا.

وأتمنى التوفيق طبعاً في هاذ الملف، لأنه من الملفات اللي خصها الحكامة في السياسات العمومية والحكمة الحقيقية، باش أننا نخرجو من هاذ الوضع هذا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم، وأعتذر مرة أخرى.

الكلمة للسيدة لبنى علوي.

تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة والسيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في إطار هذه الجلسة الدستورية المخصصة لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة.

وهي مناسبة ننوه من خلالها بالحرص على إعداد هذا التقرير في الوقت المحدد، أملين أن تحظى التوصيات المتضمنة فيه بالتفاعل المطلوب من طرف مختلف المتدخلين والفاعلين.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أيضا التنويه بالسيدة رئيسة اللجنة وبكل الأعضاء المشاركين وبكل الأطر الإدارية، التي رافقت اللجنة خلال كل مراحل اشتغالها، والذين لم يدخروا أي جهد في سبيل إعداد هذا التقرير بكل مسؤولية ونكران الذات، أملين أن تتخذ رئاسة المجلس المبادرة المناسبة لتحفيز هؤلاء الأطر وتشجيعهم على المزيد من البذل والعطاء.

السيد الرئيس،

لقد تطرق التقرير الذي بين أيدينا إلى مجموعة من الأسباب التي تحول دون إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، نذكر منها على وجه الخصوص:

- ضعف الثقافة الحقوقية لدى معظم الجهات، سواء كانت رسمية

أو غير رسمية، مما فيها الأحزاب السياسية والنقابات المهنية؛

- ضعف إدراك وضعية الأشخاص في وضعية الإعاقة وفهمها؛

- عدم وجود نظام مرجعي يتناسب مع واقع الجهة بمختلف الأجزاء المشكلة لترايها، والتي تتميز بالتنوع والاختلاف؛

- ضعف قدرات بعض الفاعلين فيما يخص التعامل مع قضايا الإعاقة؛

- ضعف الإمكانيات المالية اللازمة وكذا ضعف نشاط الأشخاص في وضعية إعاقة وغياب تنظيمات قوية لهم.

السيد الرئيس،

- وعيا منا بأهمية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية التنموية، وانسجاما مع الفصل 36 من الدستور، الذي يدعو إلى النهوض بحقوق الفئات الهشة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي صادق عليها المغرب، ندعو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب مجلس المستشارين إلى:

- ضرورة الانتباه إلى خطر مرض الضمور العضلي وضرورة اتخاذ تدابير وإجراءات عاجلة للحد من خطورة هذا المرض ومواكبة الأطفال المصابين به وأسرههم؛

- ضمان حق الأطفال في وضعية إعاقة من حقهم في تعليم يتناسب مع خصوصياتهم، لا سيما في العالم القروي والمناطق الصعبة والنائية؛

- ضمان حق الأشخاص في وضعية إعاقة من حقهم في ولوج سوق الشغل بما يتناسب مع قدراتهم ومؤهلاتهم وتمكينهم من حقهم في الاستفادة من البرامج والمشاريع التي تطلقها الحكومة؛

- ضمان استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة من التمييز الإيجابي في الولوج لبعض الخدمات الاجتماعية كبطاقة المعاق ومجانبة التنقل وغيرها من الخدمات.

وفي الختام، نؤكد في الاتحاد الوطني للشغل بمجلس المستشارين على تبني كل التوصيات المتضمنة في هذا التقرير الذي أعدته اللجنة الموضوعاتية، أملين في وضع آلية مشتركة بين الحكومة والبرلمان لتنفيذ هذه التوصيات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

وأعطي الكلمة الآن للحكومة.

ونبدأ بالسيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، والذي سينوب - أعتقد - عن السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

بمعنى الحكومة كتجي وكتدير برامج، ومن خلال هاذ البرامج كتبغى تدمج واحد الشريحة من الشرائح، تتعرفو أنه كاين واحد جوج ديال الطرق باش تتعامل الحكومة مع هاذ الإشكاليات.

أولا، كاين ما يسمى ببرامج محددة في الزمن وعندها الميزانية ديالها وعندها الناس اللي غادي يستافدو منها... إلخ، ومنها البرنامج ديال "أوراش"، اللي تتعرفو اللي وصلنا فيه في السنة الماضية لـ 104.000 ديال المستفيدين، ولكن ما حققناش كثير بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، ورغم أننا حققنا واحد النسبة مهمة جدا بالنسبة مثلا للعمل ديال النساء، وهو موضوع آخر.

ولهذا ارتأينا في هاذ السنة ديال 2023 أن برنامج "أوراش" نعطيه واحد البعد مختلف في علاقة مع بعض الفئات اللي عندها واحد الاحتياجات خاصة بصفة عامة، ومنها الأشخاص في وضعية إعاقة، وخصصنا 20% ديال الهدف ديال "أوراش" بسنة 2023 اللي سميناه "الأوراش ذات الأولوية الوطنية"، إلى عقلتو، البرنامج ديال "أوراش" الطريقة ديالو هي أنه المجالس الإقليمية في إطار لجان إقليمية، تبتأسها السادة العمال، هي اللي تدير هاذوك طلبات العروض او طلبات إبداء الاهتمام، باش الجمعيات... إلخ، يعطيو الملفات ديالهم، وهو ما اللي تبتخارو، بطبيعة الحال، الأشخاص اللي غادي يخدمو على أساس فهم واحد العدد ديال الشروط، ما يكونوش خدامين، يكونوشوماج... إلخ.

بالنسبة.. وشفتنا أنه بعض الفئات اللي عندها واحد الاحتياجات خاصة، ما تتكونش دائما تحظى بالأولوية في هاذ العمل اللي تبتكون على المستوى الترابي، رغم أنه كاين محاولات الحق يقال.

فأخذنا 20.000 من هاذ 100.000 وحطينها عند الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، ونحن اليوم بصدد يعني الإطلاق ديال هاذ "الأوراش ذات الأولوية الوطنية"، اللي بغينا فيها ندعمو العمل ديال النساء بشكل خاص، وبغينا ندعمو فيه العمل ديال الأشخاص في وضعية إعاقة بشكل خاص، والعمل متواصل مع السيدة الوزيرة باش يقدر أكبر عدد ممكن من الأشخاص في وضعية إعاقة يستافد من هاذ الأوراش برسم سنة 2023، وغادي نتوقفو، إن شاء الله، في هاذ العمل ما عندنا فيه أدنى شك، من خلال جمعيات عندها واحد يعني المصدقية في هاذ المجال، ومن خلال عمل حقيقي يمكن يتعطى للأشخاص في وضعية إعاقة.

بالإضافة لهاذ البرنامج ديال "أوراش" اللي يمكن يعطينا واحد الأرقام مهمة واللي يقدر يكون واحد البداية لواحد الطريق اللي تكون، إن شاء الله، مزيانة في المستقبل، عندنا البرامج ديال "ريادة الأعمال"، دبا أنا باقي في المستوى البرامج اللي قلت لكم في الأول، إذن البرنامج ديال "أوراش"، البرامج ديال "ريادة الأعمال" ها أنتوما شفتو أنه في إحدى الجلسات اللي كانت عندكم، تكلمنا على واحد البرنامج اللي عاد طلقناه هاذي تقريبا أقل من شهر، اللي هو برنامج "أنا مقاول"، الذي يستهدف

تفضل، السيد الوزير المحترم، مع الشكر للتفاعل السريع والفوري للحكومة مع هذا التقرير، وخير دليل على ذلك هو حضور وزيرين من أجل مناقشته.

شكرا لك السيد الوزير والسيدة الوزيرة المحترمة.

السيد بونس السكوري وبحسو، وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

فعلا، هذا الموضوع هو موضوع غاية في الأهمية، وفي الحكومة نوليه أهمية خاصة وهو يتزامن هذا اليوم مع الإطلاق ديال واحد المبادرة مهمة، غتكون فهاذ العشية، إن شاء الله، واللي السادة رؤساء الفرق راه مدعويين لهما، تخص التشغيل المستدام بحجم كبير ومهم جدا ربما غير مسبق في تاريخ بلدنا.

عندي كلمتين كيفما قلت، السيد الرئيس، الكلمة الأولى باسم وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات.

بغيت نبدا بالشكر ديال السيدة الرئيسة والطاقم كله السيدات والسادة المستشارين اللي خدمو فهاذ التقرير الموضوعاتي، وفالحقيقة كانت عندي تجربة فالأسبوع الماضي على ما أظن في تقرير آخر يخص موضوع آخر، وتبيان على أن المجلس يبذل جهد مهم في الإحاطة وفي المقاربة اللي تتكون، واحد المقاربة في الحقيقة مفيدة جدا ديال عدد من المواضيع، ومنها هاذ الموضوع اللي عندنا اليوم.

التقاطع ديال هاذ الموضوع مع الاختصاصات ديال الوزارة تقاطع جوهري، لأنه يخص التشغيل ويخص التكوين، ولا سيما التكوين المهني والإدماج الاقتصادي بصفة عامة، وعندنا ما نقولو فهاذ الموضوع هذا.

بغيت فقط ندير واحد الملاحظة كنعبرها شخصيا إيجابية ديال العنوان اللي اختاريتوه هو "البرامج المندمجة"، لأنه فعلا اللي ناقصنا هو هاذ البعد المندمج للبرامج، لأن البرامج موجودة وعندنا برامج كثيرة، ولكن ماشي كلها فالحقيقة عندها هاذ الطابع المندمج، وبالنسبة لقضية بحال هاذ القضية اللي كنتكلمو فيها اليوم ديال الأشخاص في وضعية إعاقة ما يمكن لهما تحل إلا من خلال برامج مندمجة.

بطبيعة الحال أنا ما غنطولش عليكم، الكلمة ديالي راها مطبوعة وغادي توزع ربما، بغيت نقول على أنه بالنسبة للتشغيل عندنا 3 مستويات أساسية والتكوين المهني غنقول فيه حاجة أوجوج.

بالنسبة للتشغيل عندنا المستوى الأول هو مستوى فيه البرمجة،

وهذا التفعيل خصو يدخل في إطار واحد الميثاق اللي خصو يكون عندنا مع القطاع الخاص، وفي إطار كذلك واحد النقلة نوعية خصنا نديروها بمناسبة مراجعة مدونة الشغل، حيث هاذ مدونة الشغل كل واحد كيفاش تيشوفها، احنا كحكومة كنجاولو نشوفو فيها من جميع الزوايا من زاوية المقاول ومن زاوية الأجير أو الباحث عن شغل كذلك.

فالإشكالية اللي عندنا هي كيفاش يمكن لينا نشجعو هاذك (quota) باش نقدر و يكون عندنا واحد الهدف اللي نقدر و نوصوليه.

التجارب الدولية كلها في هذا المجال كتكون نجحات عبر الاتفاقيات ديال الشغل الجماعية، لأن هي اللي كتعطي أحسن طريقة باش تنقرو الأجراء اللي عندنا من المقاولات.

عندنا إجراءات بدينا فيها ديال التحفيز ديال هاذ اتفاقيات الشغل الجماعية وغادي نجاولو إن شاء الله بمناسبة الدخول المقبل أننا نعطيها واحد الدفعة قوية جدا.

وبمناسبة الكلام اللي غادي يكون على مدونة الشغل والإنصات اللي خصو يكون للرفقاء الاجتماعيين نجاولو نوصولو لواحد الميثاق إن شاء الله خاص بالأشخاص اللي تيعيشو الإعاقة، واللي بطبيعة الحال احنا خصنا نواكبو وخصنا نواكبو واحد العدد ديال الإجراءات وراكم قلتوها، كتسمى (hors site) وملي كنجيو نشوفو الاستثمار فاللجنة ديال الاستثمار كايين المستثمرين اللي كيطلبو الإعانات فهذاك المكان فين كايين الاستثمار يعني للداخل، الماكينة اللي غادي يشري ولا البني اللي غادي يبني ولا الأرض اللي غادي يدير عليها المصنع.

ولكن، كايين اللي كيقولك خصكم تعاونوني حتى خارج المكان ديال الإنتاج، هذا هو (hors site) ونفس الشيء مطروح هنا، راكم قلتوه فالمدخلات ديالكم المختلفة فعلاقة مع قطاعات وزارية أخرى بحال التنقل، بحال يعني باش كنعطيو واحد الظروف مثلى، علما أنه كايين إعاقات مختلفة، وخصها كذلك تعالج فالإطار ديالها.

إذن بغيت نقول من خلال هاذ المداخلة، كايين الأرقام والتفاصيل راه كايينة:

أولا، عندنا إطار حقيقي للدفع من ناحية الأرقام من الناحية الكمية ومن الناحية النوعية، العدد ديال المستفيدات والمستفيدين، راه سمعت أنه الأرقام اللي كايينة ديال ربما 2% فالتشغيل إلى آخره.

فعدنا برامج دابا اليوم الحكومة بعد سنة ونصف تقريبا عامين دبا، راه فتنا سنة ونص، راه عندنا برامج واقفة على رجليها، اللي من خلالها درنا واحد الإجراءات باش نقدر و نستهدفو بعض الفئات اللي عندها الاحتياجات الخاصة، هذا الحمد لله واحد التقدم درناه، النتائج غنشوفوها من هنا لآخر ديال هاذ السنة إن شاء الله، على الأقل فهاذ البرنامجين ديال أوراش بشقيه، ما تنساوش "أوراش" ماشي غير الأوراش المؤقتة، حتى الأوراش اللي فيها الخدمة طويلة الأمد،

100.000 مقاول ومقاول في المواكبة شيك ديال الكراء، شيك ديال الاستشارة وشيك ديال التكوين.

وهذا البرنامج هو برنامج شعبي ديال "أنا مقاول"، ماشي برنامج يعني برنامج شعبي ديال الناس اللي خدامين واحد الخدمة تبتقاتلو كل نهار... إلخ، باش يقدر و يخرجو راسهم، ودرنا لهاذ الفئة هاذي ديال المقاولين الذاتيين، ديال الناس اللي عندهم صعوبات، ديال الناس اللي تخدمو، في جزء منهم في القطاع غير المهيكل، والحمد لله، في الحكامة ديال هاذ البرنامج غتكون عندنا إمكانية، راه غادي تطلق المسائل ديال العملية ابتداء من شتنبر، إن شاء الله، واحد العدد ديال طلبات العروض، ومن هاذ طلبات العروض سوف يخصص جزء لا يستهان به من أجل استهداف الأشخاص ذوي إعاقة اللي كايينين في المجال ديال "ريادة الأعمال" وفي المجال المقاولاتي، وكايين أمثلة عديدة ولكن خصها تشجع.

إذن غادي تستهدفهم بأربعة ديال الحوائج، أولا في المواكبة، ثانيا في الكراء، ثالثا في التكوين ورابعا في الاستشارة اللي يمكن يحتاجوها خصوصا في المجال ديال الرقمنة والمجال الرقمي، باش يقدر و يوصلو يعني للأسواق اللي ربما غادي يصعب عليهم يوصلو لها بشكل مباشر، في انتظار المرسوم ديال الاستثمار الخاص بالمقاولات الصغيرة جدا.

إذن هذا البعد العملياتي ولا البرمجي اللي عندنا فالعمل ديال الحكومة "أوراش" أنا مقاول في هذا المجال.

هاذي أرقام ديال واحد الحصيلة اللي هي محترمة ولكن ما يمكنش نقول أننا راضيين عليها، فيها سنوات ديال حكومات قبل والبداية ديال هاذ الحكومة، عندنا مثلا أنه الأشخاص في وضعية إعاقة الذين تم إدماجهم في الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات خلال 5 سنوات الأخيرة 2018 حتى لـ 2022، هو 2068 باحث عن شغل، إذن كتكون واحد 400 ولا 500 فالعام هاذو تخدمو في القطاع الخاص.

اليوم، غادي نطلقو واحد البرنامج مهم اللي غادي نجاولو نخدمو فيه على العمل الطويل الأمد اللي تيفوق سنة واللي غيكون كذلك لهاذ الفئة هاذي واحد النصيب إن شاء الله مهم مع المقاولات اللي تيوظفو هاذ الناس.

كايين واحد العروض بحال دبا في "ريادة الأعمال" تمت المواكبة ديال 1150 في 5 سنين عدد قليل، يعني 200 تقريبا ولا شوية أكثر 250 ولا 300 فالعام عدد ماشي لا يرق، ملي تنشوفو العدد وسولت السيدة الوزيرة ربما غتعطينا التفاصيل والإحصائيات، يعني العدد ديال الناس اللي فهاذ الوضعية هاذي هو عدد كبير جدا عشرات الآلاف ملي تنجيو نديرو غير 1000 كنبقاو فواحد المشكل ديال (l'échelle) ما كنعالجوش (l'échelle).

دبا عندنا القضية الثانية هي القضية ديال القانون الإطار، راكم تكلمتو عليه ومدونة الشغل حتى هي، كايين واحد العدد ديال الإجراءات اللي هي كايينة فالقوانين اللي عندنا، ولكن الإشكالية كايينة في التفعيل

وكذلك فمجال "زيادة الأعمال"، وغنضربو موعد، راكم على أية حال معنيين بالأمر، ملي غنوصلو لمدونة الشغل، نتمناو يكون قبل نهاية السنة، إن شاء الله، باش نقدرود كذلك ندخلو فهاذ الموضوع، ولكن ندخلو فيه بعمق، بشراكة مع القطاع الخاص، لأن خصنا نكونو واقعيين ونمشيونحلو المشاكل من الأصل ديالها.

إذن إلى اسمح لي، السيد الرئيس، غادي ندوز للكلمة ديال السيد الوزير، ديال التعليم العالي اللي ما استطعشاي يحضرلأن عندو التزام مع وزير آخر من دولة صدييقة، وكان هاذ الالتزام مبرمج قبل، وطلب مني باش نوب عليه في قراءة الكلمة ديالو، ولهذا غادي نبدا الكلمة ديالو، وغادي نقول على أنه السيد الوزير كيقولكم أنه هاذ المداخلة تدخل في إطار التفاعل مع التوصيات الواردة في التقرير القيم الذي أعدته، مشكورة، للجنة الموضوعاتية الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، حول الموضوع اللي اختاريتوه، البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة.

وأود بهذه المناسبة، أن أقدم بخالص الشكر للسيد الرئيس والسيدات والسادة المستشارين وبصفة خاصة لأعضاء اللجنة الموضوعاتية على الاهتمام الذي تم إيلاؤه لقضية مجتمعية هامة، تحظى بعناية صاحب الجلالة، نصره الله، حيث ما فتئ جلالته يدعو إلى مضاعفة الجهود من أجل النهوض بحقوق وأوضاع هذه الفئة من المجتمع المغربي، من خلال برامج تنموية ومشاريع سوسيو اقتصادية دامجة، تكفل لهم ظروف العيش الكريم وتكافؤ الفرص من حيث الولوج إلى الخدمات.

حضرات السيدات والسادة،

إيماننا منا بالأهمية البالغة التي يكتسبها النهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة أو ذوي الاحتياجات الخاصة، اتخذت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار مجموعة من الإجراءات والتدابير من أجل ضمان إدماج هاذ الفئة وتيسير مسارها الأكاديمي والعلمي، ويتجلى ذلك من خلال توفير، أولا، البنيات التحتية اللازمة اللي كتلاءم مع حاجيات هاذ الفئة.

فهاذ الإطار، تم تجهيز 37 مؤسسة كليا بالولوجيات، و19 مؤسسة تتوفر على وسائل وتجهيزات مكيفة حسب نوع الإعاقة، هذا بالإضافة إلى توفر خمس مؤسسات على منصات إلكترونية كتقدم حلول رقمية لتسهيل الولوج للأشخاص ذوي الاحتياجات أو وضعية إعاقة.

وكتعرفو أنه القطاع عندو واحد المخطط وطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي، اسميتو (PACTE ESRI 2030).

قامت الوزارة فهاذ الإطار، إلى تعميم الولوجيات بمختلف أنواعها ومتطلباتها على صعيد كافة مؤسسات التعليم العالي، الهدف ديال الوزارة هو الأفق ديال 2026، باش يكون 100% من المؤسسات مجيزة كليا بالولوجيات وكتوفر على الوسائل والتجهيزات المكيفة حسب كل

ماتنسواهاش، وغيجي الوقت إن شاء الله ربما فالدخول المقبل ونتكلمو على هاذ الموضوع.

ف "زيادة الأعمال"، لأن فيها "زيادة الأعمال" فيها واحد العدد ديال الأمور اللي يمكن لها تدار، وغنستافدو من النسيج اللي كاين.. والشبكة اللي عندنا، واللي كتدبرها السيدة الوزيرة، بمختلف يعني الفاعلين اللي فيها لاسيما الجمعويين، باش تكون شراكات، باش إن شاء الله هاذ الناس هاذو اللي خدامين، يعني نقدرود تعاونو معاهم.

في مجال ديال التكوين المهني، هذا كاين بعض الإشكالات المطروحة من حيث بنيات الاستقبال، بالرغم أنه كاين مجهود كبير وبنيات الاستقبال راه ماشي فقط يعني منين غدوز الكروسة، ولو أنها أولى الأولويات، ولكن بنية الاستقبال هو كذلك المواكبة، هو كذلك يعني كيفاش تيقري الإنسان، هو كذلك يعني واحد المجهود اللي خصويكون.

واحنا كنجاولو دابا نخدمو لا مع القطاع الخاص ولا مع القطاع العام، القطاع العام هو المكتب ديال التكوين المهني، والقطاع الخاص راه عندو تقريبا 85 ألف ديال المتدربات والمتدربين، باش يكون واحد العمل وخصنا نوصلو أننا نعطيوا هاذ الحاجيات واحد التكلفة، واحد الميزانية باش نعرفو لأن ما نخبيوش على بعضيتنا.

هذه أمور خصها استثمارات، هاذ الاستثمارات كتدار كتكون مرصودة، ولكن خصنا نديرو لها واحد التوجيه اللي يكون هو أحسن، باش ربما ما يكونش عندنا فجميع المؤسسات الإجراءات اللي خصها تكون، ولكن على الأقل تكون واحد العدد ديال المؤسسات اللي عارفين أنها كمنشيو لها وكنجمعو فيها الوسائل وكنركزو فيها الإمكانيات باش يقدرود البنيتات والوليدات ديالنا، وكنعرفو أنه إذا ابتليت واحد العائلة، راه كيصعب جدا على الأباء من ناحية التكاليف ومن ناحية يلقاو ذوي الاختصاص.

وبالمناسبة، فالتحدي اللي عندنا ماشي فقط فالتكوين ديال المتدربات والمتدربين اللي تيكونو عندهم هاذ الاحتياج الخاص، ولكن كذلك في تكوين المكونين أو الأساتذة فهاذ المجالات هاذي، اللي هي كذلك أمور مازال خصنا نبذلوا فيها مجهودات.

على أية حال، خلاصة القول، نحن أمام حكومة واعية بهاذ الأمر، كاين خطة وطنية يمكن تكلم عليها السيدة الوزيرة، كاين هياكل عندنا فالبلاد راه موجودة، كاين برامج حقيقية في مجالات التشغيل ومجال "زيادة الأعمال" موجودة اليوم، عندها ميزانيات، عندنا الوعي فالحكومة على أنه خص يكون واحد الإجراء خاص لهاذ الفئة هاذي، وبدينا فالأجراة ديال هاذ الشيء.

ونتمناو إن شاء الله من هنا لآخر ديال السنة نقدرود نعطيوكم واحد الحصيلة إيجابية، بعد ما كانو بعض المئات اللي استافدو ف"أوراش"، ندوزول بعض الألاف إن لم يكن أكثر اللي غادي يستافدو.

تخفيض يصل إلى 50% من تعريفه السكن والإطعام بالأحياء الجامعية. بالإضافة إلى توفير منح تكميلية بالنسبة لهذه الفئة، والموسم الجامعي 2022-2023 بلغ عدد الأشخاص في وضعية إعاقة اللي استفادوا من خدمات السكن والإطعام الجماعي ما يناهز 455 طالبا وتخلو 28 بطاقة إطعام بالنسبة للطلبة غير المستفيدين من السكن الجامعي، كما تم تخويل 325 منحة لفائدة الطلبة في وضعية إعاقة خلال نفس الموسم.

من أجل تجويد الخدمات الاجتماعية الموجبة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، الوزارة اليوم خدامة على واحد الحزمة ديال الإجراءات: - أولا: البناء ديال المرافق الصحية المطابقة لمعايير الإعاقة، أشخاص محدودوي الحركة؛

- ثانيا: إحداث خلية على مستوى كل حي جامعي لاستقبال ومواكبة الطلبة في وضعية إعاقة؛

- ثالثا: المساهمة في تأهيل مصالح الشؤون الطلابية في مجال الإدماج الجامعي والمواكبة للطلبة في وضعية إعاقة؛

- رابعا: توفير المنصات الإلكترونية؛

- خامسا: تخصيص جائزة سنوية لأفضل حي جامعي دامج؛

- سادسا: تنظيم ندوات موضوعاتية بطبيعة الحال في إطار أنه التوعية تكون بالحقوق ديال الطلبة في وضعية إعاقة، بالإضافة إلى المساهمة في إحداث نوادي تعنى بقضايا الطلبة في وضعية إعاقة.

حضرات السيدات والسادة،

ختاما، السيد الوزير يود أن يحيطكم علما بأن الوزارة قد أصدرت بمناسبة الدخول الجامعي المقبل مذكرة للسادة والسيدات رؤساء الجامعات من أجل اتخاذ كافة التدابير التيسيرية لولوج أسلاك التكوين بالمؤسسات الجامعية.

- أولا: وضع شباك خاص للتسجيل يراعي خصوصية الفئة المستهدفة؛

- ثانيا: تكييف الاختبارات المخصصة لهذه الفئة مع نوعية الإعاقة، قصد ضمان حقهم في ولوج مختلف الأسلاك؛

- ثالثا وأخيرا: إيلاء عناية خاصة لتوفير المعدات البيداغوجية الخاصة بكل فئة.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير جامعتنا وبلدنا الحبيب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا السيد الرئيس.

نوع إعاقة، هذا التوجه يكرس حرص الوزارة على ضمان الحق في الولوج إلى تعليم عالي ذي جودة، في انسجام تام مع مبدأي الإنصاف وتكافؤ الفرص.

هاذ المخطط بطبيعة الحال، تدارفيه مشروع استراتيجي كيتعلق بتعزيز الإدماج بكافة الأشكال ديالو، ضمن واحد الإطار متكامل يوفر بيئة مساعدة للتحصيل الأكاديمي، هاذ المشروع فيه 3 ديال المشاريع فرعية، عندها واحد العدد ديال الأهداف ما بين 2022 و2026، يتم تتبع إنجازها بناء على عدة مؤشرات القياس.

- المشروع الفرعي الأول: اللي عند الوزارة ديال التعليم العالي، هو تعزيز الإدماج الأكاديمي؛

- المشروع الثاني: هو تعزيز الولوجية والربط؛

- والمشروع الثالث: هو تعزيز الإدماج الاجتماعي والثقافي.

وكتمثل هاذ الإجراءات المتضمنة فهاذ المشاريع الفرعية في النقط التالية:

- أولا: تكييف تجهيزات وأساليب التدريس، الإدماج الأكاديمي، إذن خص الأساليب ديال التدريس والتجهيزات باش تسير الحاجيات ديال الطلبة في وضعية إعاقة، كاي الإعاقة الحركية والإعاقة السمعية والإعاقة البصرية واضطرابات طيف التوحد واضطرابات في التعلم؛

- ثانيا: تكوين الأساتذة الباحثين والأطر البيداغوجية والإدارية باش تستقبل وتواكب هاذ الطلبة فوضعية إعاقة؛

- ثالثا: إرساء تكوينات جديدة مرتبطة بمجال الإعاقة، تكوينات خاصة؛

- رابعا: تعميم وتأهيل البنيات التحتية راه تكلمنا عليها؛

- خامسا: توفير بنيات الاستقبال والدعم لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة؛

- سادسا: تنظيم حملات تحسيسية على مدار السنة باش تنشر ثقافة الإدماج؛

- وأخير، التحسيس ونشر ثقافة الإدماج والتأزر والمسؤولية المجتمعية.

حضرات السيدات والسادة،

كما جاء في التقرير الذي أعدته اللجنة، فقد تطور مفهوم الإعاقة مع التطور الذي رافق مفهوم دولة الرعاية الاجتماعية والمنظومة الكونية، ومن ضمنها الحقوق الاجتماعية، وهو ما يتجلى من خلال إعطاء الأولوية للطلبة ذوي الإعاقة في الاستفادة من السكن الجامعي، كما تنص على ذلك المادة 13 من النظام الداخلي للأحياء والإقامات الجامعية، قامت الوزارة بتمتع هؤلاء الطلبة في وضعية إعاقة من

اللي مزال خصنا نشتغلو عليها، من أجل تحديد الرافعات الأساسية، من أجل قفزة نوعية للنهوض بالأشخاص بوضعية إعاقة في بلادنا، فمرة أخرى شكرا لكم على هاذ المبادرة.

وقد كانت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة رهن إشارة اللجنة من خلال استقبال السيدة رئيسة اللجنة والسيد المقرر وأعضاء اللجنة وتقديم عرض في يونيو حول استراتيجية الوزارة. بالإضافة إلى المساهمة في اللقاء المنظم بورزازات الذي.. اللي هو كان منظم فواحد الإطار خاص بالأشخاص في وضعية إعاقة، ولكن بالموازاة كانت فرصة باش التقينا مع أعضاء اللجنة، وكذلك كانت فرصة باش التقينا جميع مع المجتمع المدني بجهة درعة - تافيلالت وخاصة بورزازات، وكان واحد النقاش مفتوح اللي صراحة كان مسؤول، وفيه انخراط الجميع من أجل النهوض بوضعية الأشخاص في وضعية إعاقة.

ولا شك أن هذا التقرير من خلال مخرجاته وتوصياته، قد أحاط وأوفى بما تم إنجازه على مستوى السياسات والبرامج الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة، ووقف عند التحديات والمتطلبات اللازمة للوفاء بمختلف الالتزامات، سواء منها المعلنة في البرنامج الحكومي أو تلك المتعلقة بتكليف وملاءمة المنظومة التشريعية والتنظيمية مع أحكام الدستور ومتطلبات الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، والمعايير الأمامية ذات الصلة.

وتشكل هاته المخرجات والتوصيات بالنسبة لنا إضافة نوعية ستعزز ونعني التقييم الذي قامت به وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة للمخطط الوطني الأول لتنفيذ السياسة العمومية 2017-2021، حيث يتوجب علينا أخذها بعين الاعتبار في تدقيق التوجهات الجديدة للمخطط الوطني الثاني لتنفيذ السياسة العمومية اللي هو مخطط 2022-2026 والتي انتهت الوزارة من بلورته، والتي غادي يكون التقديم ديالو أمام اللجنة الوزارية اللي كيتأهها السيد رئيس الحكومة، ولكن بدينا فالتفعيل ديال العدد من المقتضيات ديالو.

وهاذ المخطط الوطني الثاني 2022-2026 للنهوض بوضعية الأشخاص في وضعية إعاقة عندو أربع محاور أو أربع توجهات أساسية هي: الوقاية من أسباب الإعاقة، وهذا هو المدخل الأول؛ وبيئة ولوجة ودامجة؛ والتضامن والتمكين الاقتصادي؛ وتحقيق المساواة والدمج الاجتماعي.

ويتطلب تحقيق هاته التوجهات وضع مؤشرات للتتبع وتحديد مسؤولية مختلف القطاعات وإشراك المجتمع المدني في مختلف المراحل، مع تقوية التشاور مع الجماعات الترابية وتقديم الدعم لها لإدماج قضايا الإعاقة في البرامج والمخططات الترابية.

وتعمل الوزارة، اقتداء بالتوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وتفعيلا لمقتضيات دستور المملكة، والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلادنا والقانون الإطار

شكرا السيدات والسادة.
وعذرا إن أطلت عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

أعطي الكلمة للسيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.
تفضلي السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدة رئيسة اللجنة،

السيدات والسادة المستشارين،

أهيا الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، لأبد لنا أن نوهو بمبادرة مجلسكم الموقر التي تترجم الاهتمام البالغ الذي يولييه البرلمان بصفة عامة لقضايا حقوق الإنسان والنهوض بها.

كما نعبر عن دعمنا وتقديرنا لمجموعة العمل الموضوعاتية الموقته الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، التي اشتغلت وفق منهجية تشاركية وبرنامج عمل واضح لإعداد تقرير موضوعاتي حول "البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة".

وأريد هاته المناسبة، أن أشكركم، السيد الرئيس المحترم، وأن نوهو وأهني السيدة الرئيسة والسيد المقرر وكل أعضاء اللجنة على خلق هاذ اللجنة الموضوعاتية، لأنها صراحة اعطتانا واحد الألية، ونقول أكثر واحد المجال للاشتغال جميعا المؤسسة التشريعية والحكومة والمجتمع المدني، وصراحة اشتغلنا فواحد الجو يطبعه المسؤولية والاحترام وبعيدا عن الشعبوية، وعلى أن تركب يعني فئة ضد فئة أخرى على حساب الأشخاص في وضعية إعاقة.

فتنفيذا للتوجهات السامية ديال صاحب الجلالة نصره الله وأيده، كلنا منخرطون في الاشتغال جميعا من أجل تحديد الأولويات للنهوض بوضعية الأشخاص في وضعية إعاقة، وكان هاذ العمل اللي هو كان عمل قيم جدا، كان اعطانا الفرصة باش نوقفو جميع على الإنجازات التي تم تحقيقها، ولكن أيضا على الإكراهات اللي كاينة، وعلى النواقص

الاجتماعية والربط بالسجل الاجتماعي الموحد وكذا النظام الجديد لتقييم الإعاقة، الذي سيشكل المرجع الأساس لإصدار البطاقة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة المنصوص عليها في المادة 23 من القانون الإطار 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.

حضرات السيدات والسادة،

وإذ تعرف الساحة الوطنية في الوقت الراهن تحولات عميقة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، قوامها تحقيق الإرادة الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، فإن قضية النهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة تطرح نفسها بإلحاح كقضية مركزية داخل هاته التحولات، الأمر الذي يدفعنا لتحمل المسؤولية السياسية والمجتمعية لإدماج قضية الإعاقة في صلب الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة بتنزيلها، وخاصة ما يتعلق بإرساء منظومة الحماية الاجتماعية الشاملة، والتي يجب أن تشمل الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم، كمدخل أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية وتيسير استفادتهم ومساهماتهم في سيرورة البناء التنموي.

وبالتالي، فإن حماية الأشخاص في وضعية إعاقة، يبرر بالضرورة عبر توفير بيئة مؤسسية، تدمج قضايا الإعاقة في كل آليات ورش الحماية الاجتماعية، ويتم ذلك من خلال دعم الأسر في ظل سياسة عمومية مندمجة للأسر، تُفعل في إطار ورش الحماية الاجتماعية، وتجعل من الأسرة الوحدة الأساسية للاستهداف ووعاء للتمتع بالحقوق وفضاء للتماسك الاجتماعي.

ومقارنة استهداف الأسر أساسية تنسجم مع قانون الحماية الاجتماعية، وكذا قانون الإطار المتعلق بالنهوض بأوضاع حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، خاصة المادة 6 المتعلقة بنظام الدعم الاجتماعي، الذي يجعل من الأسر أحد مكونات الاستهداف الرئيسية.

وفي هذا الإطار، نعمل جاهدين على توفير الظروف الملائمة لإصدار بطاقة الإعاقة وربطها بالسجل الاجتماعي الموحد، عبر منظومة معلوماتية مندمجة، في إطار الالتقائية مع القطاعات المعنية.

في هذا الإطار، عملت الوزارة، بتنسيق مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة الداخلية، على إعداد مشروع مرسوم بطاقة الإعاقة لتحديد شروط وكيفيات الحصول على بطاقة شخص في وضعية إعاقة، حيث تم التوقيع على هاذ المشروع المرسوم بالعطف من طرف جميع الوزراء المعنيين واستكمال دراسة مقتضياته مع مصالح الأمانة العامة للحكومة، في انتظار عرضه على مصادقة مجلس الحكومة.

كما يتم الحرص من خلال تصميم النظام المعلوماتي الخاص بهاته المنظومة على تضمينه معطيات تتعلق بالسجل الاجتماعي الموحد.

رقم 97.13، واعتبارا لمخرجات النموذج التنموي، وتنزيلا للالتزامات البرنامج الحكومي 2021-2026، وأخذا بعين الاعتبار مقترحات المشاورات الجهوية مع المجتمع المدني والفاعلين الترابيين للنهوض بوضعية الأشخاص في وضعية إعاقة التي قامت بها الوزارة.

بحيث تعمل الوزارة حاليا على تنزيل هذه التوصيات عبر برامج وركائز استراتيجية جديدة التي هي جسر لتنمية اجتماعية دامجة ومبتكرة ومستدامة، خاصة المحور الأول والمحور الثالث المتعلقين على التوالي بتطوير منظومة اجتماعية ذكية ودامجة والأسرة ومنظومة القيم والاستدامة.

انتوما سمعتو البارح كان عندنا تدشين ديال واحد منظومة رقمية بمدينة الرباط، بحيث كان إطلاق "الشباك الاجتماعي الموحد الرقمي" بمركز (COAPH⁵) التي هو مركز مساعدة ومواكبة الأشخاص في وضعية إعاقة، وكان هناك استحسان كبير لهاذ المنظومة الرقمية، التي سهلت الولوج للأشخاص في وضعية إعاقة للخدمات الاجتماعية وللثقات في وضعية هشاشة بصفة عامة.

حيث تروم هذه الاستراتيجية إلى إرساء مقاربة الدعامة البنيوية لمواكبة ودعم الأسر وتقريب الخدمات من الأشخاص في وضعية إعاقة وتطوير وتعميم مراكز التوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة التابعة للوزارة، التي في 2022 هاذ المراكز ديال (COAPH) تم الربط ديالهم كاملين بالأنترنت وتمت إعادة التهيئة ديالهم كاملين، لأن كانوا هوما التي اعتمدنا عليهم في المقاربة الرقمية من أجل مواكبة الجمعيات ومواكبة الأشخاص في وضعية إعاقة للولوج إلى المنصات الرقمية، وهذا كان بجميع الأقاليم والعمالات.

ولقد كانت قضايا الإعاقة حاضرة في المشاورات الجهوية التي أطلقتها الوزارة، وتعتبر هذه الاستراتيجية تقدم جزء من الجواب على الانتظارات والتحديات التي عبر عنها الفاعلون الترابيون والجمعيات والقطاع الخاص.

هذا، ولقد وقفتم من خلال هذا التقرير عند الترابط الهيكلي القائم بين مجموعة من الأوراش الوطنية، والتي ستمكننا من استكمالها من إحداث تحول نوعي في مجال تأهيل الأشخاص في وضعية إعاقة واندماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها، وفي مقدمة هاته الأوراش منظومة الحماية الاجتماعية ومنظومة الاستهداف.

نبغي نقول للسيد المستشار البداية هي منظومة الاستهداف ماشي الدعم، لأن منظومة الاستهداف هي التي غتبين لنا شكون التي خصو يستافد من الدعم؟ وشكون التي ما خصوش يستافد من الدعم؟

فهاذي هي البداية، منظومة الاستهداف وفي إطار منظومة الحماية

⁵ Centres d'Orientation et d'Assistance des Personnes en Situation de Handicap

كما يتم الأخذ بعين الاعتبار لبعد الإعاقة في مختلف النصوص التشريعية والتنظيمية التي يتم إصدارها، وكذا مختلف السياسات القطاعية والبرامج التنموية، سواء تلك المتعلقة بمجال الصحة والتغطية الصحية أو التعليم أو التشغيل أو غيرها من المجالات التي تتطلب تحقيق الالتقائية بين تدخلات مختلف الفاعلين.

كما نعمل على تعزيز الشراكات لتنفيذ برامج ذات قيمة مضافة في المجال، بالإضافة للشراكة التي ذكرتها مع وزارة الانتقال الرقمي ووكالة التنمية الرقمية، إذن هناك شراكات جديدة من أجل جيل جديد من الخدمات الصحية والاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة، من خلال إحداث مراكز طبية اجتماعية، انتوما شفتو الشراكة التي وقعناها مع وزير الصحة والحماية الاجتماعية، من أجل خلق في كل عمالة وإقليم مركز طبي، مراكز جديدة من نوع جديد، التي مراكز اجتماعية طبية والتي فيها الالتقائية ما بين الخدمات الاجتماعية والخدمات الطبية.

والتي مرة أخرى التوفر على بطاقة الإعاقة غادي يسهل لنا من الولوج لهذه المراكز وبطريقة يعني في حينه يتم تحديد المسار الكامل للخدمات الاجتماعية والخدمات الطبية على جميع المستويات الإقليمية والجهوية، بشراكة - كما قلت - مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

وتعتبر هاته المراكز منصة للتواصل والتنسيق بين المهنيين الصحيين والعاملين الاجتماعيين والمؤسسات الأخرى المعنية.

وبفضل منظومة المعلومات لبطاقة الشخص في وضعية إعاقة، يمكن الربط بين منظومة المعلومات الطبية والصحية ومنظومة المعلومات الاجتماعية للاستجابة لحاجيات الأشخاص في وضعية إعاقة.

إضافة إلى مشروع تحديد سلة الخدمات الصحية الميسرة، هاذ الشي ف (l'AMO⁶)، وحاليا ما كاينش البعد ديال الإعاقة ملي غادي تيجي بطاقة الإعاقة في (l'AMO) غادي تبان خدمات جديدة التي غادي نضيفوها لسلة الخدمات الطبية التي غادي يستافدو منها الأشخاص في وضعية إعاقة، وكندشتغلو - كما قلت - مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية والوكالة الوطنية للتأمين الصحي ومع (la CNSS) لتحسين الولوج، لتحديد هاذ سلة الخدمات الطبية الإضافية.

وأیضا لتحسين الولوج للتربية والتعليم بالنسبة للأطفال في وضعية إعاقة بتنسيق مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، بحيث تم توقيع شراكة أيضا مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، من أجل تعزيز التربية الدامجة، خاصة برفع عدد أقسام الموارد في المدارس، يعني هذا كان شراكة التي وقعناها مع الوزارة باش يكون الرفع ديال أقسام الموارد في المدارس.

وللإشارة، فقد اشتغلت الوزارة على تحضير دفتر تحملات لهاذ النظام المعلوماتي لبطاقة الإعاقة وأيضا عن طريقة ربطه بالسجل الاجتماعي الموحد، من أجل - كما قلت - تسهيل الاستهداف للدعم، ولكن أيضا توسيع سلة الخدمات الطبية، لأن هاذ الربط ما بين بطاقة الإعاقة والسجل الاجتماعي الموحد ومنظومة الحماية الاجتماعية، غادي يخلينا نحسنو الاستهداف لكل الخدمات، بما فيها الدعم، التمدرس وما إلى غير ذلك.

ولكن أيضا الربط مع المنظومة الطبية التي غادي تخلينا باش نوسعو سلة الخدمات الطبية للأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك لضمان التقائية النظامين باستثمار أمثل للمعطيات التي توفرها في تيسير استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة من البرامج والخدمات الدامجة.

وتعمل الوزارة حاليا على التحضير لتزليل هاذ النظام، سواء من خلال تعبئة شراكات جديدة وفاعلة مع وزارة الانتقال الرقمي ووكالة التنمية الرقمية، من أجل الاشتغال مع وكالة التنمية الرقمية لإعداد هذا النظام المعلوماتي الوطني لتدبير طلبات الحصول على بطاقة الإعاقة، واشتغلنا مع وزارة الصحة ووزارة الداخلية على المسطرة كلها من الأقاليم حتى لإصدار بطاقة الإعاقة.

ومن خلال تطوير بنيتها التحتية وتأهيل الموارد البشرية، خاصة على المستوى المحلي، وتعبئة الموارد المالية اللازمة، من خلال التعاون الدولي مع البنك الدولي، التي اعطى دعم خاص لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، لإصدار النظام المعلوماتي لبطاقة الإعاقة.

هذا، بالإضافة إلى الموارد التي سيتم تخصيصها في إطار ميزانية الدولة، إذن اشتغلنا باش كلشي يكون مرسى، من التصور للنظام المعلوماتي للربط مع منظومة الحماية الاجتماعية حتى للتمويل، كلشي عندنا واجد، إن شاء الله، غير تصدر البطاقة أو المرسوم، لأنه هو الذي تياطر هاذ الشي كامل، وإن شاء الله، غادي نشتغلو مكثفين جميعا لإصدار هاذ البطاقة، التي هي المدخل الأساسي للاستهداف وللإستفادة من الخدمات.

وإيماننا منا بضرورة ربط الحصول على بطاقة شخص في وضعية إعاقة بفتح الباب أمام الولوج إلى الخدمات، نعمل حاليا على التنسيق مع مجموعة من القطاعات الحكومية من أجل تسهيل تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من الحق في الولوج إلى الخدمات الصحية العامة والمتخصصة بشكل ميسر، وكذا خدمات التنقل والاستفادة من شروط تفضيلية للسكن بالنسبة لأسرهم، ونستثمر في هذا الإطار نتائج الدراسة التي أجرتها الوزارة بخصوص وضع نظام للدعم الاجتماعي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

إذن المشاورات قائمة مع جميع القطاعات الحكومية باش نخرجو هذه الالتزامات في أقرب وقت، إن شاء الله.

⁶ Assurance Maladie Obligatoire

بإشهادات، وجزء سيكون تعزيز العمل والشغل المستدام بالنسبة للأطر أو العاملين الاجتماعيين فهذه المراكز الاجتماعية التابعة لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

أيضا، تكلمت على الشراكة مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، وتفعيلا للقانون الإطار 97.13 قمنا أيضا بمشاورات مع القطاع الخاص عبر الاتحاد العام لمقاولات المغرب، مشكورين، من أجل بلورة الإطار التعاقدى لتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة.

وتنشكر ممثل الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لأن فعلا هناك مشاورات مكثفة واللي حاليا تنشوفو، أولا تجارب نموذجية غادي نبادوهم في إطار تحضير الإطار التعاقدى لتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة في القطاع الخاص.

ونبغى نشير لواحد الشراكة نموذجية مهمة جدا وقعتها وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، مع وزارة الصناعة والتجارة والجمعيات العاملة في مجال الإعاقة الذهنية، اللي مكنتنا حاليا من تشغيل واحد العدد من الأشخاص اللي هوما عندهم إعاقة ذهنية في عدد من المراكز أو شركات التسويق والتوزيع، وهذا احنا تنواكبوه أيضا باش تكون هاذ الشراكة النموذجية أساس نبنو عليه عدد من مثلا الإطار التعاقدى مع القطاع الخاص.

حضرته السيدات والسادة،

يتم إيلاء أهمية بالغة لموضوع الحكامة والتنسيق من خلال تحسين فعالية الإطار المؤسسي الوطني المتمثل في اللجنة الوزارية لتتبع تنفيذ السياسات والبرامج في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وتقوية قدرات اللجنة التقنية المنبثقة عنها.

وفي هذا الإطار، وعلى غرار اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، اللي هي عملناها على شكل لجنة وطنية باش يشاركو فيها القطاعات الحكومية، ولكن أيضا القطاع الخاص، المجتمع المدني، وممثلي المجالس الترابية المنتخبة.

نحن نعمل حاليا كقترحو على السيد رئيس الحكومة باش هاذ اللجنة الوزارية اللي هي مكلفة بتتبع تنفيذ السياسات والبرامج في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة أنها تولي لجنة وطنية، باش يدخل القطاع الخاص، ويدخل المجتمع المدني، ويدخل ممثلي المجالس المنتخبة، باش نشغلو فواحد الإطار موسع ديال الحكامة كيف ما درنا بالنسبة لموضوع المساواة وتمكين المرأة تكون عندنا آلية ذيك الساعة، آلية لتتبع واحد مؤشرات الجودة ديال كل القطاعات ماشي غير القطاعات الحكومية، لأن مسألة الإعاقة وشفناها في الاشتغال مع اللجنة هي مسألة مجتمعية، تهتم الجميع.

فلهذا يجب أن نحدد مسؤولية كل جهة، ونحدد مؤشرات للرقى بوضعية الأشخاص في وضعية إعاقة ونديرو منظومة معلوماتية للتتبع،

وحاليا راه اجتمعت اللجنة التقنية هذا الأسبوع اللي فات باش كيشغلو حاليا على تعزيز الربط ما بين التعاون الوطني لأن التمثيلية ديالنا في الجهوية هي التعاون الوطني ومع الأكاديميات باش الدخول المقبل، إن شاء الله، يتم في أحسن الظروف لتسهيل تسجيل ديال الأطفال، سواء في المراكز الصحية اللي تابعة لوزارة التضامن الاجتماعي والأسرة أو في المدارس والتنسيق فيما يخص خلق هذه أقسام الموارد بالمدارس.

أيضا، أود أن أشير إلى أنه تم توقيع شراكة مع مركز محمد السادس للبحث والابتكار من أجل البحث العلمي للتشخيص الجيني للتوحد، الهدف ديال هذا البحث العلمي هو وضع واحد خريطة وطنية للتوحد في جميع الأقاليم وجهات المملكة، واحنا كيشغلو عليه مع مركز محمد السادس للبحث والابتكار، باش نبادوهم في الدراسة الميدانية لتحديد هاذ الخريطة الوطنية.

أيضا، نشغل مع وزارة الصحة على التشخيص المبكر اللي غادي يمكنا من - كما قلنا - الوقاية والتكفل بالأشخاص اللي هوما في وضعية إعاقة منذ الصغر اللي غادي يساعدنا باش، أولا، إنجاح الإدماج الاجتماعي ديالهم، ولكن أيضا تخفيف الكلفة الميزانية على المجتمع وعلى الدولة بفضل هاذ التشخيص المبكر للإعاقة.

كما أود أن أشير وقد أشار لها السيد الوزير مشكورا، أن هناك الاشتغال على توقيع شراكة مع وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات في إطار هاذ برنامج "أوراش"، لأن الهدف ديالنا هو تحسين ظروف تشغيل الأطر والعاملين الاجتماعيين.

احنا نتعرفو عندنا واحد 12 ألف تقريبا عامل اجتماعي اللي كاينين في عدد من المراكز، ولكن ماشي كلهم كيشغلو في ظروف جيدة، فلهذا عندنا يالاه دبا 6000 وغادي نعطي الأرقام فيما بعد اللي واحد 6800 حاليا اللي هي عندها التغطية الصحية وعندها الظروف الجيدة.

فهاذي أشياء ما يمكناش نقبلوها في إطار الورش الملكي ديال الحماية الاجتماعية، وفي إطار انخراط الحكومة من أجل تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، لهذا كنواكبو الجمعيات، جميع الجمعيات احنا فتحنا واحد المشاورات وواحد التواصل مع جمعيات المجتمع المدني اللي كنشكروهم واللي كنواكبوهم باش تكون التغطية الصحية الشاملة لجميع العاملين الاجتماعيين.

وفي ظل هاذ البرنامج أيضا اللي غادي يجي يعزز البرامج والمجهودات اللي كنقومو بها مع قطاعات أخرى، هاذ البرنامج مع وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات غادي يمكنا من تحسين ظروف العمل المستدام بالنسبة لواحد الفئة من العاملين الاجتماعيين، ولكن أيضا بتشغيل عدد من الأشخاص اللي هوما غيركون في برنامج "أوراش" بالمراكز الصحية وغادي يكون عندهم تكوين وغادي يخرجو بإشهادات، إذن جزء غادي يكون عندو تكوين ويخرجو

إذن هاذ الالتقائية، سواء في مراحل التخطيط والتنفيذ والتفعيل، حيث أشرفت أيضا لجنة القيادة التي تضم في عضويتها القطاعات الحكومية المعنية بشكل مباشر بالموضوع على المصادقة على مخرجات مختلف هذه المراحل.

كما عرف مسلسل الإعداد مساهمة فعاليات المجتمع المدني من خلال عدة لقاءات مع الشبكات العاملة في مجال الإعاقة، تم خلالها استعراض ومناقشة مكونات هذا النظام، اشتغالنا بطريقة منتظمة ومكثفة الحوار وباب الوزارة كان مفتوحا لجميع تمثيلات الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة.

وأشكرهم لأن اعطائنا مقترحات مفيدة جدا التي تضمينها لدفتر التحملات لكل سنة، سواء في 2022 ولا في 2023 فيما يخص طبعا صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.

إذن تم خلال هذا اللقاءات استعراض ومناقشة مكونات هذا النظام.

وعلى المستوى المهني، تميز إعداد هذا النظام بتنفيذ مرحلة تجريبية بكل من مدينتي الرباط والقنيطرة شارك فيها الأشخاص في وضعية إعاقة بمختلف أنواعها ودرجاتها، هذا فيما يخص نظام تقييم الإعاقة، ولكن بصفة عامة تنشتغلو مع جمعيات المجتمع المدني، وأشكرهم لأن المقترحات ديالهم كانت دائما هي قيمة ومفيدة ومغنية لبرامج واستراتيجية الوزارة.

حضرات السيدات والسادة،

في مجال الولوجيات، نعمل على تنفيذ البرنامج الوطني "مدن ولوجة"، وذلك بشراكة مع 22 جماعة ترابية، تنوسعو العدد ديال الجماعات الترابية وتنواكهم من خلال إنجاز دراسات تشخيصية والقيام بالأشغال، لإرساء الولوجيات وتقوية قدرات الفاعلين المحليين. وتنشكرو الجماعات الترابية، كلها تواصلت معنا، وبغاو يعممو هاذ البرنامج واحنا تنشتغلو عليه، وتحسيس وإذكاء الوعي العام حول الولوجيات.

كما نطمح إلى تعميم هاذ البرنامج ليشمل - كما قلت - مختلف مدن وأقاليم المملكة، لأن هاذ البرنامج يشكل رافعة أساسية لإذكاء الوعي لدى مكونات الحكامة المحلية بأهمية حقوق الأشخاص في وضعية الإعاقة وبأهمية الولوجيات.

ويعتبر القانون رقم 10.03 المتعلق بالولوجيات بالرجوع إلى تاريخ صدوره، الذي هو كان في 2003 ومراعاة السياق والظرفية التي جاء فيها، إطارا مرجعيا في المجال، يهدف إلى سد الفراغ التشريعي في هاذ الجانب والتعريف بالولوجيات وتحديد مكوناتها، وهذا ما يفسر تضمينه بعض العبارات التي قد تكون متجاوزة، كما أن الولوجيات مجال تتداخل فيه مجموعة من الاختصاصات.

فاحنا مستعدين من الناحية التقنية ومن الناحية المؤسساتية، فإذن، إن شاء الله، إذا تم تحويل هذه اللجنة الوزارة للجنة وطنية غادي تكون واحد الآلية ديال الحكامة والتنسيق التي غادي تحقق النجاعة التي شارته لها اللجنة في عملها مشكورة.

كما حظي موضوع الحكامة بأهمية خاصة داخل استراتيجية وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، استراتيجية "جسر" من خلال اعتماد رافعات من شأنها تقوية حضور وفعالية تدخل مختلف مكونات القطب الاجتماعي كالاتقائية والحكامة الرقمية والتنزيل الترابي والشراكة، وإحداث جيل جديد من الآليات على المستوى المحلي، خاصة أيضا الإبداع الاجتماعي؛ الإبداع الاجتماعي أساسي جدا المواكبة الأشخاص في وضعية إعاقة والاستفادة من المؤهلات المجالية.

كما أود أن أشير إلى إحداث آليات كالشبكات الاجتماعي الموحد الرقمي "جسر" التي أشرت لو كان الإطلاق ديالو في بنجرير وكان البارح الإطلاق ديالو في الرباط والذي سيشكل دعامة أساسية لعمل مراكز التوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة المحدثة على صعيد مختلف الأقاليم وعمالات المملكة.

كما تعمل الوزارة على إرساء قطب اجتماعي قوي من خلال تعزيز دور التعاون الوطني كفاعل أساسي في مجال المساعدة الاجتماعية ومساعدة القرب وإعادة تموقع وكالة التنمية الاجتماعية في مجال الهندسة الاجتماعية والحاضنات الاجتماعيات، وتنشيط الحاضنات الاجتماعيات في المجال الإقليمي والجهوي.

وتماشيا مع التحولات الهيكلية التي يوصي بها النموذج التنموي الجديد، وبالنظر لأهمية الرقمنة في تسهيل الولوج وعصرنة المرفق العمومي وتحسين حكامته، تعمل الوزارة حاليا على رقمنة العديد من المساطر المتعلقة بالبرامج التي تستهدف الأشخاص في وضعية إعاقة وتسريع التحويل الرقمي للقطب، بحيث أننا حضرنا استراتيجية ديال التحويل الرقمي التي كنفعلو فيها حاليا، نعمل إذن وتنفيذ البرامج المختلفة من خلال اعتماد مجموعة من المنصات الرقمية التي تسهل التواصل والتفاعل بين فئات في وضعية إعاقة والوزارة، مما يساهم في تحقيق التنمية المحلية بشكل أكثر فعالية.

هذا، وتتيح هذه المنصات الرقمية تسريع وتسهيل عمليات التنزيل الترابي لبرامج المشاريع بطريقة متكاملة ومبتكرة.

حضرات السيدات والسادة،

بخصوص نظام تقييم الإعاقة، نهجت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة مقارنة تعتمد التنسيق الوثيق مع مختلف الفاعلين المؤسساتيين، ونبغى نشرهنا إلى أننا وقعنا شراكة مهمة مع "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" باش كندشتغلو جميع مع المجالس الترابية من أجل بناء وخلق مراكز اجتماعية ذات جودة.

فالمشروع ديال "مسار دامج" درجنا في إطار اتفاقية مع وزارة التربية الوطنية، وإن شاء الله، هاذ السنة غادي نجربوه، لأن مازال ما ارسلناش المنظومة المعلوماتية برمتها، ولكن من السنة المقبلة، إن شاء الله، غادي يكون التفعيل ديالو، بأن جميع الأطفال اللي غيكنو تيستفدو من التمدرس في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، غادي يدخلو في برنامج "مسار دامج".

نبغي نشير إلى أن، تنتكلمو على هاذ 27.000 طفل اللي تسجلت هاذ السنة، اللي تتستافد من برنامج صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، ما تنتكلمش على الأطفال اللي هم يا ما تيستفدوش ولكن تيدرسو في هاذ المراكز بواحد الثمن اللي هو يا تيكون تيحاول ما أمكن للجمعيات أنه يكون مقدور عليه من طرف الأسر، فهاذ الأطفال اللي هم كان العدد ديالهم في 2021، 4174 طفل، ارتفع العدد ديالهم إلى 6139 طفل.

نبغي نشير أيضا إلى أنه بفضل الدعم ديال الحكومة لصندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، بتخصيص 500 مليون درهم لهاذ البرامج وللجمعيات العاملة في مجال الإعاقة، تحسن عدد تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، كيما تكلمنا عليه، ولكن أيضا تحسنت ظروف اشتغال العاملين الاجتماعيين والأطر للجمعيات، بحيث أنه اللي نقدر نقول أنه كان عدد الأطفرف 2021، 5671 إطار اللي هوما (déclarés) فهاذ البرامج، وهاذ السنة عندنا 6800 إطار اللي هوما (déclarés) اللي هوما كايينين فهاذ البرامج، وكيما قلنا مع السيد وزير الشغل، احنا كنيشتغلو باش جميع الأطرف اللي كنيشتغل تكون عندها التغطية الصحية، وتكون عندها الإمكانية أنها تشتغل في ظروف جيدة.

نبغي نشير أيضا، إلى أنه دائما في إطار "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي"، هناك أيضا برامج التمكين الاقتصادي بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة، والإحصائيات اللي عندي، كتقول بأنه كان عندنا فسنة 2019 كان عندنا 346 مشروع اللي استفادو من الأشخاص فوضعية إعاقة بالنسبة للتمكين الاقتصادي، وما يسمى (AGR⁷) الأنشطة المدرة للدخل، في سنة 2020، 414 مشروع، في سنة 2021، 320 مشروع، وفي سنة 2022 تم تخصيص الدعم لتمويل 1000 مشروع، وأيضا في سنة 2023، 1000 مشروع.

إذن تنشوفو التطور المهم جدا اللي كيغرفو برامج دعم الأنشطة المدرة للدخل وتحقيق التمكين الاقتصادي للأشخاص في وضعية إعاقة، اللي أنا شخصيا كنسميهم "الأشخاص ذوي الإرادة" ماشي "ذوي الإعاقة"، بالنسبة لي "الأشخاص ذوي الإرادة"، لأن ملي كنيشتغلو القدرة والجديفة اللي كنيشتغلوها ملي كنعطيهم، ملي كيكون عندهم الفرصة أنهم يشتغلو في إطار مشاريع؛ فكل التحية والتقدير لهاذ الأشخاص ذوي إرادة.

نبغي نقول بأن هاذ البرنامج هو برنامج ناجح، واحنا غاديين نتوسعو فيه، ويتم تنفيذ القانون رقم 10.03 من خلال مرسوم تطبيقي، وأيضا، كما قلت، احنا منفتحين على جميع الجماعات والمجالس الترابية اللي تواصلت معنا لتوسيع هذا البرنامج.

ويبدو أن هاذ الإشكالية ديال نقص الولوجيات مرتبطة بالجانب التطبيقي العملي أكثر من الجانب التشريعي والمعياري، ويرجع ثقل تطبيق القرارين المصادق عليهما إلى مجموعة من العوامل الموضوعية، عبر نقص مثلا الخبرة في هذا المجال، هاذ الشي علاش احنا تنواكبو المجالس المنتخبة الترابية بدراسة وبخبرة، من أجل إرساء الولوجيات في مجالسهم أو في جماعاتهم.

يعتبر المجتمع المدني شريكا أساسيا في شتى المجالات المرتبطة بالولوجيات وعلى عدة مستويات، حيث تساهم جمعيات الأشخاص في وضعية إعاقة في مرحلة التشخيص المتضمنة في البرنامج الوطني "مدن ولوجة"، كما نشير أنه يتم إشراك مختلف تمثيلات الإعاقات في مسار الإنتاج المعياري للولوجيات.

حضرات السيدات والسادة،

تنكب الوزارة حاليا على مراجعة خدمات صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة، على ضوء منظومة الاستهداف الوطنية، المتمثلة في السجل الاجتماعي الموحد وتجويد حكامته ودعم القدرات التديبيرية للشركاء المتدخلين، وتقوية آليات التتبع والتقييم الميدانية في التفاعل البناء مع مقترحات الجمعيات الشريكة على المستوى المحلي.

كما يتم العمل على تعزيز دور ومكانة مراكز استقبال ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة التابعة للتعاون الوطني، التي تضطلع بتفعيل خدمات صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.

هذا، وتعمل الوزارة على الرفع من عدد المستفيدين من برامج دعم تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة وتعميم خدماته، اللي نقدر نقول أنه مثلا في 2021 كانت عندنا 20.406 طفل مستفيد من التمدرس، وهاذ السنة في 2023 تم تسجيل 27.000 طفل، إذن هناك واحد الرفع كبير من عدد الأطفال، بفضل الرقمنة، وبفضل طبعا تصور جديد لتقوية أرفع عدد المستفيدين من هاذ البرنامج.

كما أود أن أشير، إلى أن وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة تنشغلو مع وزارة التربية الوطنية باش نخلقو "مسار دامج"، كما كان مسار في التربية الوطنية، غادي نديرو برنامج "مسار دامج"، باش الأطفال اللي تيستجلو عندنا في برامج التمدرس غيكون حتى هم باينين عند وزارة التربية الوطنية، لتسهيل عملية الإدماج وتسهيل برامج التربية الدامجة.

⁷ Activités Génératrices de Revenus

الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بالإعاقة، من أجل - كما قلت - تحديد الرافعات الأساسية لتحسين وضعيتهم الأشخاص في وضعية إعاقة.

وبمناسبة نهاية الدورة التشريعية، التي سيختتمها مجلسكم الموقر اليوم، أريد أن أتوجه بالشكر إلى السيد الرئيس النعم ميارة، وكل الفرق، على التعاون المثمر والناجح، خاصة أن موضوع الأشخاص في وضعية صعبة، وهو ورش مجتمعي يعيننا جميعا أغلبية ومعارضة، آملة أن يستمر هذا التواصل بين مجلسكم الموقر وهما القطاع بنفس المقاربة التشاركية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وتعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

وأشكر السيد السيدة الوزيرة على مساهمتك وتفاعلك مع هذا الموضوع، وعلى كذلك دعمكم، الذي كان جليا واضحا للجنة الخاصة.

أعتقد بأننا نصل إلى نهاية هذه الجلسة، ومن الخلاصات الأساسية على أن مجلس المستشارين سيظل أيضا قريبا من القضايا المجتمعية والتي تدخل في إطار اختصاصه وتحويل هذا التقرير إلى شيين أساسيين:

أولا، هو محاولة إدماج جل التوصيات في استراتيجيات والبرامج الحكومية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، ولكن أيضا - هذه مسؤوليتنا كبرلمانيين - تحويل العديد من التوصيات إلى مقترحات قوانين، من شأنها رفع الحيف، زيادة على كل هاذ الأشخاص الذين يعيشون في هذه الوضعية.

شكرا لكم السيدات والسادة المستشارين.

والسلام عليكم ورحمة الله.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

(1) مداخلة مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف بالتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، عملا بأحكام النظام الداخلي لهذا المجلس

نبغي نشير أيضا، ولو أننا غادي نمولو 1000 مشروع، 1000 مشروع، راه تقدم فالمنصة 9000 طلب للدعم، وغادي نمولو 1000، وكنبقاو بعاد على العدد اللي تقدم، ولهذا منظومة الاستهداف مهمة جدا، وبطاقة الإعاقة اللي غتمكننا من ربط منظومة الإعاقة بمنظومة الحماية الاجتماعية وبالاستهداف غادي تحسن الاستهداف، وغادي نركزو الدعم طبعاً للأشخاص اللي هوما في وضعية إعاقة اللي هومايا في ظروف صعبة، واللي غادي تكون أيضا برامج اجتماعية أخرى ممكن يستافدو منها في بطاقة الإعاقة، هناك الدعم ولكن هناك أيضا الخدمات الاجتماعية الأخرى.

كما نتوجه إلى اعتماد كما قلنا "التمويل الدامج"، هادي مقارنة جديدة كندخلو عليها فالوزارة، هو أيضا التمويل الدامج أو القروض الصغرى بالنسبة لمشاريع الأشخاص في وضعية إعاقة، وبالنسبة لمشاريع النساء أيضا في وضعية صعبة.

فهذا التمويل الدامج أو ما يسمى أيضا بالتمويل الشامل، سيمكننا من تعزيز برنامج جسر التمكين الاقتصادي للأشخاص في وضعية إعاقة لدعم مشاريع مدرة للدخل، وكذا اعتماد معايير جديدة للرفع من جودة المعينات والأجهزة المسلمة للمستفيدين وتنسيق مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، هذا فيما يخص المعينات التقنية والطبية.

في هذا الإطار، لابد من التذكير أيضا بأن الوزارة كتعمل بواحد الطريقة مكثفة مع مؤسسة التعاون الوطني مشكورة، وكندشكر أطر السيد المدير والأطر ديال المؤسسة التعاون الوطني، لأن هناك واحد الاشتغال مكثف وقوي من أجل تسريع منح الدعم، لكن كندشغلوا أيضا على الرقمنة ديال مسطرة الدعم باش ما يبقاش عندنا هاذ التأخير هو فالدعم، حاليا الحمد لله، جزء كبير من المراكز أو الجمعيات توصلت بالدعم، الجمعيات اللي ما توصلاتش بالدعم هي الجمعيات اللي ما حطاتش الملفات ديالها كاملة، لكن بفضل المسطرة الرقمية غادي يبدأ بيان عندنا بطريقة شفافة، شكون اللي حط الملفات ديالو، شكون اللي ما حطهاش، والتتبع الحيني لعملية دعم الجمعيات.

كنبغي نشكر أيضا وكالة التنمية الاجتماعية، لأن في إطار برامج الأنشطة المدرة للدخل مع (ANAPEC) كندشغلوا معهم باش كيكون هناك مواكبة الأشخاص في وضعية إعاقة لبلورة مشاريعهم، وإن شاء الله في إطار الحاضنات الاجتماعية لأن احنا كنعممو فيها على صعيد العمالات والأقاليم غادي يكون هناك مواكبة مقربة للأشخاص في وضعية إعاقة.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أجدد شكري لكم، مؤكدة أن هذا التقرير والتفاعل معه والمساهمة فيه يشكل بالنسبة لنا مناسبة لإثراء النقاش العمومي في مجال الإعاقة والاستماع إلى آراء كل المتدخلين واقتراحاتهم والعمل معا على أجرائها وتنزيلها في إطار المسؤولية المشتركة والاحترام، الذي ميز - كما قلت - التفاعل اللي كان عدنا مع اللجنة

السيد الرئيس،

بالرجوع إلى مضامين التقرير، فإن مجموعتنا تثمن كل ما جاء فيه من توصيات وخلاصات، كما أن أبرز شيء لفت انتباهنا بالتقرير، هو ارتكازه على الدقة والموضوعية، كما رسمت له إستراتيجية واضحة ودقيقة، متكونة من ست عناصر أساسية تتجلى في: الإطار المفاهيمي والمرجعي؛ واقع الإعاقة بالمغرب في أرقام؛ الاهتمام التشريعي والمؤسسي؛ السياسات والبرامج ذات الصلة بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة؛ إسهامات مجلس المستشارين في حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها؛ والتوصيات.

حضرات السيدات والسادة،

أكتفي بهذا القدر وأجدد التنويه بالسيد رئيس المجموعة، بكل أعضائها وأطرها، وأنه أيضا برئاسة المجلس ومكتب المجلس وبالأمانة العامة للمجلس وأطر المجلس الذين سهّلوا مأمورية المجموعة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

(2) مداخلة مجموعة العدالة الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في مناقشة تقرير المجموعة الموضوعية الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة حول موضوع "البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة"، ولابد أن في البداية أن نثمن العمل الذي قامت به المجموعة الموضوعية رئيسا ومقررا وأعضاء وطاقما إداريا وننوه بقيمة التقرير الذي نحن بصدد مناقشة مضامينه، ونعتبره إنتاجا علميا ومرجعا مقدرًا يرصد أهم المكتسبات التي راكمتها بلادنا في هذا المجال ويقيم نجاعة وفعالية مختلف البرامج والسياسات والتدخلات التي تستهدف هذه الفئة من المغاربة والنقائص التي ما زالت تعترها.

كما ننوه باختيار هذا الموضوع البالغ الأهمية، بالنظر إلى طبيعة الفئة المعنية به والتي لها احتياجات خاصة، حيث تعاني من أنواع مختلفة من الإعاقات منها الحركية والسمعية والبصرية والتواصلية والذهنية وغيرها، الأمر الذي يستوجب في نظرنا إيلاءهم الاهتمام اللازم لهؤلاء الأشخاص باعتبارهم مواطنين مغاربة وقد كان من المفروض على الدولة أن تتعامل معهم ليس بمنطق الشفقة وإنما بمنطق الحق الطبيعي في التمتع بالحقوق والحريات المكفولة لجميع المغاربة، خاصة وأننا نتحدث عن فئة تمثل 8.6% من الساكنة بعدد يقدر بـ 2.264.672

الموكر، في موضوع يستمد قوته وراهنيته انطلاقا من الدستور، والذي يؤكد على التزام المملكة حضر ومكافحة كل أشكال التمييز، كما نص أيضا على أن السلطات العمومية تقوم بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية، أو حسية حركية، أو عقلية، وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع.

ولن أستهل مناقشتي لتقرير مجموعة العمل الموضوعية، دون التعبير عن تقديري واحترامي الكبير لكل الإخوان أعضاء المجموعة على هذا المجهود الاستثنائي، ولكل الأطر الذين أشرفوا على إنجاز التقرير وتسهيل مأمورية المجموعة، كما أوجه شكرا خاصا للأخ رئيس المجموعة الذي قاد سفينتها بكل حكمة وتبصر وصبر لتصل إلى هذه المحطة.

حضرات السيدات والسادة،

إن نجاعة اختيار مجلس المستشارين لمواضيع مجموعات العمل الموضوعية المؤقتة، يحسب لكل أعضائه ومكوناته ولكل أطره.

وبالرجوع إلى موضوع الجلسة، وبكل موضوعية، وعلى مستوى السياسات العمومية، هناك مجهودات وبرامج متنوعة تم اعتمادها في السنوات الأخيرة للنهوض بحقوق الشخص المعاق، لكنها تبقى غير مندمجة بالشكل الكافي، وغير مدمجة في إطار خطط عمل شمولية وموحدة من جهة، وتبقى من جهة ثانية في حاجة إلى تعزيزها حتى ترقى إلى مستوى التزامات بلادنا الدولية بموجب الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الملحق بها.

أما فيما يخص التشريع، فإنه وجب العمل على ملاءمة النصوص القانونية في هذا المجال مع المعايير الدولية ذات الصلة، دون أن ننسى أن كل هذا لن يكون بالجودة والفعالية المطلوبة إلا عن طريق نهج مقارنة تشاركية، والعمل على إدماج مقارنة النوع في البعد المتعلق بالشخص المعاق في كافة الأوراش الكبرى المفتوحة ببلادنا ومن بينها ورش الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى أساس أن يتم الأخذ بعين الاعتبار جميع أنواع الإعاقة بمقاربة شمولية دون إقصاء أي فئة، وأن يتم اعتماد أسلوب التشاور الواسع في أي مبادرة أو مشروع يهم هذه الفئة، مع التفكير في إحداث طريقة أو آلية للرصد والتتبع لكافة هذه البرامج.

لكن، السيد الرئيس، شيء أساسي وجب التأكيد عليه اليوم، هو العمل كل من موقعه حكومة وبرلمان، جمعيات ومجتمع مدني، كل حسب اختصاصه، على خلق آليات من أجل تسهيل إدماج هذه الفئة، باعتبارها جزء من نسيج هذا المجتمع، وأن النظرة إليها على هذا الأساس سوف تؤدي إلى إدماجها وتمتعها بالصحة النفسية وسرعة تكيفها مع ذاتها ومع المجتمع المحيط بها.

الأشخاص في وضعية إعاقة.

السيد الرئيس المحترم،

أمام هذه المعاناة، نتساءل عن صدق الإرادة في النهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة، خاصة وأن بعض الإجراءات والتدابير التي ليس لها تكلفة مالية يمكنها المساهمة في الارتقاء بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة منها على سبيل المثال:

المدخل القانوني: عملت بلادنا على إصدار القانون الإطار رقم 97.13 بمقتضيات جد متقدمة، غير أن عملية تنزيلها ما تزال تتسم بالبطء، حيث يسجل تأخير في إصدار مجموعة من النصوص المرتبطة به: نص تشريعي واحد وسبعة نصوص تطبيقية بالإضافة إلى الإطارين التعاقديين المتعلقين على التوالي بالحق في الولوج إلى السكن الاجتماعي بثمن تفضيلي والحق في التشغيل، وهما بالإضافة إلى الصحة من الحقوق الأساسية الضرورية لضمان الحد الأدنى للعيش الكريم؛

- استكمال الإطار المعياري للتكنولوجيات والزاميته في مختلف البنيات الإدارية والمرفقية.

القصور الحاصل لا يقتصر على مستوى الترسانة القانونية المؤطرة بل يمتد، على مستوى الممارسة، إلى ضعف حكاماة الاستراتيجيات والبرامج المعتمدة خاصة على مستوى التنسيق والتنزيل وقد أوصى التقرير بإعادة

هيكله وهندسة القطب الاجتماعي وهو ما بادرننا إليه سابقا في مجموعة العدالة الاجتماعية بالتقدم مقترح قانون يروم دمج وكالة التنمية الاجتماعية والتعاون الوطني لتعزيز تدخلاتهما في هذا الجانب.

وختاما، نعتبر الخلاصات التي توصل إليها تقرير المجموعة الموضوعية في إطار ممارسة دورها الرقابي تستدعي تدخلا عاجلا من مختلف الجهات المعنية، على رأسها الحكومة، وجعل قضية الأشخاص في وضعية إعاقة أولوية في برنامجها الحكومي وندعو بالأساس إلى تنفيذ التوصيات المتضمنة في التقرير.

والسلام عليكم ورحمة الله.

شخصا حسب إحصاء سنة 2014 ومن المقدر أن ترتفع النسبة إلى 10% في الإحصاء المزمع تنظيمه السنة القادمة.

والاهتمام الذي تطالب به هذه الفئة، يجب أن يترجم إلى سياسات وبرامج عمومية وطنية تتلاءم مع المقتضيات والممارسات الفضلى المتعارف عليها والمنصوص عليها في المرجعية الدولية، أهمها الاتفاقيات والعهود المرتبطة بحقوق الإنسان كاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تستهدف النهوض بأوضاعهم وتعزيز إدماجهم في المجتمع.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أبان التقييم الذي أنجزته المجموعة، حجم المعاناة التي يعيشها الأشخاص في وضعية إعاقة ببلادنا على كافة المستويات وأعتبر أن هذا التقرير يدق ناقوس الخطر بتشخيصه للوضعية المأساوية التي يوجدون فيها وهي صرخة مدوية تسائلنا جميعا حكومة وجماعات ترابية ومؤسسات عمومية والمجتمع المدني وتسائل، من باب المسؤولية وليس من باب التطوع، العمل الذي قمنا به للتخفيف من معاناتها ولو بالنذر القليل.

- على المستوى الصحي: تعاني من صعوبة الولوج إلى خدمات صحية ميسرة الولوج وذات جودة في غياب برامج خاصة تستهدف هذه الفئة، خاصة التي تعاني من إعاقات محددة وقد أصدر التقرير في هذا الشأن 18 توصية؛

- على مستوى الحماية الاجتماعية: تعاني من غياب إجراءات خاصة لفائدتها ضمن أنظمة الدعم الاجتماعي، سواء تعلق الأمر بالتمدرس أو الاستفادة من تدابير تمييزية في تمويل ومواكبة حاملي المشاريع وغيرها من المجالات الأخرى التي تندرج في هذا المجال؛

- على مستوى التشغيل: تعاني من صعوبة الولوج إلى سوق الشغل ونعتبر أن نمط المباريات الموحدة يحتاج إلى المراجعة من خلال الرفع من عدد المناصب المخصصة للأشخاص في وضعية إعاقة وتجميع المناصب المخولة لإدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية في مباريات خاصة مشتركة مع إلزام المؤسسات العمومية بتطبيق 7% والقطاع الخاص على تخصيص نسبة محددة في إطار تعاقدية لفائدة

محضر الجلسة رقم 119

التاريخ: الثلاثاء 7 محرم 1445 هـ (25 يوليوز 2023 م).

الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة التاسعة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله حمدا لا ينفذ ولا يتناهى.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، تخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

طبعاً، قبل الشروع في مناقشة جدول أعمال الجلسة، أعطي الكلمة للمحترم السيد أمين المجلس، السي مصطفى مشارك، لإطلاع المجلس على ما جد من واردات ومن مراسلات.

تفضلوا السيد الأمين.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 55.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية في مجال خدمات النقل الجوي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية، الموقعة بمونترال في 28 سبتمبر 2022؛

- المشروع الثاني وهو مشروع قانون رقم 62.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية المنقحة بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية، المعتمدة بباريس في 2 فبراير 2022 والموقعة من طرف المملكة المغربية في 2 فبراير 2022؛

- المشروع الثالث وهو مشروع قانون رقم 56.22 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للمركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية، المعتمد بأديس أبابا (إثيوبيا) في 31 يناير 2016؛

- المشروع الرابع، مشروع قانون رقم 14.23 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، المعتمد من قبل مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في دورته الثالثة والأربعين المنعقدة بطشقند (جمهورية أوزبكستان) في 18 و19 أكتوبر 2016؛

- المشروع الخامس وهو مشروع قانون رقم 64.22 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في ميدان الملاحة التجارية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جيبوتي، الموقع بالرباط في 14 نوفمبر 2022؛

- المشروع السادس هو مشروع قانون رقم 59.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بشأن إنشاء تمثيلية للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بالمملكة المغربية، الموقع بالرباط في 10 نوفمبر 2022؛

- المشروع السابع والأخير وهو مشروع قانون رقم 63.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية العامة بشأن امتيازات وحصانات منظمة الوحدة الأفريقية، المعتمدة بأكرا (غانا) في 25 أكتوبر 1965.

كما أودع السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل لدى مكتب المجلس، مقترح قانون يقضي بنسخ بعض أحكام القانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين.

وتوصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 18 يوليوز 2023 إلى تاريخه

بـ:

- 28 سؤالاً شفهياً؛

- 56 سؤالاً كتابياً؛

- 26 جواباً كتابياً.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلبين لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية، ليومه الثلاثاء 25 يوليوز 2023، تعذر على الحكومة التفاعل معهما ويتعلقان بـ:

- "وضعية استفادة السائقين المهنيين من التكوين بالمجان"، تقدم به السيد عبد اللطيف مستقيم رئيس فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛

- "مدى احترام قانون الحقوق والحريات النقابية بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير"، تقدم به السيد نور الدين سليك رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل.

وفي الأخير، فإننا سنكون على موعد مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتميم القانون رقم 41.05

المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأس المال؛

- ومشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021.

ويعقب ذلك جلسة اختتام دورة أبريل الجارية من السنة التشريعية 2022-2023.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

إذن السي سليك، نقطة نظام في إطار التنبيه للضوابط؟

السيد الرئيس، تفضلوا.

المستشار السيد نور الدين سليك (نقطة نظام):

على كل حال السيد الرئيس يحضر معنا الإخوان أعضاء المكتب الجامعي للجامعة الوطنية لموظفي الجماعات الترابية والتدبير المفوض، أتمس من الإخوان الترحيب بهم.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نرحب بضيوف مجلس المستشارين الكرام.

شكرا.

إذن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة.. تفضل السي خالد تفضل..

المستشار السيد خالد السطي (نقطة نظام):

السيد الرئيس،

بطبيعة الحال، نقطة نظام بخصوص تعامل بعض الوزراء مع الأسئلة الكتابية التي نوجهها لهم السيد الرئيس.

نحن على أهبة اختتام الدورة، بطبيعة الحال اليوم إن شاء الله، وأنا أتحدث كمستشار عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، لدي 140 سؤالا كتابيا، لم أتوصل بالأجوبة من طرف عدد من الوزراء.

نتمناو على أن الوزراء يتفاعلوا معنا، الدستور واضح، هم أقسموا أمام جلالة الملك بأن يحترموا الدستور، والدستور يتحدث عن 20 يوما للرد عن الأسئلة الكتابية.

نتمناو الرسالة توصل، على أساس يزيدو بطبيعة الحال يتفاعلوا ويجاوبو على الأسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

وصلت الرسالة السيد المستشار المحترم.

إذن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع التجهيز والماء حول "السياسة المائية" والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية، موضوعه "مستجدات السياسة المائية".

تفضلوا السيد لحسن حداد.

المستشار السيد لحسن حداد:

السيد الوزير، عن مستجدات السياسة المائية نسائلكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآتي الثاني في نفس الموضوع لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السي الحبيب بن طالب.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآتي الثالث في نفس الموضوع للفريق الحركي.

تفضلوا السيد الرئيس، السيد مبارك.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، نسائلكم حول الحلول الاستعجالية التي تقدمها الحكومة للحد والتخفيف من تداعيات الأزمة المائية التي تعرفها عدة مناطق ببلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ما هي أهم الإجراءات التي اتخذتموها لمواجهة الوضع المائي الراهن؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن الكلمة للسيد وزير التجهيز والماء للإجابة عن الأسئلة المتعلقة
بالسياسة المائية.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد نزار بركة وزير التجهيز والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

جوابا على أسئلتكم المتعلقة على مستجدات السياسة المائية،
يشرفني أن أذكر بالوضعية التي احنا فيها اليوم.

وفي الواقع أنتم تعلمون بأنه اليوم وقع تحول كبير في هاذ المجال
لعدة اعتبارات، التغيرات المناخية أدت إلى تراجع كبير في الواردات
المائية، وخير دليل على ذلك وهو أن في سنوات من 1945 إلى اليوم،
المعدل ديال الواردات المائية كانت 22 مليار متر مكعب، انخفض إلى 18
مليار متر مكعب.

واليوم فهاذ السنوات الأخيرة لم يتجاوز 14 مليار متر مكعب، وبالتالي
فهناك تراجع هيكلي للواردات المائية ناتج عن التغيرات المناخية، وناتج
كذلك عن الارتفاع في الحرارة اللي هو تزداد بدرجة إضافية مقارنة مع
السنوات الماضية، وهذا بالطبع عند واحد الوقع على التبخر وعندو
الوقع كذلك على حدة إشكاليات ندرة المياه في بلادنا.

وفهاذ الخمس سنوات الماضية فكما تعلمون، كان هنالك جفاف
اللي هو هيكلي، هاذ الجفاف جعل أنه وقع واحد التراجع ديال
التساقطات المطرية ديال 30% مقارنة مع المعدل السنوي، واليوم إلى
غاية يوم 27 يوليو يمكن لي نقول لكم بأن حقينة السدود وصلات إلى
4 مليار و78 مليون متر مكعب، أي ما يناهز 30% من نسبة الملاء مقارنة
مع 29% بالنسبة للسنة الماضية، إذن وقع واحد التحسن ولكن يبقى
هاذ النسبة هزيلة جدا مقارنة مع الحاجيات المطروحة في بلادنا.

جلالة الملك، كما تعلمون، يولي أهمية قصوى لقطاع الماء وإلى
إشكالية الماء بكيفية عامة:

أولا، لأن هنالك تراكمات إيجابية بفضل القرارات المتخذة من طرف
جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله ومواصلة هذه سياسة السدود
من طرف جلالة الملك محمد السادس أيده الله، ولكن في نفس الوقت
كذلك أعطى أهمية قصوى في البرلمان في افتتاح البرلمان، وأكد على أنه..

نمر إلى السؤال الآتي الرابع، دائما في نفس الموضوع، الكلمة لأحد
السادة المستشارين، عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.
تفضلي الأستاذة ليني.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال الآتي الخامس، دائما في نفس الموضوع، الكلمة لأحد السادة
المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

السيد عبد الكريم، تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تناقلت وكالة المغرب العربي للأنباء البارحة خبر مفاده، أن البنك
الدولي أقرض المغرب ما قدره 350 مليون دولار لتعزيز برنامج الأمن
المائي.

كما أنه في معرض جوابكم عن الأسئلة الشفوية الآتية خلال
جلسة يوم الثلاثاء 12 يوليو سنة 2022، أنه في ظل التقلبات المناخية
المفاجئة، وتوالي سنوات الجفاف، وشح التساقطات المطرية، وأمام
هذا الوضع المقلق وأمام ما تم اتخاذه من إجراءات يبقى غير كاف،
ويتطلب حلول بديلة.

وفي نفس السياق نسائلكم السيد الوزير، عن البرنامج الوطني
للماء في أفق 2050، وما مدى انعكاسه عن الأمن المائي لبلادنا؟

وما هي مستجدات السياسة المائية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نمر إلى السؤال السادس، موضوعه "تسريع إنجاز برنامج السدود
الكبرى والصغرى".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار
لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد جمال الوردي:

السيد الوزير المحترم،

فجحة ديال طنجة - تطوان- الحسيمة، وقع اتفاق أن الوزارة هي اللي غتقوم بإنجاز هاذ السدود بالخبرة اللي عندنا، ماعدا ذلك ملي الجهة تبغي تقوم بها، احنا مستعدين نعطيها الدعم التقني الضروري فهاذ الإطار، ونقدمولها كذلك كل الأمور اللازمة فهاذ المجال.

ولكن رغم ذلك، عندنا واحد الإشكالية بالنسبة للسدود القديمة، وهو أن الإشكال اللي أنتوما عارفين ديال التوحد ديال حقينة السدود.

هنا أولا، درنا واحد الأمر اللي هو أساسي، وهو درنا دراسة باش نعرفو شنو هو الوضعية الحقيقية ديال هاذ السدود؟ شحال النسبة ديال التوحد اللي كاينة؟

واليوم يمكن لي نقول لكم بأن الدراسات انتهت إن شاء الله، باش أننا نشتغلو انطلاقا من أرقام حقيقية، لأن في بعض الأحيان النسبة ديال التوحد كانت كبيرة وكبيرة جدا.

ثانيا، لأن درنا اتفاقية مع الوكالة ديال المياه والغابات باش أنه يدار التشجير، باش نقلصو من هاذ التوحد.

وثالثا، في بعض الأحيان، بالتالي النسبة ديال التوحد وصلنا باش أنه تهبط، اللي كانت 75 مليون متر مكعب، غتهبط إلى 45، أكثر من ذلك، وهو أننا بدينا بتعريية بعض السدود بحال السد اللي كاين فالمختار السوسي، أو سدود أخرى بحال اللي غتديرو سد محمد الخامس، وكنشتغلو إن شاء الله حتى بالنسبة لسد اللي كاين فطنجة.

إذن هاذوكلها أمور اللي هي غتساعدنا باش نتجاوزو هاذ الإشكاليات. باغي نتكلم لكم كذلك على نقطة أساسية:

إذن النقطة الأولى، وهو نتفاداو أننا نعبؤو كل ما أمكن إمكانية ديال تخزين هاذ المياه، ويدار برنامج خاص فهاذ المجال.

نقطة ثانية، وهو أننا نجعلو أننا نتفاداو أي ضياع للماء باش ما يمشيش للبحر، ما يباقيش يضيع لنا الماء.

وبالتالي أول شيء، وهذا طبقا للتوجيهات الملكية في افتتاح البرلمان، وهو الربط ما بين الأحواض المائية، وانطلقنا فالبرنامج الاستعجالي ديال الربط ما بين حوض ديال سبو وحوض ديال أبي رقرق.

اللي يمكن لي نأكد لكم، بأنه هاذ البرنامج بستة ديال المليار ديال الدرهم، انطلقت الأشغال ديالو في شهر دجنبر، اليوم، اليوم، يمكن لي نقول لكم بأن 99% ديال هاذ البرنامج تنجز، وبأن إن شاء الله من هنا نهاية الصيف، غتنتلق الأعمال ديال التحويل ديال المياه من سد ديال المنع ديال سبو موجه إلى سد ديال سيدي محمد بن عبد الله، والفكرة هي أننا نمدو الإمكانيات المائية الضرورية ما بين 300 مليون إلى 400 مليون متر مكعب سنويا، غادي تجي من سد منع سبواش توصل لسد أبي رقرق، وباش نضممو الماء الصالح للشرب للسكان ديال الجهة ديال أبي رقرق والرباط وساكنة كذلك ديال الدار البيضاء، باش 12

وأعطى توجيهات واضحة: "ضرورة استكمال بناء السدود المبرمجة وشبكة الربط المائي البيئي بين الأحواض المائية ومحطات تحلية البحر، بالإضافة إلى تعزيز التوجه الهادف للاقتصاد في استخدام الماء، لاسيما في مجال الري وأخذ إشكالية الماء في كل أبعادها بالجدية اللازمة، لاسيما عبر القطع مع أشكال التبذير والاستغلال العشوائي وغير المسؤول لهذه المادة الحيوية". انتهى النطق الملكي السامي.

وبالتالي فتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، قمنا بما يلي:

أولا، باش نكونو متفقيين بحكم أنه كاين هاذ التغيرات المناخية، أضحى من الضروري أن نعمل جاهدين باش أنه ملي تتكون هاذ المظاهر القصوى أننا نخزنوكل ما أمكن من المياه، بحال اللي وقع لنا مؤخر في زاكورة، فالحمد لله دخلات واحد 50 مليون متر مكعب اللي جعلت أن ضمانات لنا واحد 4 سنين ديال الماء الصالح للشرب بالنسبة للمنطقة، إذن هاذو من بين الأمور اللي تيخصنا نقومو بها.

وبالتالي فالיום اللي درنا وهو التسريع في وثيرة إنجاز السدود الكبرى اللي هي كانت مبرمجة وانطلقت الأشغال ديالها.

وفي هذا الإطار، يمكن لي نقول لكم بأنه اليوم اشتغلنا مع الشركات وتبعنا معهم على أساس أن نقلصو المدة ديال إنجاز هاذ السدود ما بين 6 أشهر إلى 14 شهر، باش أن هاذ السدود يمكن للواحد يعمل بها باش تفاديا إلى غدا كانت شي تساقطات مطرية كبيرة أننا نخزنو هاذيك المياه باش نضممو الماء الصالح للشرب وماء الري بالنسبة للسقي.

نقطة ثانية، وهو أننا احنا عندنا واحد 18 سد في طور الإنجاز اللي سرعنا فالوثيرة ديال الإنجاز ديالها واللي الكلفة ديالها هي 29 مليار ديال الدرهم.

زيادة على هاذ الأمر، فقمنا كذلك ببرمجة إنجاز 8 ديال السدود كبيرة في الفترة الممتدة ما بين 2023 و2027 في إطار البرنامج ديال 20-27 وبينهم زدنا واحد الجوج ديال السدود اللي ما كانوش مبرمجين، سد بوخميس بحوض أبي رقرق وسد بوعيدن بحوض تانسيفت.

فضلا عن ذلك، فأعطينا كذلك الانطلاقة فهاذ السنتين 2023-2024 طلبات عروض لإنجاز أشغال بناء خمسة (5) سدود متوسطة بسعة تخزينية إجمالية ديال 63 مليون متر مكعب.

بالنسبة للسدود الصغرى والتلية درنا، كما تعلمون، التعاقد مع الجهات، اللي جعل أنه هاذ الجهات تدار واحد التعبئة ديال 4 مليار و270 مليون درهم من أجل إنجاز 129 سدا، باش نكون واضح معكم، وهو أنه السنة الأولى كانت ديال الدراسات، والانطلاقة غتنتلق ابتداء من هاذ السنة والسنة المقبلة إن شاء الله.

الفكرة وهو أن أعطينا أنه الوكالات ديال التنفيذ ديال مشاريع الجهات هي اللي غتقوم بذلك، أو إلى دارت شراكة مع الوزارة، فالوزارة يمكن أنها تقوم بهذه الأمور كصاحب مشروع منتدب، بحال دابا

- ثانيا، العمل على برامج واتفاقيات عقدة اللي غادي نديرو في كل الفرشات المائية، باش يكون واحد التوزيع عادل للماء ونضمنو الاستمرارية ديال هاذ الفرشة المائية، زيادة على تطعيم الفرشة المائية من خلال السدود الصغرى والتلية؛

- وأخيرا العمل كذلك على ضمان التدبير المندمج للماء.

وأخيرا، هاذ الشئ، بحال اللي قالو السادة المستشارين المحترمين، ضروري كذلك أننا يكون عندنا رؤية مستقبلية.

وبالتالي، بالنسبة للمخطط الوطني للماء في أفق 2050، قررنا أننا نتطلق من المخططات الجهوية للماء، وبالتالي يمكن لي نقول لكم بأن 6 ديال وكالات الحوض المائي تم الاتفاق على هاذ المخططات من هنا إلى 2050، وغنكملو، إن شاء الله، من هنا إلى آخر السنة كل الوكالات باش يكون عندنا هاذ المخطط الوطني للماء، اللي غيعطينا الرؤية المستقبلية الضرورية في هاذ الإطار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية. تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

دابا عاد ولات عندنا سياسة مائية على حقها وطريقها، دابا عاد ولات عندنا مقاربة تتأخذ بعين الاعتبار ما هو آني، والعين كذلك ديال على ما هو إستراتيجي، هذا كيبين بأن هاذ الحكومة والوزارة ديالكم عندها القدرة والريادة والعزم والإرادة السياسية باش تنفذ التعليمات ديال صاحب الجلالة فيما يخص الماء والموارد المائية.

تتعرفو بأن الفترة دقيقة تتميز بشح المياه وانخفاض حقينة السدود، جراء توالي سنوات الجفاف، التحولات المناخية حطت بالأوزار ديالها على الكثير من البلدان، منها المغرب، كايين اللي تقول على أن هناك مضلات حرارية قارة متوقفة الآن فوق أمريكا الشمالية وأوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهاذ الشئ تيحتم علينا، كما قلت السيد الوزير، الاستثمار في تعبئة المياه عبر السدود والتحلية والطرق السيارة للماء وإعادة الاستعمال للمياه الجوفية والحفاظ على المخزون الجوفي، ولكن كذلك الاستثمار في قدرة الساكنة على التأقلم وتقوية المناعة ديالها عبر أساليب مبتكرة باش تعامل وتحافظ على هذه المادة

مليون ديال المواطنين والمواطنات نضمنو لهم كذلك أن يكون هنالك الضمانة اللازمة كييفما كانت التغيرات المناخية، باش تكون الإمدادات المائية الضرورية للماء الصالح للشرب.

بل أكثر من ذلك، وهو أضفنا واحد الفكرة، وهو الربط ما بين السد، ما بين الدار البيضاء الشمالية والدار البيضاء الجنوبية، باش الماء يوصل كذلك للدار البيضاء الجنوبية، وفي شهر نوفمبر غادي ندوزو إلى أربعة أمتار مكعبة فالثانية، باش يكون القدر الكافي باش نضمنو كذلك تزويد الدار البيضاء الجنوبية بالماء الصالح للشرب.

كذلك، زيادة على هاذ الأمور، أننا قررنا أننا نديرو واحد المجهود كبير كذلك، في تحسين المردودية باش نوصلو إلى 80% ديال المردودية، أنتوما عارفين العديد من الشبكات لا بالنسبة للماء الصالح للشرب ولا بالنسبة للفلاحة، عندنا مشكل كبير ديال الضياع، تتمشي لنا ما بين 30% إلى 40% إلى 50% وفي بعض الأحيان 60% ديال هاذ المياه، ناتج عن هاذ القنوات اللي هي متهالكة، وبالتالي أننا نحسن المردودية ونقلصو من هاذ الأمر، فهاذ الأمر غادي يكون عندو واحد الوقع جيد فهاذ الإطار، زيادة على المجهود الكبير اللي تيدار بالسقي بالتنقيط باش نوصلو إلى مليون هكتار في أفق سنة 2030.

بالنسبة لمشاريع تحلية المياه فالبرنامج، فوقع إعادة النظر فيه ديال 20-27، ودخلنا العديد من المحطات ديال تحلية المياه، زيادة على المحطة، اللي أنتوما عارفين، ديال الدار البيضاء اللي إن شاء الله من دابا أسابيع غادي نعرفو شكون اللي غادي يقوم بهذا الأمر.

هنالك كذلك تحلية المياه اللي تدارت في الجديدة وفي أسفي اللي، إن شاء الله، غادي تنطلق العمل واستغلال هاذ الإمكانيات المائية ابتداء من شهر غشت المقبل، وهنالك كذلك غنطلقو تحلية المياه بالنسبة للشرق، فالمدينة ديال الناظور، بين الناظور والدرېوش، بواحد سعة ديال 250 مليون متر مكعب، زيادة على إفني، على طرفاية والعديد من المناطق كذلك اللي غادي تستافد من تحلية المياه.

الفكرة الأساس وهو غادي نوصلو للمليار متر مكعب من هنا إلى أفق 2030، مقارنة على 140 مليون متر مكعب، اللي كنا السنة الماضية، وبالتالي وقع واحد التحول اللي غيمكننا أننا نضمنو الماء الصالح للشرب بالنسبة للساكنة في المناطق اللي هي على الشاطئ، شاطئية، ومن جهة أخرى نقادو الأمور اللي متعلقة بضمن إبقاء الماء للسقي بالنسبة للماء اللي كايين في السدود، زيادة على إعادة استعمال المياه العادمة، اللي غندوزو من 30 مليون متر مكعب إلى 100 مليون مكعب في أفق سنة 2027.

أخيرا، من بين الأمور اللي هي أساسية، وهو نحافظو على المياه الجوفية، وفي هذا الإطار:

- أولا، العمل على نظام معلوماتي، باش نعرفو حقيقة الأوضاع ديال هاذ الفرشة المائية؛

وفعلا كذلك الحكومة تمكنت من خلال التدابير المتخذة بخصوص قطاع الشرب باش تجنب بلادنا عدة صعوبات.

إلا أنه السيد الوزير هذه الإجراءات، حالت دون سقي 1.6 مليون هكتار من الأراضي السقوية، والتي تتشكل أكثر من 60% من الإنتاج الوطني من الخضر والفواكه، مما أثر كذلك على جودة ومردودية المحاصيل، وبالتالي أثر من جهة على العرض والطلب ومن جهة ثانية على دخل الفلاحين.

السيد الوزير،

احنا بكل موضوعية كمهنيين واعون بأنه تنزيل هذه المشاريع الكبرى اللي قمتم بالعرض ديالها يستدعي مزيد من الوقت.

وبالنسبة للقطاع الفلاحي، هذه الوضعية اللي مر عليها 3 سنوات والمدارات السقوية لا تستفيد من مياه السقي، وأمام شح التساقطات المطرية وكذلك ضعف واردات السدود وارتفاع درجات الحرارة، فيعني هذه الوضعية أصبحت تهدد استدامة المشاريع المنجزة.

وهنا، السيد الوزير، نحن كمهنيين ندعو:

- أولا إلى تقديم الفلاحين (des lâchers) يعني سقيات، ماشي للإنتاج ولكن لديمومة الأشجار المثمرة، احنا اليوم فالنقاط ديالها؛

- ثانيا، الإسراع بالتسوية القانونية للأبار غير المرخصة دائما كيف قلتو في إطار عقدة فرشة الماء؛

- ثالثا، كذلك وفي إطار الربط والتحويل داخل المدارات السقوية، لأن في بعض الأماكن تيكون واحد السد شاد واحد المدار سقوي ويتوفر على إمكانيات هيدروفلاحيه ولا يوجد به ماء، في حين أنه سد مجاور فيه الماء، إذن الربط بين المدارات السقوية سيكون مفيدا كذلك للقطاع الفلاحي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الموالية في إطار التعقيب للفريق الحركي، مولاي عبد الرحمان تفضل.

المستشار السيد عبد الرحمان الديسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين، أخواتي المستشارات؛

السيد الوزير،

من بعد إعطاء الانطلاقة من سيدنا الله ينصرو لهاذ البرنامج اللي

الأساسية لنمط العيش ديال الملايين، خصوصا في المناطق النائية وخصوصا في المناطق المعزولة والريفية والجبلية والهامشية.

السيد الوزير،

لو أننا كنا كنفكرو بنفس التفكير اللي عند هاذ الحكومة كنا خرجنا إلى الوجود المحطة ديال تحلية المياه الدار البيضاء في 2016 والطريق السيار ديال الماء في 2018 تنفيذا للاستراتيجية ديال الماء اللي توضع في 2009، ما كناش غادي نوصولهاذ الوضعية لو أننا درنا هذه الأمور هذه، ما كناش غادي نجيبو الماء ديال بين الويدان للمسيرة باش نزودو الدار البيضاء الجنوبية بالماء الشروب، وما كناش غادي نقطعو الماء ديال السقي على الفلاحة في سهول تادلة، وما كناش غادي يوقع عندنا شح في كثير من الخضر والفواكه ويطلع الثمن ديالها.

فأش يكون الواحد في الحكومة خصو يكون عندو بعد النظر، لهذا كهنيوكم، السيد الوزير، على النهج ديالكم ديال السياسة اللي غادي تعطي الثمار ديالها رغم ضغط الجفاف وقلة الأمطار وشح المياه ورغم الأزمة الخانقة، السدود راه غادي تنتج طاقة كهرومائية كذلك والمحطات اللي غادي يتم التحلية ديالها غادي تتم بالطاقة الشمسية، وهذا يعني أنها ستنتج ماء وطاقة خضراء 100%، وغادي تساهم في التعجيل بدخول المغرب نادي الدول المنتجة للهيدروجين الأخضر اللي هو من الحلول الواعدة فيما يخص الانتقال الطاق.

لهذا، السيد الوزير، الماء راه من المنافع العامة العالمية، (les biens publics mondiaux) والمغرب بهذه الخطة اللي وضعتو، السيد الوزير، يساهم في الحفاظ عليها وتثمينها والعناية بقدرة الأجيال الحاضرة والمستقبلية على التزود بها بطريقة مستدامة، نتمن ما تقومون به ونشد على أيديكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أمر لفريق الاصاله والمعاصرة، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الوزير على ردكم في الموضوع وما تضمنه من معطيات هامة.

فعلا، الحكومة الحالية تقوم بمجهودات غير مسبوقه لتدارك التأخر الحكومي بخصوص تحصيل العرض المائي، سواء تعلق الأمر بالشرب أو بالسقي.

فعلا، هناك تكامل وانسجام والتقائية بين قطاع الماء وقطاع الفلاحة، هذه الأخيرة التي تضررت كثيرا من هذا التأخر الحكومي،

ديال الجنوب الشرقي أنها هي التي تأخذ هاذوك (les barrages) البراجات التلية باش يمكن لها تبدا فيهم، راه الفلوس دابا كينين ولكن خص اللي يطلعهم السيد الوزير.

كنتمنى أنكم تأخذوها بعين الاعتبار.

وشكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن التعقيب الموالي لمستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، الأستاذة لبي.

المستشارة السيدة لبي علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة الدستورية في المحور المتعلق بمستجدات السياسة المائية، وهي مناسبة نؤكد من خلالها أنه سبق لنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أن تقدمنا بداية هذه السنة التشريعية بطلب عقد اجتماع لجنة الداخلية والجهات والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بحضوركم السيد الوزير، وذلك لمناقشة موضوع الماء دون أن نتلقى أي رد.

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم معاناة ساكنة عدد من المناطق في فصل الصيف، كإقليمي تاونات وزاكورة وباقي المناطق على سبيل المثال، بسبب الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشرب، مما يجعل من معاناة الساكنة مضاعفة ويهدد السلم الاجتماعي ويتسبب في مغادرة هذه المناطق نحو مناطق أخرى، مع ما يخلفه ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية معقدة في ضواحي المدن الكبيرة ويهدد النسيج الاجتماعي والاقتصادي بالقرى.

وبناء عليه، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، ندعو إلى ضرورة:

- مراجعة السياسة الزراعية لاسيما الزراعات المستنزفة للفرشة المائية والموجة أساسا للتصدير مثل البطيخ الأحمر والأفوكادو؛

- التسريع من وتيرة تشييد السدود التلية ومشاريع تحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه المستعملة ومحاربة الفيضانات؛

هو برنامج كبير ديال 146 مليار اللي هو 14 مليار ديال الدولار باش نبينوها أكثر، اللي فالحقيقة غادي ينتج عليه واحد التصور كبير بالنسبة للمسألة اللي هي مسألة مهمة ديال الماء.

بان بأن السيد الوزير واحد العمل كبير وجبار، والحمد لله بان لينا بأنه كايين هاذ المشروع هذا بين أيادي أمينة، ولكن، السيد الوزير، اليد الواحدة لا تصفق، كنتمنى أنه هاذ الوزارة كانت مدرسة ديال الأطر وفي الحقيقة خوات من الأطر ديالها، وكنتمنى أنكم تخدمو وتشتغلو كذلك على هاذ الأطر اللي يمكن لهم يعاونوكم ويشتغلو معكم باش يخرجو هاذ البرامج الكبرى للوجود، لأن لولا هاذ الأطر هاذو، راه غادي يكونو إشكالات كبيرة جدا، رغم أننا نوجدو السيولة ونوجدو بزاف ديال المسائل، ولكن خص (un suivi).

والمشكل الأكبر ها أنتوما تعيشوه معنا، السيد الوزير، أنكم اعطيتونا واحد المجموعة ديال المشاريع لمجموعة ديال الجهات اللي ما قدراتش وما تمكنتاش باش تطلعهم، وهذا إشكال كبير غادي نعيشوه فالقريب العاجل.

السيد الوزير،

أنا بغيت نتقاسم معكم واحد المنطقة اللي طلبناكم عليها وبغينا نطلبوكم أمام الملأ باش يمكن ليك تجاوبنا اليوم، السيد الوزير، وتعاوننا أننا نخرجوها للوجود هي واحد المنطقة في "بومية" 5000 هكتار ديال الفلاحة اللي فيها تقريبا 1500 هكتار اللي مشات للخطب دابا، فيها 36 (frigos)، فيها 6 اللي بقات خدامة، أشنو اللي خصها؟ خصها واحد البراج وخصها واحد الالتفاته خاصة.

واحنا كنعرفو، السيد الوزير، الله يجازيك بخير ما يمكنش لك ترفض لنا هاذ الطلب هذا، وتنطلبوك مرة أخرى وكنعادو نطلبوك، أنه هاذ البراج ديال "أكني وازين" ضروري، السيد الوزير، يكون من الأولويات ديالك، لأن هاذ 5000 هكتار، لا يعقل أننا نعطيها بالظهر ديالنا رغم أنكم درتو مجهودات كبيرة وراكم دايرينها فالبرنامج ديال (les études)، وبالمناسبة راه كايين 3 ديال البراجات قبل، اللي كانو (désignés) لهاذ المنطقة ديال ميدلت، وما خرجوش للوجود إلى يومنا هذا.

وبالتالي، هاذ المنطقة من غير الفلاحة، وإلى ما كانش هاذ البراجات راه غادي نحكمو عليها بالإعدام.

كنتمنى، السيد الوزير، هاذ المنطقة ديال الجنوب الشرقي أنها تحظى بالأولويات ديالكم لأن كتعرف زاكورة ولا تنغير ولا ورزازات ولا ميدلت ولا تنغير، لابد من التفاته خاصة، لأن هاذ المناطق كتعيش واحد الإشكال كبير ديال ندرة المياه والتساقطات ديال المطر.

وكنتمنى لكم التوفيق لأن هذا مجهود ماشي ساهل، واللي كنجاولو إن شاء الله أننا نتعاونو كلنا فيه، وكنتمنى من (l'agence de bassin)

حاجة إلى التذكير بما سبق إثارتها في السؤالين السابقين خلال جلستي 12 أبريل 2022 و 12 يوليوز 2022، حيث أكدنا على أن الدراسات الإسقاطية تؤكد أن ما يعرفه المناخ العالمي من مخاطر يجعل الماء وتديره بالمغرب خصوصا، يدخل ضمن خانة تدبير المخاطر والأزمات.

كما أننا أكدنا على أن الرهانات المستقبلية التي تنذر بندرة التساقطات ببعض الجهات ولاسيما جنوب الدار البيضاء، ويستدعي العمل على إحداث التوازن ووضع آليات للتضامن المائي بين شمال المغرب وجنوبه وحسن استغلال الفائض من التساقطات المائية، وهو الأمر الذي يجعلنا نتفائل بالمشروع الكبير لنقل المياه والربط بين الأحواض المائية، كما أننا نود التأكيد على تنوع العرض المائي بالاستثمار في تحلية مياه البحر.

وهنا ندير معكم، السيد الوزير، الآثار البيئية لهذه التقنية على السواحل المغربية والتنوع الإحيائي وما مدى قدرة بلادنا على الاستمرار في استعمال هذه التقنية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن نمر إلى التعقيب الأخير في هذا المحور والكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.
السيد جمال، تفضل.

المستشار السيد جمال الوردى:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيرين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ندرك جيدا حجم الجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل التخفيف من أزمة ندرة المياه بشتى استعمالاتها، من خلال تنزيل العديد من الأوراش المهمة لدعم وتقوية الرصيد المائي الوطني، وهو مجهود تم تعزيزه من خلال تخصيص استثمار إضافي كبير في هذا القطاع ليصل إجمالي ميزانيته إلى 143 مليار درهم، تنفيذًا للتعليمات المولوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الذي ترأس على إثرها اجتماعا طارئا.

كما ننوه باسم فريقنا بالجهود التي تبذلونها على رأس هذا القطاع الحيوي.

وبالمناسبة كذلك، ننوه بمشروع ربط حوض سيو بوادي أبي رقراق، مما سينعش الفرشة المائية بجهة الرباط- سلا عموما وإقليم الخميسات على وجه الخصوص.

- التسريع بتنزيل مبدأ التضامن المائي بين الأقاليم كما ورد في قانون الماء، وبهذا الخصوص لابد من التسريع بربط الأقاليم الجنوبية وأقاليم الجنوب الشرقي بقنوات مائية على غرار ربط مدينتي الرباط وسلا وما جاورهما بنهر سبو؛

- دعم وتشجيع البحث العلمي الموجه لترشيد وعقلنة تدبير الموارد المائية، خصوصا في المناطق التي تعاني خصاها وندرة؛

- محاربة ظاهرة سرقة الماء الصالح للشرب واستغلاله لأغراض فلاحية ببعض المناطق، الغرب مثلا، والضرب بيد من حديد على يد هؤلاء اللصوص؛

- وأخيرا، تكثيف حملات التحسيس والتبعية عبر مختلف الوسائط بضرورة ترشيد استهلاك هذه المادة الحيوية والاعتناء بالموارد البشرية العاملة في هذا القطاع وتحفيزها.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشار، وشكرا على احترام الوقت.

إذن التعقيب الموالي للمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي المحترمة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكري الخالص لسيادتكم على جوابكم الدقيق، السيد الوزير، لكن هناك بعض التحديات ذات الطابع الاستعجالي التي نود أن نطرحها معكم اليوم والتي نلخصها في النقاط التالية:

حذر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من أن الحق في الماء والأمن المائي مهددان بشكل خطير نتيجة للاستغلال المفرط وتزايد الطلب على الماء، مما يستدعي إجابة سياسة عاجلة، وهو الأمر الذي تؤكد إحصائيات والأرقام الصادرة عن وزاراتكم، سواء تعلق الأمر بتراجع نسب الماء بالسدود أو تراجع الفرشات المائية الجوفية.

فعلى سبيل المثال لا الحصر توصلنا بمعطيات من مواطنين ينتمون إلى دائرة الرماني بإقليم الخميسات وبعض الدوائر بإقليم سيدي قاسم ودائرة تيسة بإقليم تاونات وبعض المناطق القروية بمراكش، تفيد بأن الآبار والثقب المائية المحدثة من طرف المكتب الوطني للماء والكهرباء أصبحت شحيحة وتراجع منسوب المياه بها حيث أصبحت ساكنة هذه المناطق مهددة بالعطش، وهو ما يستدعي التدخل العاجل لمعالجة النقص في هذه الدوائر المتضررة.

السيد الوزير،

أما فيما يتعلق بالمخطط الوطني للماء أعتقد شخصا أننا لسنا في

بدراسات بيئية قبل الانطلاق في هاذ الإطار، والتي يمكن نأكد لكم حتى المحل فين تنختاروه باش ما يكونش عندو شي وقع سلبي على البيئة، وأتوما عارفين، بأن المحيط الأطلسي عندنا إمكانيات كبيرة في هاذ الإطار؛

- النقطة الثانية، هاذ المشاريع ديال المحطة ديال تحليلية المياه عندها واحد الوقع إيجابي حتى على الفلاحة، ونفسر علاش، لأن هاذ الإمكانيات اللي غنعبؤوها بفضل تحليلية المياه، فهي غادي تجعل أنه بالنسبة للماء الصالح للشرب ما غناخذوهاش من السدود، وبالتالي هاذ السدود غتبقى للفلاحة، وغبقى للعالم القروي، وبهاذ الكيفية غنضمنو واحد مليار متر مكعب إضافي اللي غادي تمشي للسقي وغبتمشي لضمان الماء الصالح للشرب بالنسبة للعالم القروي؛

- النقطة الثالثة، وهو أنه فوق ما كايين تحسن، فاحنا تنعطيو إمدادات على هاذ الشئ اللي قلتيو على الصعيد الفلاحي، ودرناها مؤخرًا، أنتوما عارفين بعد العيد درناها في الجهة ديال ملوية بالنسبة للشرق، لأن كان عندهم إشكالية، درنها كذلك في المنطقة ديال بني ملال، فاحنا ماشيين فهاذ الاتجاه، لأن الهدف ديالنا معلوم وهو نضمنو الماء الصالح للشرب، ولكن في نفس الوقت نضمنو الماء للأمن الغذائي، اللي هو أساسي بالنسبة لبلادنا.

بالنسبة للقضية ديال الآبار:

أولًا، احنا كنشتغلوا باش نعممو العملية اللي درناها في الحوض ديال أبي رقرق، على أساس أن يكون هنالك طلب إلكتروني ومن بعد يتوصلو به مباشرة فهاذ المجال، باش ياخذو كذلك من المديرية الإقليمية؛

ثانيًا، بالنسبة للتسوية، راه احنا كنشتغلوا على هاذ الأمر، ولكن يكون مرتبط بالعدادات، باش نبدأو نعرفو بالضبط شنو اللي تيتم استغلالو، لأن الهدف ديالنا هو نعرفو الواقع، باش يمكننا ناخذو التدابير اللازمة لمواجهة الإشكاليات المطروحة.

وبالنسبة للربط اللي قلتيو، راه بحال دابا فالسد ديال مداز اللي إن شاء الله، احنا جرينا، غيبدا في 2010، راه اليوم غيكون جاهز إن شاء الله في 2024، وتنديرو دابا القنوات مع وزارة الفلاحة، باش أنه يكون جاهز، باش أنه يتم السقي ديال سايس بفضل السد ديال مداز، إذن كنشتغلوا بشراكة تامة باش يكون الوقع إيجابي والمردودية على الفلاحة وكذلك على الساكنة.

بالنسبة للجانب ديال السدود الصغرى، بالنسبة لميدلت، وبالنسبة كذلك للمنطقة ديال زاكورة وتنغير، كايين 12 سدا اللي هو مبرمج، احنا مستعدين في إطار اتفاقية إلى الجهة بغات، احنا مستعدين نقومو بالقيام بذلك وننطلقو بحال اللي درنا فالجهة ديال الشمال.

إذن احنا مستعدين، ما عندنا حتى إشكال فهاذ الإطار.

النقطة ديال كذلك، الجانب ديال العطش، معلوم احنا متبعين

لذلك، السيد الوزير المحترم، نلتمس منكم تبسيط مساطر حفر الآبار، استجابة لمطالب الفلاحين، كما مكنت الرؤية السديدة لجلالة المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه، والتي واصلها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، من إكساب بلادنا بنية مائية هامة، بلغت حاليا 152 سدا كبيرا و136 سدا صغيرا.

السيد الوزير المحترم،

ندعو في فريق التجمع الوطني للأحرار إلى ضرورة تعزيز هذه البنية المائية الهامة، من خلال إنشاء سدود جديدة صغيرة منها وتلية، خاصة بالمناطق التي تعرف إجهادا مائيا كبيرا ولا تتوفر على وجهة بحرية، مع ضرورة تسريع إنجاز السدود المبرمجة سابقا وصيانة السدود القائمة، خاصة بإقليم الخميسات وسيدي قاسم.

لذلك، السيد الوزير، ندعوكم إلى تمويل مشروع ربط دائرة الرماني والجماعات المجاورة لها، من خلال ربطها بسد تيداس، خاصة بعد إنجاز الدراسات المطلوبة، وتسريع إنجاز مشروع تقوية شبكة الماء الصالح للشرب بجماعة سيدي علال البحراوي، انطلاقا من دارالسكة بصبيب 150 متر في الثانية، وتجديد القنوات المائية لسد الكنزرة وتوسيع شبكتها، والتسريع في إنجاز سد الكدية البرنة على واد ورغة بسيدي قاسم، والتسريع في إنجاز مشروع تقوية إنتاج مدينة حد كورت والجماعات المجاورة لها، انطلاقا من منشأة سد واد المخازن.

السيد الوزير،

لنا كامل اليقين بأن الحكومة ستسعى جاهدة للتخفيف من أزمة ندرة المياه، بالرغم من الظروف المناخية القاسية، وتعزيز الرصيد الوطني من الموارد المائية، مع العمل على تقليص أزمة انقطاع الإمداد بمياه الشرب من مجموعة من الأقاليم التي تعرف ارتفاعا كبيرا في درجة الحرارة، وضمان تزويد ساكنتها بشكل مستمر بهذه المادة الحيوية بالكمية والجودة المطلوبتين.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

نمر الآن إلى تفاعل السيد الوزير مع تعقيبات الفرق والمجموعات المحترمة.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التحيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارون المحترمون.

أولا، بغيت فقط نوضح ثلاثة ديال الأمور:

- الأمر الأول هو بالنسبة لتحلية المياه، الأثر ديالها البيئي فتنقومو

السيد الوزير، السؤال ديالنا واضح، هو متى سيتم تشييد ميناء خاص بالصيد البحري لصيادي ومهنيي الصيد الساحلي بالوليدية؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

فالواقع بالنسبة لهاذ القضية ديال الميناء، بالنسبة للوليدية، احنا كوزارة فمفناطين على الأمر هو مرتبط أساسا بوزارة الصيد البحري، فإذا كانت هنالك ضرورة من طرف وزارة الصيد البحري، فاحنا مستعدين أننا نخرطو معهم في بناء هاذ السد (المقصود: الميناء)، وفي إطار كذلك الجهة إلى كانت إرادة في هاذ المجال.

الهدف الأساسي وهو أن بالطبع أن يتم وضع:

أولا، الدراسات اللازمة باش نعرفو فين يدار هاذ الميناء؛

ثانيا، العمل كذلك على أن نضمن كذلك أن يكون هنالك استغلال هاذ الميناء من طرف المهنيين في هذا المجال.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

السيد الوزير،

هذا جواب يثلج الصدر، جواب والآن على ما أعتقد أن المهنيين يتابعون سؤال اليوم وجوابكم وهو رسمي، لا محالة أنهم سيسعدون كثيرا وسيبتهجون بهذا الجواب.

علما بأن الموانئ بصفة عامة تسييرها وتدبرها وزارة التجهيز، وعندما تعطينا وزارة التجهيز اليوم وبشكل رسمي وبمجلس المستشارين أنها تعطي الضوء الأخضر لإنشاء هذا الميناء، شريطة أن هناك موافقة وتتبع أوضاعه كذلك من عند وزارة الفلاحة، وأنا لا أظن أن وزارة الفلاحة والصيد البحري، أن بالعطف ديالها على الفلاحين بشكل عام، لا أظن أنها ستكون ضد مهنيي الصيد الساحلي خصوصا في منطقة الوليدية.

يومية هاذ الإشكالات، وكتوقع بعض المشاكل، بحال اللي وقعت لنا فالمنطقة ديال تاونات، كان ناتج على أنه بعض القنوات اللي ما بقاتش، بحال اللي وقع لنا دابا فوجدة، أنه القنوات فهي تأكلت، وبالتالي مع الحرارة ومع الضغط فهي كانت عندها بعض المشاكل، فالمكتب الوطني للماء الصالح للشرب تيقوم:

أولا، درنا أثقاب استكشافية أخرى باش نحلو المشكل بالنسبة لتاونات، وكاين المحطة ديال المعالجة فهاذ الإطار، وبالنسبة لوجدة راه احنا تنقومو، كذلك المكتب كيشغل باش يجدد هاذوك القنوات ديال مشرع حمادي، باش إن شاء الله من هنا لشهر دجنبر، الأمور تكون نهائية، باش ما يبقاش يتطرح نفس المشكل.

وأخيرا، بالنسبة لما هو متعلق بالبحث العلمي، بغيت نقولكم بأن احنا كنيشتغلو مع العديد من الجامعات، وآخر الأمور اللي دارت هي مع جامعة محمد السادس، أولا، باش درنا اتفاقية باش نعرفو هاذوك الثلوج اللي كتطيح أشنو هي الوقع ديالها الإيجابي، لأن طاحت 35 ألف كيلومتر مربع ديال الثلوج، هنا باش نعرفو شحال كتمشي للفرشة المائية، شحال كتمشي للسدود وشحال تبخر.

ومن جهة أخرى كذلك، نتخدمو على الجانب ديال تحسين الجانب ديال البحث العلمي مع جامعة محمد السادس، باش كذلك نشوفو، باش نقلصو من الاستعمال ديال المياه.

وأخيرا، بالنسبة للتحسيس كنديرو وصلات إخبارية، تنديرو برامج مع الوكالات ومع المدارس، ولكن درنا واحد القضية أخرى، واللي هي أساسية، درنا واحد المحطة إخبارية سميها "الما ديالنا" (www.maadialna.ma) اللي فيها كل المعطيات واللي فيها إمكانية ديال المشاركة، أي أن بغينا الجمعيات، بغينا كذلك المقاولات، الناس اللي عندهم ابتكارات يقدموها لنا، الابتكارات اللي كاينة دولية نعرفوها، باش نعرفو بالضبط الأهمية ديال هاذ الموضوع وكيفاش نخرطو جميعا في إنجاز الاستراتيجية اللي وضعها جلالة الملك محمد السادس أيده الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن "إحداث ميناء للصيد بمدينة الوليدية" موضوع السؤال السابع، لأحد باسطيه من الفريق الاشتراكي.

السي عبد السلام، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تعقيب الفريق المحترم.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير المحترم،

انخرطت بلادنا مبكرا في سياسة وطنية لتعبئة الموارد المائية والتحكم فيها، الأمر الذي ضاعف من القدرة التخزينية لسدودنا منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي.

لكن الحجم الحقيقي لمخزون المياه عرف اتجاهها تنازليا خلال الفترات الأخيرة، إضافة إلى أن النسبة العامة لامتلاء السدود بلغت مستوى حرجا يعادل 33% بداية هاذ السنة.

كما أن حجم المياه المحسوبة من السدود الكبرى وصل إلى 4030 مليون متر مكعب، كما توجد مجموعة من الوديان التي لا يتم استغلالها بالشكل المطلوب، الأمر الذي يشكل تهديدا للأمن المائي في الأحواض المائية مما يعني أن نموذج التدبير المائي بلغ حده.

ومن هنا، السيد الوزير، أستحضر معكم المشروع المتعلق ببناء سد على واد غريس الذي يعتبر مطلبا شعبيا من طرف ساكنة إقليم الرشيدية وكلميمة خاصة.

وفي هذا السياق، أود أن أذكركم بأن بناء هذا السد كان موضوع عريضة جمعت 5000 توقيع قدمت للوزير الأول السابق السيد ادريس جطو، حيث كان هذا المشروع موضوع دراسات منذ عهد الاستعمار، ومؤخرا أنجزت دراسات أخرى، ولكن ظلت نتائجها غير معروفة.

كما أنه تمت برمجة عملية البناء والتجهيز لهذا السد في المخطط الوطني للماء، وتم البدء في دراسة الجدوى والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية من قبل الوزارة، لكن ومجددا لم يتم عرض النتائج المطلوبة، الأمر الذي عطل مسار وضع حجر الأساس لهذا المشروع.

السيد الوزير،

إن واد غريس هو الواد الوحيد في بلادنا، الذي لا يتوفر على أي سد يضمن الامداد المائي المستدام لسكان الإقليم ونواحيه، ولهذا فالتسريع من إنجاز سد تاديغوست على هذا الواد، لمن شأنه أن يعالج إشكالية العطش اليومي لساكنة هذه المناطق، ومن شأنه أيضا أن يغذي الفرشة المائية بشكل مكثف، ويضمن ديمومة السقي في سافلة منطقة تافيلالت عبر قنوات الري، وتوزيعها بشكل فعال على الأراضي

هاذ المنطقة التي محتاجة اليوم إلى مثل هاد الموائ من أجل كذلك خلق رواج اقتصادي محلي، ألا تكون مدينة الوليدية مرغوبة من طرف الزوار وأصحاب الاصطياف وكذلك كل السياح ومرفوضة من طرف أهلها وساكنتها وذويها وخصوصا من العالم القروي المحيط بمدينة الوليدية، أيقونة المحيط الأطلسي.

نناشدكم، السيد الوزير، ونشكركم كثيرا وعاليا نحبيكم بهذه الموافقة وهذا الخبر السار بمساندة وزارتم بصفتها وصية على قطاع الموائ بالمملكة المغربية أن تكملو معنا الطريق حتى نخرج هذا المشروع لحيز الوجود فيما يخص الطرف الثاني الذي هو وزارة الفلاحة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تعقيب السيد الوزير.. ما كاين تعقيب.

إذن دائما مع الفريق الاشتراكي والسؤال الثاني موضوعه "مصير بناء سد تاديغوست".

الكلمة لأحد السادة باسطي السؤال، السي سماعيل تفضل.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير نساثلكم عن مصير سد تاديغوست؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

فكما تعلمون الحوض ديال زيز-غريس الحكومة اعطاتو واحد الاهتمام خاص من أجل العمل على إنجاز وبرمجة العديد من السدود، خصوصا أن هنالك خصاص كبير بالنسبة لهذا الحوض.

وفهاذ الإطار فتم إدراج سد تاديغوست بإقليم الرشيدية على واد غيس في البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب 20-27 بسعة تخزينية التي تتوصل إلى 60 مليون متر مكعب.

وبالتالي، نحن اليوم بصدد إنجاز الدراسات الضرورية غتعطى إن شاء الله الانطلاقة ديال هاذ السد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن نمر إلى السؤال التاسع موضوعه "ترشيد الموارد المائية بالمناطق القروية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السي العلوي.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ماهي أهم الإجراءات الاستعجالية التي تم اتخاذها من طرف وزارتك من أجل ترشيد الموارد المائية بالمناطق القروية وتأمين التزويد بمياه الشرب والسقي المسطرة في البرنامج الوطني 2020-2027؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالنسبة للقضية ديال العالم القروي، فهي بدورها بالطبع كان هنالك اهتمام خاص.

أولا، طبقا للتوجهات الملكية فهي مدرجة في إطار المخطط 20-27 ديال ضمان الماء الصالح للشرب وماء السقي، وبالتالي العالم القروي عندو واحد المكانة خاصة فهاذ الإطار.

ثانيا، وقع واحد الاتفاقية وقعنا عليها السنة الماضية مع الجهات ديال 4 مليار ديال الدرهم باش يمكن لنا نضمنو الماء الصالح للشرب بالنسبة للسكان ديال العالم القروي، زيادة على البرامج اللي هي مسطرة في إطار المخطط، كما سبق لي أن ذكرت.

واللي يمكن لي نأكد لكم اليوم، بأن في إطار هاذ البرنامج فعندنا واحد 119 مركز قروي وحوالي 2400 دوار، اللي داخلين في إطار البرنامج الاستعجالي والتكميلي بالنسبة لهاذ العملية اللي تتدار، باش نضمنو الماء الصالح للشرب بالنسبة للسكان القروية.

ثانيا، العمل كذلك على اقتناء، واقتنينا أكثر من 700 ديال

الزراعية في فترات الجفاف، مما يسهم في استقرار الانتاج الزراعي، ومعه استقرار إنسان الواحات لضمانه أمنا غذائيا مستداما.

السيد الوزير،

فبناء سد تاديغوست اليوم هو أمر ضروري، ويجب عليكم، السيد الوزير، أن تتحملوا مسؤوليتكم بالتسريع في إنجاز هاذ في أقرب الأجال، رافة بساكنة الجهة، كمحرك للتنمية الفلاحية، والسياحية بالمنطقة وجعلها بوابة للإنصاف المجالي ونقطة قوة تسهم في الاستقرار السكاني وتحد من ظاهرة الهجرة.

كما ألتمس منكم أيضا صيانة اعتيادية لبعض المنشآت المائية كسد حويلي إيكلي بجماعة ملاب، الذي يعاني من تشققات، ويتعذر معه تزويد الواحة بمياه السقي.

وإن شاء الله، السيد الوزير، تتاح ليا فرصة مرة أخرى ونوضح لك المشاكل المطروحة بشكل معمق، خاصة جماعة ملاب التي تعاني في صمت.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفاعل السيد الوزير مع تعقيب الفريق المحترم.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، بغيت نأكد للسيد المستشار بأن الحكومة تولي اهتماما خاصا لهاذ المنطقة كما ذكرت، ولهاذ السد بالخصوص، وبالتالي احنا كنشتغلو باش أنه ينطلق، ولكن أنتوما عارفين بأن السد ما يمكن لو يدار إلا ما كانت دراسة التصميم انتهت، وتدار كذلك دراسات السوسيو اقتصادية والدراسة البيئية، اللي غادي تمكنا باش نضمنو كذلك الاستمرارية والاستدامة ديال هاذ المنشأ.

اللي يمكن لي نأكد لكم بأن الانطلاقة ديال السد فأخر يمكن في 2026 ينطلق، احنا غنحاولو كلما أمكن نسرعو، ولكن اللي يمكن لي نأكد لكم بأن هاذ الولاية إن شاء الله، غادي تكون انطلاقة ديال السد، واللي مهم وهو هاذ السد غادي يكون عندو بعد، بحال اللي قلتي ديال تطعيم ديال الفرشة المائية، بعد كذلك ديال السقي، ولكن كذلك ديال الحماية من الفيضانات ديال الساكنة، وهذا شيء مهم كذلك، زيادة على أمور أخرى اللي هي أساسية في هاذ الإطار فنحن نشغل في هاذ التوجه.

شكرا.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار سبق لنا أن قمنا بزيارة ميدانية لإقليم خنيفرة، وقد استمعنا لمختلف الإكراهات والاحتياجات التي تواجهها الساكنة للتزود بمياه الشرب والسقي، علما أن المنطقة تعتبر خزانا مائيا ضخما وهائلا للموارد المائية الوطنية، لكن الساكنة لا تستفيد بالشكل الكافي من هذه الثروة المائية.

فهذا يعتبر إشكالا حقيقيا ويجب إعادة النظر في طريقة ترشيد الموارد المائية وتوزيعها بالمناطق القروية، وذلك لتأمين تزويد الساكنة بها.

لذلك، نطلب منكم التسريع في تفعيل البرنامج الوطني للتزود بالماء الشروب ومياه السقي 20-27.

وفي هذا الإطار، ننوه عاليا بهذا البرنامج الحكومي الذي ينسجم مع التوجيهات الملكية السامية لضمان الأمن المائي على المدى القصير والمتوسط، والتحكم في الطلب على الماء وتثمينه، وذلك من خلال الرفع من مردودية شبكة إنتاج وتوزيع الماء الصالح للشرب وترشيد استعماله وتثمينه للسقي، ومواصلة العمل لتعميم تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب.

وعليه، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار سندعم سياستكم في تدبير هذا القطاع، والذي من شأنه أن يساهم في تطوير البنى التحتية ودعم الساكنة القروية عبر تسريع وثيرة إنجاز المنشآت المائية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفاعل السيد الوزير، باقي عندك شي بركة، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا اللي يمكن لي نأكد لكم، وهو أننا تنعيطو واحد الأهمية قصوى للعالم القروي ونعمل على تسريع وثيرة إنجاز المخطط 20-27 من جهة، وكذلك البرنامج الاستعجالي الذي تم وضعه.

بل أكثر من ذلك، بغينا نديرو واحد الجرد ديال المناطق اللي وقع فيها واحد التراجع للنتيجة ديال شح المياه خلال هاذ السنوات الأخيرة، باش نضمنو أن هذيك النسبة اللي كنا كنتكلمو عليها ديال 98% تكون حقيقية، باش أن الماء يوصل لكل المناطق وكل الجماعات القروية.

شكرا.

الشاحنات الصهرجية، واللي وزعناها، وزعتها وزارة الداخلية باش نكون أوضح، للجماعات المحلية اللي هي تعاني من هاذ الإشكالية، باش نضمنو الماء الصالح للشرب بالنسبة للساكنة.

وهناك بالطبع العديد من المحطات كذلك ديال معالجة المياه المعدنية والمياه اللي هي الأجاجة، أي الماء مالح، في بعض الأقاليم، باش انه يتم استغلالها بالنسبة للماء الصالح للشرب في العالم القروي، زيادة على الجهود المبذولة كذلك من أجل ضمان الماء الصالح للشرب بالنسبة لفئات عريضة من المواطنين، من خلال كراء كذلك الشاحنات الصهرجية.

اللي يمكن لي نأكد هو الشيء الآتي:

وهو أن المجهود اللي مبذول اليوم فهو يتفوق 2.700.000 مواطنة ومواطن تنضمو لهم الماء الصالح للشرب بفضل هاذ الجهود المبذولة، اللي تكلمت عليها، وهذا واحد المجهود جبار اللي تقوم به الدولة، ولكن الهدف ديانا الأسى وهو أننا نزيدو نطورو هاذ العمل، وأن نأتي كذلك بتدابير اللي تكون مهيكلية.

وفي هذا الإطار فتتقوم بالعديد من الأثقال الاستكشافية ليطم استغلالها من أجل ضمان الماء الصالح للشرب بالنسبة للساكنة القروية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب للفريق المحترم السي العلوي، تفضلوا.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم مستوى الإجهاد المائي الذي تعيشه بلادنا بسبب توالي سنوات الجفاف وتراجع الموارد السطحية والجوفية، علاوة على ارتفاع الطلب المتزايد على الثروة المائية، وخاصة بالعالم القروي.

والذي، بالمناسبة، أضحى يعاني من ضعف تلبية مختلف الحاجيات المتعلقة بالاستفادة من التزود بمياه الشرب والسقي، وخاصة ساكنة المناطق الجبلية التي تعاني من إكراهات كبيرة للحصول على احتياجاتها من هذه المادة الحيوية، سواء فيما يتعلق بمياه الشرب أو تلك المخصصة لتوريد الماشية، والتي تبقى بالنسبة لساكنة الجبل مورد رزق وحيد، هذا الوضع الذي ساهم في استفحال ظاهرة الهجرة القروية وارتفاع نسبة البطالة في الوسط القروي.

وكيفما عرفنا يوم الجمعة كان عندكم لقاء مع النقابة، ولكن عكس هاذ الشئ اللي كاين عندكم فالوزارة، المديرية نتاع الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة تصر على إغلاق باب الحوار الاجتماعي وتتعنن في تجاهل تام لالتزامات البلاد ديالنا الدولية والوطنية وفي تنافي مع مخرجات الحوار الاجتماعي بين الحكومة والمركزيات النقابية بقيادة الاتحاد المغربي للشغل، وضدا على منشور رئيس الحكومة رقم 12/2012 الذي ينص على فتح حوارات اجتماعية داخل المنشآت العمومية الخاضعة لوصاية القطاعات الوزارية من أجل دراسة القضايا والملفات المتعلقة بكافة أعوانها ومستخدميها.

وهذا ما نعتبره في فريق الاتحاد المغربي للشغل تضيقا ممنهجا على إخواننا النقابيين العاملين بالقطاع، في التمتع بحقهم في ممارسة حرياتهم النقابية، التي تعتبر من الحقوق الأساسية في العمل وفق معايير العمل الدولية، وهو ما يندرباحتقان اجتماعي بهذه المؤسسة العمومية الهامة، خاصة وأن الملف المطالب لموظفي ومستخدمي الوكالة، يتضمن نقطا ملحة تهم مساراتهم المهنية وأوضاعهم المادية، وعلى رأسها:

- ضرورة تصحيح التراجعات المرصودة على مستوى النظام الأساسي للمستخدمين حتى يتماشى مع المادة 15 من القانون رقم 48.17 المحدث للوكالة، التي تنص على أنه لا يجوز أن تكون وضعية المستخدمين الملحقين والمدمجين أقل فائدة من الوضعية التي كانوا يتمتعون بها في إطارهم الأصلي؛

- الإسراع بتنظيم انتخابات اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء، التي تؤثر مباشرة على مشاركة الممثلين بالمجالس الإدارية للوكالة وفق ما ينص عليه القانون المحدث للوكالة رقم 48.17؛

- وكذا مسار الترقيات، ترسيم وترقية المستخدمين؛

- فرض احترام قانون مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية الذي ينص على أن العمل الاجتماعي داخل القطاع يبقى حرصا على المؤسسة، حيث أقدمت مديرة المؤسسة ضدا على هذا القانون على خلق جمعية للأعمال الاجتماعية بالوكالة وتعيين أعضائها عوض الانتخاب.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد حرصنا على فضيلة الحوار البناء والمثمر.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

تفاعل السيد الوزير مع تعقيب الفريق المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال العاشر موضوعه "وضعية مستخدمي وموظفي الوكالة الوطنية للتجهيزات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي الأستاذة مريم.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عما تعتزمون اتخاذه من إجراءات لإطلاق حوار اجتماعي جدي ومسؤول بالوكالة الوطنية للتجهيزات العامة وفرض احترام القوانين؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

جواب السيد الوزير على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

كما تعلمون ترأست مؤخرا حوارا اجتماعيا داخل الوزارة، وكانت لي فرصة للمناقشة مع كل النقابات الأكثر تمثيلية من بينها: الاتحاد المغربي للشغل، وتطرقنا إلى كل هاذ المواضيع.

والذي يمكن أن أؤكد لكم وهو أننا سنسهر على أن يتم هنالك حوارا اجتماعيا في كل المؤسسات التابعة للوزارة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن تعقيب للفريق المحترم، الأستاذة مريم تفضلي.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الوزير.

كنشكركم على التفاعل ديالكم.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أنا غير ضروري كذلك نتفق على واحد الأمر، احنا انخرطنا في واحد المنظور اللي هو تهدف أساسا إلى أن يكون هنالك مقاربة تشاركية، وخير دليل على ذلك أن داخل الوزارة اشتغلنا على أن نعمل في هذا الإطار، وهذا اللي كان عندنا للقاءات في إطار الحوار الاجتماعي.

بل أكثر من ذلك، أننا قمنا بوضع واحد المشروع جديد اللي أعطينا الانطلاقة ديالو، ألا وهو مجمع تكنولوجي، هاذ المجمع التكنولوجي داخل الوزارة تهدف أساسا إلى تقوية التقنية داخل الوزارة، وتطوير هاذ الباب التقني داخل الوزارة، واللي مساهمين فيه كل المؤسسات العمومية التابعة للوزارة في إطار هاذ المجمع التكنولوجي.

الهدف الأسى من هذالك وهو نخلق واحد المسار تقني، أي كايين المسار الإداري وكايين أطر اللي عندها قدرات ولكن تتلقى صعوبة باش تكون رئيسة مصلحة أورئيسة قسم، إلى آخره، وتفتحولهم مجال باش يطورو الخبرة ديالهم ويكونو خبراء باش يكون عندهم كذلك تعويضات وتكون عندهم مسار مغاير اللي غادي يدعم تطوير التقنية داخل الوزارة، هاذ البعد التشاركي فهو اللي تيمكنا نطبقو هاذ الأمر.

ولذلك، اليوم بالنسبة للوكالة، ضروري كذلك ندققو بعض الأمور، لأنه اليوم أولا الحوار كان، لا في 2023 ولا في 2022 معكم ومع النقابات الأكثر تمثيلية داخل الوكالة، ويكون في 2024 إن شاء الله، لأن الهدف ديالنا هو نستمر إذا أحيانا الله سبحانه وتعالى.

ثانيا، أنه الهدف الأسى وهو أن نبقاو فهاذ الإطار وأنتوما عارفين بأن المستخدمين ديال الوكالة عندهم واحد الصبغة خاصة، واحنا بغينا أنه تبقى عندهم هذه الصبغة الخاصة، وغادي نشغلو إن شاء الله باش نوصلو للنتيجة المرجوة بالنسبة للجميع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال 11 والأخير في محور التجهيز والماء، موضوعه "البرنامج الوطني للتزود بالماء الشروب ومياه السقي للفترة الممتدة ما بين 2027-2027".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد الرئيس، السي عبد اللطيف.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

عن سير تنفيذ البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي لـ 2020-2027 نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أنا فقط فهاذ النقطة وهو أن المخطط كما تعلمون أعطى انطلاقة جلاله الملك محمد السادس أيده الله في يناير 2020، وانطلقت الأشغال في هذا الإطار اللي كان فيها العديد من الأبعاد، البعد المتعلق بالسدود، البعد المتعلق بالربط ما بين الأحواض المائية، البعد المتعلق بالعالم القروي، البعد المتعلق كذلك بحماية الفرشة المائية، البعد المتعلق كذلك التحسيس والتواصل، وكذلك العمل على الحفاظ على الفرشة المائية والتنقيب عن المياه الجوفية.

اللي يمكن لي نقول لكم وهو أن من بعد ما درنا التقييم مع الحكومة الجديدة فوصلنا إلى النتيجة أنه من الضروري تقوية هاذ المخطط واللي تم رفعه إلى جلاله الملك أيده الله في إطار الاجتماع اللي ترأسه جلاله الملك في موضوع الماء، ووقع تقوية هاذ المخطط طبقا للتوجهات الملكية، اللي جعل أنه وصلنا من 115 مليار ديال الدرهم وصلنا إلى 143 مليار ديال الدرهم، باش يمكن يتنجز هاذ الأمور، وتم إدراج سدود أخرى.

تم إدراج كذلك الربط البيئي ما بين الأحواض، تم إدماج ديال الباب الاستعجالي اللي درنا مؤخرا، واللي إن شاء الله غادي يكتمل في أواخر الصيف ديال هذه السنة، درنا كذلك ما هو مرتبط ببرامج جديدة ديال تحلية مياه البحر، وكذلك بمعالجة المياه العادمة وبرنامج إضافي في مجال كذلك تطوير العالم القروي وضمان كذلك هاذ القضية ديال معالجة أو تحلية المياه الأجاجة أو المألحة في هاذ الإطار.

إذن، اليوم يمكن لنا نقولو بأن المخطط، الحمد لله، فهو يعرف واحد تسريع الوثيرة ديال التطبيق ديالو على أرض الواقع، باش أننا نواجهو هاذ الإشكالية ديال ندرة المياه اللي تنعانيو منها داخل بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن تعقيب الفريق المحترم، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

وتفاعلا معه، يهمننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، التنويه بالعمل الكبير الذي تقومون به، السيد الوزير، من أجل تنفيذ الرؤية الملكية بخصوص تديير إشكالية الماء في بلادنا، خصوصا بعد التعثر الذي عرفه تنفيذ العديد من المشاريع والبرامج، وهو التعثر الذي كانت له انعكاسات سلبية على الأمن المائي.

لا يسعنا إلا الاعتراز بالرؤية المتبصرة للمغفور له الحسن الثاني، والتي واصلها وارث سره جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، فيما يتعلق بالماء، والتي مكنت بلادنا من التوفر حاليا على 152 سدا كبيرا بسعة إجمالية تفوق 19.9 مليار متر مكعب و18 سد كبير في طور الإنجاز، كما تم إنجاز 141 سدا صغيرا في طور الاستغلال بطاقة استيعابية تفوق 135 مليون متر مكعب.

ولعل أحد أبرز ما تم القيام به في عهد هذه الحكومة في موضوع الماء، هو كون المقاربة التواصلية التي اعتمدت كانت ناجحة، وهو الأمر الذي يفسر أن الجميع اليوم في بلادنا أصبح يعلم بوجود إشكالية الأمن المائي، لتضاف بدورها إلى الإشكالية التقليدية، التي ظلت مطروحة ل عقود على طاولة أولوية العمل الوطني، خصوصا التعليم والصحة.

وانطلاقا من متابعتنا في نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لكل التدابير والإجراءات المتخذة، لتدارك الخصائص المسجل في تنفيذ البرنامج الوطني للتزود بالماء الشروب ومياه السقي، باعتبارنا النقابة الأولى في القطاع، فإننا نؤكد على أهمية الاعتمادات المرصودة لهذا البرنامج، والتي بلغت 143 مليار درهم بعد مراجعته، وعلى ضرورة الحرص على إنجاز كل المشاريع التي يتضمنها في التواريخ المحددة.

وختاما، نؤكد أن قضية الماء ليست قطاعية، بل تحتاج انخراط قوى جميع القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، حتى تتمكن من تحقيق الرؤية الملكية في الأجل التي حددها جلالته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

التفاعل مع التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا جوج النقط بسرعة.

النقطة الأولى، التي أكدتها عليها وهي أساسية هو احترام الأجلات، احنا تنسهرو طبقا للتوجيهات الملكية، باش أننا نضمنون أن هاذ المشاريع اللي تم برمجتها أنها يتم إنجازها في وقتها.

النقطة الثانية، هي مرتبطة بالبعد ديال العمل ديال الالتفائية اللي تيخصها تكون. فكايين واحد للجنة ديال القيادة، اللي ترأسها السيد رئيس الحكومة، وكايين لجنة ديال التتبع ترأسها شخصيا، اللي باش نضمنون أن هاذ القطاعات المعنية التي تشتغل في هاذ المجال، أنها تشتغل بكل تجانس وبكيفية تنسيقية قوية جدا، باش أننا نحققو الأهداف المسطرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم على التفاعل، كما نشكركم على إسهامكم القيم في هذه الجلسة.

ونمر إلى السؤالين الموليين الموجهين إلى قطاع الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة، تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة حول "حصيلة الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة".

تفضلوا السي الخمار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة على حصيلة الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني في نفس الموضوع لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا السي عزيز.

المستشار السيد محمد عزيز يوسلخن:

نسائلكم السيدة الوزيرة، عن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤالين معا.

تفضلوا السيدة الوزيرة، تفضلوا.

السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وبداية أتقدم بالشكر الجزيل لكل من السيد المستشار المحترم عن فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب.

والسيد المستشار المحترم رئيس فريق الأصالة والمعاصرة على تفضلكم بطرحكم هاذ السؤال الهام المتعلق بتنزيل وحصيلة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وهو ما يقتضي الجواب عليه، عنهما في أن واحد.

فكيفما كتعرفو كعتبر التنمية المستدامة خيارا استراتيجيا التزمت به المملكة المغربية بالمبادئ ديالو منذ عدة عقود، ويتجلى ذلك من خلال عدة إصلاحات ارتكزت على وضع أسس متينة للتنمية الاقتصادية وتحسين الظروف الاجتماعية وتسريع وثيرة النهوض بالشأن البيئي.

وقد تم إعداد كيفما كتعرفو الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، تفعيلها للقانون الإطار 12.99 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، كما تم اعتمادها من طرف المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 25 يونيو 2017.

وكانت حددت هاذ الاستراتيجية هدف أولا، تسريع الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر الشامل في أفق سنة 2030، ولتحقيق هاذ المبتغى، تم وضع سبع (7) رهانات رئيسية وأساسية، غنذكر منها ثلاثة:

1- تعزيز الحكامة ديال التنمية المستدامة:

2- إعطاء عناية أكبر للمجالات الترابية الهشة، كالساحل ومجالات ترابية أخرى؛

3- ودعم التنمية البشرية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

ففي ذلك الوقت كان تم إعداد 28 عمل قطاعي للتنمية المستدامة حددت مساهمة القطاعات المعنية في تنزيل مضامين هاذ الاستراتيجية مع مخطط عمل أفقي خاص بمالية الإدارة في مجال التنمية المستدامة.

كما وضع منصة تفاعلية مع كل القطاعات الوزارية للتتبع الدقيق للمؤشرات المتعلقة بهاذ الإستراتيجية التي مكنت من إعداد تقارير

سنوية حول التقدم المحرز في هاذ المجال للمجتمع الدولي.

ولكن، لتسريع التنزيل السليم لهاذ الإستراتيجية وإعطاء مكانة أكثر للمحاسبة من طرف المجتمع المدني والمحاسبة من طرف الهيئات الحكومية وغير الحكومية، تم تعزيز إطار هاذ الحكامة ديال التنمية المستدامة، مع طبع إحداث اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة التي يوكل لها دور توجيهي واستراتيجي، ولجنة لتتبع ومواكبة الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ولجنة لتتبع ومواكبة أهداف التنمية المستدامة.

في هذا الإطار، قامت هذه الوزارة بإنجاز تقييم للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من أجل الوقوف على التقدم المحرز في إطار التنزيل ديالها، وقد قدمت نتائج هذا التقييم خلال السنة الماضية في مجلسكم الموقر، مع حرصنا الشديد على أن تتضمن نسختها الجديد كل التوجهات اللي أوصى بها النموذج التنموي الجديد، من خلال تحديد ست مجالات لتسريع التحول نحو الاستدامة، غادي نذكر منهم ثلاثة:

1- تعزيز الأمن المائي والطاقى والغذائى وإرساء أسس الحكامة، حكامة مستدامة من أجل مجالات ترابية دامجة؛

2- أيضا العمل من أجل موارد طبيعية ونظم بيئية مثمثة وقادرة على الصمود؛

3- وأيضا، طبع الحفاظ على التراث الثقافى والتثمين ديالو.

وفي نفس السياق، عملت هاذ الوزارة هذه السنة بمقاربة جد تشاركية لأجل إعداد هاذ النسخة الجديدة لهاذ الاستراتيجية من خلال عدة محطات كبرى، غنذكر منها:

أولا، عقدنا 27 لقاء مع كبار المسؤولين بالقطاع العام ومع ممثلي القطاع الخاص والمؤسسات الدستورية والمجتمع المدني؛

أشركنا أزيد من 2000 مواطن ومواطنة في المناظرات الجهوية للتنمية المستدامة من أجل دمج البعد الجهوي لهذه الاستراتيجية باش ما تكونش واحد الاستراتيجية اللي كتدارما بين الوزارات.

وفهاذيك المنصة التفاعلية الإلكترونية "noussahimo.gov.ma" تملأت فيما أزيد من 6000 استمارة من أجل استقاء آراء وتطلعات المواطنين والمواطنات داخل المغرب وخارج الوطن، وكذا جمعيات المجتمع المدني حول هاذ الرهانات اللي هي أساسية حول التنمية المستدامة، ونظمنا عدة ورشات موضوعاتية وأيضا ورشات أفقية اللي هممت الحكامة وهممت الجبايات الخضراء وهممت التمويل، كما أكدنا فهاذ الورشات على الدور المحوري للعنصر البشرى.

المحطة المقبلة إن شاء الله غتكون مناظرة وطنية للتنمية المستدامة من أجل تقييم وتقديم هاذ المشروع ديال الاستراتيجية الوطنية اللي هي محينة، وخارطة الطريق المقترحة لتنفيذها وذلك لإتاحة الفرصة

نفس جديد للاستراتيجية الوطنية من خلال الانطلاقة الثانية التي قمتم بها في إطار تشاركي وموسع، وقد شكلت المناظرات الجهوية التي قمتم بها على مستوى جهات المملكة في إطار المراجعة الشاملة للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة فرصة مهمة لإشراك هؤلاء الفاعلين المعنيين بقضايا البيئة والتنمية المستدامة لتحديد الأولويات واقتراح الحلول الناجعة وفق تصور شامل متكامل يراعي خصوصيات المناطق ويجعل من التنمية المستدامة المحلية أساسا ورافعة للتنمية المستدامة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نعلم جيدا أن شواطئ المملكة ومحيطاتها تحظى بأولوية ضمن مخططات قطاع التنمية المستدامة، إلا أنكم مطالبون بالعبء الأكبر على المستوى البيئي للرفع من جودتها وجاذبيتها، كما ندعوكم للرفع من مستوى التعبئة والشراكة مع المؤسسات المعنية وتقديم الدعم الكافي للجماعات الترابية من أجل المزيد من التأهيل والتهيئة لتكون في مستوى مساهمة التحديات البيئية التي تتبناها بلادنا، ومنها كذلك مطارح النفايات ومحطات التصفية لمعالجة المياه العادمة.

وهنا لا يسعنا إلا التنويه بانخراط بلادنا القوي في مسار التنمية المستدامة كخيار استراتيجي ومشروع مجتمعي تنموي ونموذج متجدد.

وفي الأخير، نشكركم السيدة الوزيرة المحترمة على الجهودات الجبارة التي تقومون بها على رأس الوزارة في مسار التنمية المستدامة، كخيار استراتيجي ومشروع مجتمعي تنموي ونموذج متجدد، ويعمل كذلك على عدم استنزاف حق الأجيال اللاحقة في الثروات الطبيعية.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

التعقيب الموالي لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا السي عزيز.

المستشار السيد محمد عزيز يوسلخن:

السيد الرئيس،

نشكركم السيدة الوزيرة على جوابكم وعلى الجهودات التي تقومون بها من أجل تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي اعتمدها بلادنا ابتداء من 2017، وذلك بهدف تسريع الانتقال نحو اقتصاد أخضر وشامل بحلول سنة 2030.

لابد من الإشارة، السيدة الوزيرة، أنه بعد مرور 4 سنوات من اعتماد هذه الاستراتيجية والتي أتاحت بدء الانتقال إلى النمو الأخضر وإدخال روح التنمية المستدامة في السياسات العمومية وترسيخها المؤسسي

للمناقشة أكثر للمضمون ديالها قبل نهاية هاذ السنة.

التسريع ديال هاذ الانتقال نحو اقتصاد أخضر ما نقدروش نديروه من دون تفعيل الإجراءات اللي هي مقترحة اللي عندها ذات الصلة بالمجالات الستة اللي ذكرت، ومن خلال فك هاذ الارتباط ما بين التنمية السوسيو اقتصادية والاستعمال غير المعقلن بعض المرات للموارد الطبيعية أو النفايات.

تم وضع مؤشرات لتتبع التقدم المحرز في هذا المجال، ومن أجل باش تصبح هاذ النسخة الجديدة لهاذ الاستراتيجية الإطار الأنسب، كان من الضروري وضع تصنيف جديد لمعايير التمويل المستدام وتصنيف ورصد للإنفاق العام والاستثمار الخاص.

ولتعبئة التمويل اللازم لهذه الاستراتيجية يجب علينا أيضا العمل على تطوير إطار تشريعي مناسب للسماح بتفعيل الآليات المالية المستدامة مثل الجبايات الخضراء وغيرها من الآليات المتاحة للتمويل على المستوى الوطني أو الدولي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

السي الخمار، تفضلوا.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة أن وجود قطاع للتنمية المستدامة وربطه بقطاع الانتقال الطاقى خطوة جبارة تحسب لهذه الحكومة، باستكمال هذا الورش الملكي الهيكلي وفق التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، للعمل على تسريع وثيرة الانتقال الطاقى وتفعيل التنمية المستدامة.

إذ عرفت مسألة التنمية المستدامة لهذه الحكومة أولوية خاصة، حيث قامت بتقييم شامل للمرحلة الأولى للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من أجل تصحيح المسار ومواكبة التحديات التي يعرفها السياق الدولي، وكذا تجاوز بعض المعيقات التي أثرت سلبا على تنزيلها وملاءمتها مع توصيات لجنة النموذج التنموي الجديد.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا نسجل بإيجابية الجهودات التي تقومون بها من أجل إعطاء

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة، استهلتكم حقكم الكامل في السؤال والتعقيب.

إذن نمر إلى السؤال الموالي، موضوعه "نظافة الشواطئ".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضلوا السي عثمان.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس.

نسألكم السيدة الوزيرة عن البرنامج الذي تعتمد الوزارة للحفاظ على شواطئ نظيفة وضمان حماية البيئة البحرية وصحة الإنسان عبر التنسيق عبر كافة المتدخلين في هذا المجال؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على السؤال.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيد المستشار المحترم من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية اللي حطيتو هاذ السؤال، اللي هو في الحقيقة مرتبط بالسؤال الأول.

لأنه نظافة الشواطئ حتى هي تدخل في إطار التنمية المستدامة، خصوصا مع هاذ الشي تيتزامن مع العطلة الصيفية، اللي كتعرف فيها طبعا الوزارة قامت في شهريونيو 2023، ككل عام، بتقديم نتائج البرنامج السنوي لرصد جودة مياه ورمال الشواطئ المغربية، نسخة 2023، وتيتعتبر هاذ التقرير كأداة لتحسيس وتوعية المتدخلين في هذا المجال.

فهاذي مناسبة باش نثمن برنامج شواطئ نظيفة، اللي كييعني بنظافة أزيد من 100 شاطئ وحماية الساحل، والمجهودات اللي تتقوم بها وكتبذلها المؤسسة، مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، تحت الرعاية السامية لصاحبة السمو الملكي الأميرة للا حسناء، للرقى بشواطئنا إلى مستوى الجودة العالمية.

فيما يخص رصد جودة مياه الاستحمام الشاطئية، كتقوم كيفما

من خلال إنشاء العديد من الهيئات الحكومية، بما في ذلك اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة (CNDD¹) ، فقد برزت بعض التحديات والقيود التي يجب العمل على رفعها لتحقيق النتائج المرجوة من هذه الاستراتيجية، وأبرزها عدم توافق السقف الزمني لهذه الاستراتيجية مع باقي الاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة، مما يجعل العديد من التدابير التي تضمنها هذه الاستراتيجية طالها التقادم وأصبحت متجاوزة.

تعدد الأهداف دون دعمها بمؤشرات قابلة للقياس، عدم تفعيل إطار حكاما الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على المستوى الترابي، لذا فقد أصبح من الضروري والمستعجل العمل على إصلاح شامل لهذه الاستراتيجية للانسجام مع تقرير النموذج التنموي والبرنامج الحكومي الذي يؤسس لركائز التنمية المستدامة بما يمكن من توضيح تحدياتها وأولوياتها.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو إلى:

1- مواكبة المقاولات والمؤسسات التي تعمل من أجل تنزيل بنود الاستراتيجية؛

2- تجويد والتقائية السياسات الطاقية وتشجيع اعتماد مبادئ الاقتصاد الأخضر؛

3- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في المشاريع المخططة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من خلال استثمار الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

4- إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن المناهج الدراسية للتربية الوطنية، بما يساهم في نشأة الأجيال الصاعدة وتربيتهم على ضرورة احترام وحماية البيئة، وكذا إحداث وحدات ضمن المسالك الدراسية الجامعية خاصة بالبيئة والتنمية المستدامة، خصوصا وأننا مقبلون ابتداء من السنة القادمة على تنزيل المخطط الوطني لتحويل منظومة التعليم العالي والبحث العلمي؛

5- تحسيس جميع أفراد المجتمع عبر وصلات إخبارية على الحفاظ على البيئة والاستغلال المعقلن لثرواتها بما يكفل استدامتها ويحفظ حق الأجيال المقبلة في استغلالها.

وفي الأخير، نؤكد لكم السيدة الوزيرة أن مواكبة التطورات الدولية تقتضي من بلادنا اعتماد اقتصاد مبني على الاستثمار الأخضر والصناعات القائمة عليه، وما يحمله من فرص الارتقاء بهذا الوطن العزيز إلى مصاف الدول المتقدمة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه.

¹ Comité National du Développement Durable

المسؤولية عن إدارة الشواطئ.

وهذا المعطى وإن كانت له آثار إيجابية في مختلف المجالات، وخصوصا على مستوى إشعاع مؤهلات بلادنا والترويج للسياحة البحرية بشكل عام، غير أنه بالمقابل يزيد من حجم الأعباء الملقاة على عاتق الوزارة ومختلف المتدخلين، في صيانة واثمين وتحسين جودة شواطئنا البحرية ومواجهة مختلف المخاطر التي تهدد هذه الثروة الوطنية، ولعل في مقدمتها التغيرات المناخية والتي أدت إلى تراجع مساحة الشواطئ وتقلصها، وهو أمر نهينا إليه وسبق أن نهيت إليه دراسة للبنك الدولي، والتي كشفت على أن العديد من شواطئ المغرب على امتداد الأطلسي والمتوسط مهددة بالاختفاء أو مساحتها تتراجع بحوالي ضعف المتوسط العالمي بسبب التغيرات المناخية والتلوث.

علاوة عن ذلك، السيدة الوزيرة، لا بد من الرفع من مستوى التنسيق لوقف بعض أشكال الاعتداء المادي الذي تعرفه هذه الشواطئ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما تقوم به مافيا الرمال من نهب وإضرار بالبيئة، ذلك أن بعض الشواطئ اختفت رمالها الذهبية ولم تبقى منها ما عدا الصخور، أضف إلى ذلك مشكل التلوث الذي تشهده بعض الشواطئ بسبب النفايات المنتجة من قبل بعض الشركات المتواجدة بالقرب من السواحل والتي تحتوي على مواد سامة، وهو ما يمكن ملاحظته بالعين المجردة في شواطئ مدينة المحمدية على سبيل المثال.

تلکم، السيدة الوزيرة، بعض مصادر القلق التي أبينا في الفريق الاستقلالي إلا أن نتشاركها معكم وننوه من جديد بالعمل الذي تضطلعون به على مستوى اثمين وتحسين وصيانة جودة شواطئنا البحرية.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تعقيب أو تفاعل السيدة الوزيرة مع تعقيب الفريق المحترم.

تفضلوا في حدود ما تبقى من الوقت.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

بغيت غير ناخذ هاذ المناسبة باش نتكلم أيضا فيما يخص التوعية والتحسيس من غير إن شاء الله الإجراءات الزجرية التي غنتفقو عليها في إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

كاين أيضا بعض المواقع الإلكترونية التي خاصة بالمختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث التي تتسمح بتحميل كل البيانات الإخبارية التي هضرت عليها، وأيضا كاين واحد التطبيق سميتو (I-PLAGE) التي

كتعرفو الوزارة خصوصا عبر طريق المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث، كنتبعو، تنرصو جودة مياه الاستحمام ل 194 شاطئ في المغرب، عبر 461 محطة، تنرصو جودة الرمال في 61 شاطئ، كنوجدو البيانات الإخبارية بجودة مياه الاستحمام لكل الشواطئ وتنشروها في عين المكان، وتنسهلو وصول المصطاف إلى هاذ المعلومة وأيضا في التطبيقات الإلكترونية التي عند الوزارة.

وكننجزو بعض التقارير البيئية، إلى حدود سنة 2022 أنجزنا أكثر من 173 تقرير بيئي لمياه الاستحمام، وكتعتبر هاذ التقارير آلية التي كتمكن من تحديد مصادر التلوث المحتملة.

فيما يخص التوعية والتحسيس، عندنا عدة آليات، ما عندخولش في التفاصيل فهاذ الجلسة، ولكن بغيت غير نتكلم على، إضافة إلى الإجراءات التحسيسية، لا بد أن أوكد لكم أننا تناخذو بعين الاعتبار الإجراءات التي هي زجرية، وهاذ الإجراءات الزجرية للحفاظ على نظافة الشواطئ، إن شاء الله غادي تكون ضمن توصيات مشروع الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، التي سيتم تقديمها في المناظرة الوطنية للتنمية المستدامة قبل متم هذه السنة، إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

تعقيب الفريق المحترم، السي عثمان تفضل.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيدة الوزيرة على التوضيحات التي تفضلتم بعرضها، والتي تكشف بما لا يدع مجالا للشك لحجم الجهود التي تقومون بها للحفاظ على الشواطئ وحماية البيئة البحرية وصحة الإنسان.

والأكيد، السيدة الوزيرة، أن رفع علامة اللواء الأزرق الدولية التي يمنحها اتحاد التربية البيئية وفق شروط ومعايير صارمة ودقيقة، يعكس حجم الجهود المبذولة من قبل الوزارة والعمل الكبير والمسؤولية الكبرى التي تضطلع بها مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة برئاسة الأميرة للا حسناء حفظها الرحمان، في السهر على اللواء الأزرق منذ سنة 2002 في إطار برنامج شواطئ نظيفة.

واليوم وبفضل مجهودات المواكبة طويلة المدى، فقد ساهمت المؤسسة في الحماية البيئة البحرية وصحة الإنسان وتحسيس إمكانية الوصول إلى الشواطئ وتأمينها، من خلال برنامجها في تعزيز مجال التربية البيئية ومن خلال التظاهرات المنظمة، سواء من قبل المؤسسة أو بالاشتراك مع المديرية العامة للجماعات الترابية في مواكبة الجماعات في تنظيمها وإعداد ملفات طلباتها، لاسيما منها الجماعات الساحلية

والماء الصالح للشرب واللي غادي يكون عندو واحد الانطلاقة جديدة، خصوصا في تسريع إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة.

برمجنا أكثر من 1.3 جيجاوات سنويا خلال الفترة 2023-2027، عوض 0.16 جيجاوات سنويا خلال الفترة 2009-2022، هذا يعني مضاعفة وثيرة الاستثمارات في هذه الطاقات الجديدة والمتجددة بأكثر من 3 دالمرات، من 4 المليار ديال الدرهم في السنة في الفترة الماضية إلى أكثر من 14 مليار ديال الدرهم في السنة ما بين 2023-2027.

فايت أشرت أن الشبكة كتلعب واحد الدور.. الشبكة الكهربائية كتلعب واحد الدور محوري في تسريع الانتقال الطاقى للبلاد ديالنا، فالوزارة كتولي واحد الأهمية قصوى لتقوية وتطوير هذه الشبكة، بلورنا مشروع مخطط مديري يتعلق بتقوية وتطوير الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل خلال هذه الفترة اللي جاية 2023-2027، تخصص فيها أكثر من 23 مليار ديال الدرهم أو معدل 5 مليار ديال الدرهم سنويا مقابل مليار درهم سنويا اللي كانت كتخصص للشبكة من قبل.

أيضا، بلورنا مجموعة من المبادرات والبرامج الجديدة بما فيها طبعا تنفيذ البرنامج اللي كيهدف لتزويد جميع المناطق الصناعية بالطاقة الكهربائية النظيفة ذات قيمة تنافسية.

فيما يخص الجانب التشريعي والقانوني كيفما تتعرفو تم إصدار قانونين جد مهمين 40.19 المغير والمتمم للقانون 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية.

أصدرنا أيضا واحد القرار اللي كان كي يعرف تأخر جد مهم وهو القرار المحدد لمناطق استقبال مشاريع الطاقة الشمسية اللي غادي يمكن من تطوير مشاريع من الحجم المتوسط والصغير، إضافة إلى الفتح الفعلي للشبكة الوطنية ذات الجهد المتوسط، حيث تم إصدار القرار المتعلق بالأطرفة اللي كتهم جميع مسيري شبكة التوزيع الكهربائي على الصعيد الوطني.

كاين أيضا الإعفاء للمواد اللي كتدخل في صنع الألواح الشمسية من الضريبة على القيمة المضافة، إعفاء المضخات المائية اللي كتعمل بالطاقة الشمسية من الضريبة على القيمة المضافة، فكاين مجموعة من التحفيزات والهيكل اللي عندنا باش نشجعو الطاقات النظيفة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن تعقيب الفريق المحترم، السيد عبد الإله لفحل، تفضل.

تقدرو تحطوه في الهواتف واللوحات الذكية اللي كيوفر مجموعة من المعلومات الضرورية عن الشواطئ بما فيها طبعا جودة مياه الاستحمام ونقدرو نزيدو فيها أيضا جودة الرمال ومدى تواجد الرمال في هذه الشواطئ.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن نمر إلى السؤال الرابع والأخير في محور الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة موضوعه "تشجيع الاستثمار في الطاقة النظيفة".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السي عبد الإله.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف وزارتك من أجل تشجيع الاستثمار في الطاقة النظيفة وزيادة الاستدامة البيئية التي تعد من أحد أهم الأجندات الرئيسية للحكومة المغربية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيدة الوزيرة عن سؤال الفريق المحترم.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا السيد المستشار المحترم من فريق التجمع الوطني للأحرار اللي طرحو هاذ السؤال اللي هو جد هام واللي كيتعلق بتشجيع الاستثمار في الطاقات النظيفة.

فكما كتعرفو أنا فايت تطرقت للقدرة الإجمالية اللي عندنا اليوم في المغرب 4.6 جيجاوات، حيث تم استثمار تقريبا 55 مليار ديال الدرهم.

فباش نتكلمو على الإجراءات خصنا نرجعو شي شوية للتاريخ، فهاذ الفترة اللي احنا فيها 2021-2023 تم تشغيل واحد القدرة ديال 200 ميغاوات من مصادر متجددة وقد تم الترخيص لعدة مشاريع جديدة بقدرة كتناهنز 1000 ميغاوات اللي هي 1 جيجاوات، وهي أكبر قدرة رخصتها الوزارة في تاريخها في عام واحد، بلورنا مخطط التجهيز الكهربائي اللي هو في طور المصادقة من طرف المجلس الإداري للمكتب الوطني للكهرباء

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

السيد الرئيس،

بدوري أشكركم السيدة الوزيرة المحترمة على المعطيات التي تفضلتم بتقديمها لنا في هذا الباب، منوهين بجهود الحكومة المبدولة لتحقيق الاستراتيجية الطاقية الوطنية وتعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي في مجال التنمية المستدامة وتسريع الانتقال الطاقوي وتعزيز النجاعة الطاقية التي يشرف عليها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي يحرص بصفة شخصية على تتبع مثل هذه الأوراش، وعلى رأسها ورش إنجاز الطاقات المتجددة.

وبهذه المناسبة، نجدد التعبير في فريق التجمع الوطني للأحرار على اعتزازنا بهذه المقاربة المتميزة التي اعتمدها بلادنا لتنزيل هذه الاستراتيجية تحت الإشراف المباشر للسيد رئيس الحكومة، الذي يشرف هو الآخر شخصيا على متابعة تنزيلها، خصوصا وأن المغرب يعتبر من الدول الرائدة في استثمار الطاقة المتجددة والمستدامة، ويسعى جاهدا لتعزيز استخدامها وتطويرها في البلاد على غرار التطور الحاصل في الطاقات النظيفة على المستوى العالمي.

إن المغرب يتمتع بموارد طبيعية فريدة، مثل الشمس والرياح القوية، مما يوفر فرصا هائلة للاستثمار في الطاقة الشمسية والرياح.

لذا، نؤكد على ضرورة الرهان على الموقع الاستراتيجي المتميز والاستقرار السياسي الذي تتمتع به بلادنا في سياق إقليمي ودولي غير مسبق، من أجل مواصلة جلب وتحفيز الاستثمار الأجنبي في مختلف المجالات وتشجيع مناخ الأعمال، خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي انخرط فيها المغرب على امتداد السنوات الماضية للرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، خصوصا وأن المغرب يعد وجهة مفضلة بالنسبة للاستثمارات الخارجية، خاصة في القطاعات التي تقدم فيها الدولة تشجيعات كقطاع الطاقات المتجددة.

وفي هذا الإطار، لا يسعنا إلا أن ننوه بالميثاق الجديد للاستثمار الذي جاء بمجموعة من المحفزات للمستثمرين من خلال الدعم الذي يرتفع حسب المناطق الجغرافية وحسب القطاعات التي يستثمر فيها القطاعات الخارجية، وقد يصل هذا الدعم إلى 40% للقطاعات الصناعية.

ولحل هذه الإشكاليات، ندعوكم السيدة الوزيرة إلى تسريع وثيرة النهوض بمجال الانتقال الطاقوي، وتطوير الطاقات المتجددة عن طريق تنزيل الأولويات التي سطرها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مع التمويع في الاقتصاد الخالي من الكربون في العقود القادمة وتسريع وثيرة إنجاز المشاريع التي توجد قيد التطوير مع التثمين الأمثل لتنافسية المغرب من أجل استقطاب مزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية في هذا القطاع، وتسريع وثيرة إنجاز المشاريع الثلاث للطاقة الشمسية "نور ميدلت" والتركيز على مجالات تحلية مياه البحر

والقطاع الواعد للهيدروجين الأخضر وتنويع استخداماته.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وشكرا للسيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة المباركة.

نمر إلى السؤالين المواليين الموجهين لقطاع الاقتصاد والمالية، وتجمعهما وحدة الموضوع.

لذا، سنعرضهما دفعة واحدة.

وبالبداية، مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة، حول "استعدادات بلادنا لاحتضان الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين باسطي السؤال.

مولاي مسعود، تفضل.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

السيد الرئيس،

السيدتان الوزيران،

نسائلكم السيدة الوزيرة، حول استعدادات بلادنا لاحتضان الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السؤال الآتي الثاني في نفس المحور لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل مولاي عبد الرحمان.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليل:

شكرا السيد الرئيس.

نفس السؤال، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

مرحبا.

إذن الكلمة للسيدة الوزيرة.

تفضلوا السيدة الوزيرة للرد على السؤالين معا.

السيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بالفعل، بلادنا بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، أصبحت قبلة لعدة من التظاهرات والملتقيات الدولية، لما تحظى به من سمعة دولية وكذلك لما تحققه الدبلوماسية المغربية من نجاحات، كما كان آخرها اعتراف دولة إسرائيل بمغربية الصحراء.

وباش نرجعو للموضوع ديالنا، موضوع السؤال، فالمغرب يتشرف بتنظيم لأول مرة الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي للبنك الدولي في مدينة مراكش في شهر أكتوبر.

نذكر بأن هاذ الاجتماعات ما تنظمتش في القارة الإفريقية منذ 50 سنة، ويمكن راها جات فواحد الوقت مناسب جدا لمعالجة تحديات مهمة، تخص الدول اللي في حاجة في التمويلات لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية لمحاربة هاذ التداعيات ديال الأزمات المتتالية اللي عرفها العالم، وكذلك كما جا فالمواضيع اللي طرقتولها مع السيدة الوزيرة ديال التمويلات، اللي احنا في حاجة لها للتقلبات المناخية والتحديات فالماء والطاقة.

إذن بلادنا حظيت بتنظيم هاذ التظاهرة، كان ملف الترشيح ديالنا بين 13 ديال الدول، بالطبع تأجل مرتين بسبب كوفيد، ولكن إن شاء اليوم غنكونو واجدين ف شهر أكتوبر.

من المنتظر أن هاذ الاجتماع غيجمع وفود ديال وزراء المالية بالخصوص ومحافظي الأبنك المركزية من 189 دولة. إذن الوفود الرسمية غتمثل تقريبا 4500 ديال الأعضاء، ولكن الرقم الإجمالي ديال الحضور اللي مرتقب أنه يكون حاضرا معنا فمراكش، تقريبا 14 ألف ديال المشاركين، إلى حد نهاية الأسبوع الماضي حجزو تقريبا 12 ألف ديال الناس غرف في مدينة مراكش.

هاذي مناسبة باش ننوهو بالدينامية اللي كي عرفها القطاع السياحي والدينامية اللي كتعرفها مدينة مراكش خصوصا بعد أزمة كوفيد.

كاينة لجنة بين، بالطبع، بنك المغرب ووزارة الاقتصاد والمالية، ولكن كذلك جميع القطاعات الحكومية اللي كتساعد على الترتيبات فهاذ المجال، غادي يكون، التظاهرة غتم فمدينة مراكش، فباب أعلي، كايين واحد التهيئة تقريبا كتخص تقريبا 25 هكتار، اللي بغيت نقول هو أن حرصنا بأن هاذ المشروع يكون فيه نوع من الاستدامة، وغادي نعاودو نستعملو عدد من المكاتب اللي حضرناها لهاذ الوفود فواحد البرنامج آخر، يكون عندنا، إن شاء الله، فرصة باش نتكلمو عليها.

من ضمن التهيئات، بالطبع المطارات معبأة، الفنادق معبأة، وسائل النقل، فجميع الشركاء لا مركزيا ولا محليا في مدينة مراكش أعطتنا جميع الضمانات بأنهم مهتمين كل الاهتمام بهاذ التظاهرة المهمة جدا،

وكما يمكن تبعو البارحة كانت لجنة القيادة، اجتمعت مع جميع الشركاء في المقر نفسو في مدينة مراكش، تحت الرئاسة الفعلية للسيد رئيس الحكومة، وكانت فرصة باش نشوفو بأن هاذ الترتيبات غادية بوثيرة مهمة جدا.

بالطبع كايين اللوجيستكية اللي تكلمت عليها، ولكن من جهة أخرى كايين المضمون، فمند شهريناير كايينة العديد من التظاهرات اللي قمنا بها احنا أو البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، مازال عندنا بعض التظاهرات في شهر شتنبر، ولكن أهم حاجة أن المغرب غادي يشارك تقريبا بثمانية تظاهرات خاصة به خلال هاذ الأسبوع، غتكون فرصة بالطبع باش نشاركو العالم، لأن العالم خصوصا في القطاع المالي غادي يكون حاضر في المغرب، وسائل الإعلام الدولية كلها غادي تكون حاضرة، غادي تكون فرصة باش نشوفو الإنجازات المهمة اللي قامت بها بلادنا تحت الريادة ديال صاحب الجلالة نصره الله.

وأكثر من ذلك، غادي نشاركو العالم أشنا هوما فرص الاستثمار اللي مازال كايينة، لأن بلادنا عندها واحد مؤهلات جيوجرافية، عندها الكفاءات وعندها رؤية، وهذا شيء مهم جدا.

آخر حاجة اللي بغيت نقول، هو أن هاذ الشركاء الدوليين منهم البنك الدولي، ومنهم صندوق النقد الدولي وشركاء آخرين، غادي يستعملو كذلك هاذ الفرصة باش يقولو بأن هاذ التعاون مع المغرب أعطى نتائج، وأن هاذ الوثيرة ديال الإصلاحات، هاذ الرؤية، هاذ الديمقراطية والاستقرار اللي كتعرفو بلادنا يقدر يكون نموذج لدول أخرى في القارة الإفريقية، اللي نقدرو نشاركهم هاذ النجاحات ديالنا.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

إذن نمر إلى التعقيب.

أعطي الكلمة بداية لفريق الأصالة والمعاصرة، مولاي مسعود.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا للسيد الرئيس.

السيدة الوزيرة.

تنشكركم على هاذ العرض القيم، واحنا تبعنا معكم جميع المراحل ديال الاستعدادات، اللي آخرها الاجتماع اللي كان البارحة تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، وتنشكركم على هاذ الجهود اللي تتبذلوها لتطوير، بطبيعة الحال، المنظومة المالية العمومية وتأمينها واستدامتها كرافعة لتزليل أورايش كبرى، التي تحظى بعناية سامية من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ايلبلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

واحنا بدورنا كهنؤو البلاد ديالنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة على شرف تنظيم هاذ الحدث العظيم والكبير جدا، والي كيزكي بحال اللي قالت السيدة الوزيرة الريادة ديال بلادنا في تنظيم هذه اللقاءات الكبيرة والمؤتمرات الدولية، كيفما كان الحجم ديالها وكيفما كان الموضوع ديالها، وفيين ما كانت في أي مكان في المغرب وفي أي زمان.

واحنا تبعنا باهتمام المراحل ديال هاذ الاستعدادات ومنها الزيارة اللي قامت بها السيدة المديرية العامة لصندوق النقد الدولي والتصريحات ديالها اللي أشادت فيها بالاستعدادات اللي كتقوم بها بلادنا لاستقبال هذا الحدث.

واحنا لا بد ما نشكركم السيدة الوزيرة لأنه احنا نتعرفو بأنكم تشرفون أيضا على جوانب هذا التنظيم وتشكرو جميع الجهات اللي تتدخل فهاذ التنظيم واللي ذكرتو بأنه كايته واحد اللجنة ديال القيادة فهذا الإطار، وكنشكرو الانخراط ديال الحكومة والزيارة ديال السيد رئيس الحكومة البارح، والاجتماع اللي انعقدو فهاذ الإطار كان مهم جدا لأنه كيبين بأنه بلادنا راه شادة ومجدة في تنظيم هاذ اللقاء.

السيدة الوزيرة.

انعقاد هاذ الاجتماع السنوي ببلادنا له أهمية كبرى من عدة جوانب، أولا هو كيضم واحد 2 مؤسستين شقيقتين، كيسميوهم شقيقتين في المنظومة ديال الأمم المتحدة اللي هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهاذ المؤسستين كيكمل بعض ديالهم البعض الآخر، عندهم دور كبير فيما يتعلق خاصة بالتمويل والاستشارة الفنية.

هاذ المؤتمر أيضا كينعقد في ظل واحد الأزمة خانقة دولية اللي كطبع خاصة الاقتصاد الدولي والمعروفة بارتفاع التضخم، وبسعي الأبنك المركزية إلى مراجعة نسب الفائدة خاصة نحو الارتفاع.

هذا المؤتمر يقدر يكون واحد محطة تاريخية مفصلية، لأنه غادي يعرف واحد الجملة ديال الإصلاحات مهمة غادي تعرفها هاذ المؤسسات البنكية الدولية، وفي كل الأحوال بلادنا غادي تجني واحد المجموعة من الفوائد على الجانب السياسي، على الجانب الثقة ديال المؤسسات في بلادنا بالثقة ديال المستثمرين في بلادنا والجانب السياحي أيضا.

اللي كنتمناو هو أنه، بحال اللي قال السيد رئيس الحكومة، أيضا بلادنا راه غادي ترفع على إفريقيا وعلى المصالح ديال إفريقيا أمام هذه المؤسسات، واللي كنتمناو هو أنه ينخرط الجميع وخاصة الساكنة ديال مراكش من جميع المحطات من البنية ديال الاستقبال في المطارات حتى لأصحاب الطاكسيات حتى لبائع البزارات حتى لأصحاب تجار الصناعة التقليدية في هذا الإطار.

وهذه المناسبة، نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة الحصيلة الإيجابية للحكومة في المجالين الاقتصادي والمالي، ونثمن المجهودات المبذولة لتزليل الإصلاحات المالية والجبائية، كما نسجل إيجابية الخروج من اللائحة الرمادية من قبل مجموعة العمل المالي "GAFI"، ومن تم الحصول على تمويلات مالية مهمة على منوال الخط الائتماني المرن الذي تحصل عليه المغرب في بداية أبريل 2023 بقيمة 5 ملايير دولار.

ونستحضر في هذا الإطار الزيارة التي قامت بها الشبكة البرلمانية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي للبرلمان المغربي مؤخرا، والتي أشادت خلالها بالمنجزات التي حققها المغرب في مجالات متعددة، منها مجال الديمقراطية والطاقت المتجددة والبنيات التحتية والتنمية البشرية ومختلف المجالات الأخرى.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن تذكيرنا بالمنجزات أعلاه جاء للتأكيد على أن ثقة المؤسسات المالية في بلادنا لم يكن صدفة، بل جاء نتيجة جهود سياسية ومالية واقتصادية جبارة، قامت بها الحكومة الحالية، جعلها محط ثقة وشريك أساسي لدى مختلف المؤسسات المالية والنقدية والدول العظمى، لذلك فاختيار استضافة المملكة المغربية كبلد مستقر يطبعه التسامح والتعايش والانفتاح للاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 15 أكتوبر 2023 بمدينة مراكش، لثاني مرة بإفريقيا بعد لقاء كينيا منذ سنة 1973، كما جاء في جوابكم، وحيث أنه ستشارك فيه 189 دولة بحوالي 14000 مشارك، ضمنها بطبيعة الحال البرلمان المغربي وفعاليات المجتمع المدني.

هذا التنظيم يعتبر تتويجا لهذه المجهودات واعترافا لحنكة وبقظة بلادنا في المجال المالي الوطني.

هذا اللقاء سيمكن المشاركين من الوقوف عند المنجزات التي حققها المغرب في مختلف المجالات، تفعيلًا للبرنامج الحكومي والنموذج التنموي المغربي المبني على استثمار الرأسمال البشري المغربي في تحقيق الازدهار والتنمية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وستكون له نتائج إيجابية على الاقتصاد المغربي من خلال التعريف بمؤهلاته الاقتصادية والاجتماعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

التعقيب الموالي لفريق التجمع الوطني للأحرار مولاي عبد الرحمان.

بعض السنوات، وخصوصاً يكون عند واحد الثقة فمناخ ديال الأعمال والاستثمارات.

وكذلك خصنا نحرضو على تنافسيات ديال الشركات فبلادنا باش يمكن لها كذلك أنها تكون عندها قوة لا فالسوق الداخلية ولا فالصادرات ديالها.

غنشير إلى بعض الإجراءات اللي وافقنا عليها جميعاً فالقانون المالية ديال سنة 2023، وهو الضريبة على الأرباح، فاتفقنا جميعاً أن غادي نوصلو لواحد الحد ديال 20%، اللي هو كنظنوا بأنه واحد النسبة اللي غادي تمكن من التنافسية ديال المقاولات واخذينا بالطبع بعين الاعتبار الوضعية ديال هاذوك الشركات اللي ضعاف، اللي ما عندهومش أرباح ونقصنا لهم كذلك من (la cotisation minimale).

اللي بغيت نقول هو أن هاذ الإصلاح راه احنا متفقين به، أهم حاجة أنه يكون التنزيل ديالو، بالطبع راه ماشي السياسات الجبائية هي الوحيدة اللي من شأنها أنها تجيب تحفيزات الاستثمار، ويكون عندنا فرصة نقولو أشنو هوما البرامج الأخرى والتدابير الأخرى اللي غادي تساعد كذلك على المساعدة في تنمية في الاستثمارات.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة الوزيرة المحترمة.

إذن الكلمة للسيد محمد رضى في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكراً السيد الرئيس.

كنشكركم السيدة الوزيرة على جوابكم الغني بالمعطيات، ولا بد ما نأكدو أن بعد حوالي ثلاث سنوات من الأزمات، لا يزال الاقتصاد العالمي كيوافجه عدد كبير من التحديات، بما فيه تشديد السياسة النقدية والتضخم الناتج عنه، والسياق الجيوسياسي الدولي غير المستقر. السيدة الوزيرة،

إن التنزيل السليم لميثاق الاستثمار، وهي من الآليات لتحقيق التطوير الاقتصادي، والاستفادة من الامتيازات والتحفيزات الهامة التي كيقدمها هاذ ميثاق الاستثمار لتشجيع المقاولات على الاستثمار وخلق قيمة مضافة يقتضي وضع أيضاً سياسة ضريبية اللي كتلعب دوراً حاسماً في التخفيف من تداعيات الأزمات.

وكيف جا فالجواب ديالكم، فكايين هناك إصلاح ورش ضريبي مهم اللي كانو فيه قرارات جد مهمة اللي أعطتنا واحد الرؤية مستقبلية، والحكومة مشكورة بهاذ القرارات والتدابير اللي تم اتخاذ ديالها فالقوانين المالية السابقة.

وكنرجعو دائماً وكنقولو خصنا نكملو هذه المسألة هذه بـ (l'affichage des prix) باش نحيدو هاذوك المشاكل اللي أحياناً تخدش السياحة المغربية وتخدش استقبالنا وكرمننا للضيوف ديالنا. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة.. ما كايين تفاعل مع التعقيب؟

إذن نمري إلى السؤال الثالث موضوعه "توجيه الإصلاح الضريبي نحو دعم الاستثمار المنتج للقيمة المضافة الوطنية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

السيد محمد رضى، تفضل.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

حول توجيه الإصلاح الضريبي نحو دعم الاستثمار المنتج للقيمة المضافة نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

جواب السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكراً السيد المستشار المحترم.

بالفعل، الاستثمار هو في صلب البرنامج الحكومي وفي الأولويات ديال بلادنا.

نرجع للإصلاح الضريبي أولاً، كانت المناظرات الوطنية 3 دالمرات ومن بعد هاذ التوصيات ديال المناظرات جا القانون إطار اللي صادقنا عليه جميعاً في مجلسكم الموقر وبدا التنزيل ديالو تدريجياً.

بالطبع الهدف من الإصلاح الضريبي هو من جهة العدالة الجبائية، كايين كذلك توسيع الوعاء الجبائي وكذلك تحفيزات للمستثمرين.

أشنو كيبغيو المستثمرين؟ كيبغيو أولاً الجو ديال الثقة، كيبغيو كذلك يكون واحد الاستقرار، وتكون رؤية واضحة لبعض السنوات، وهاذ الشي اللي جينا فيه فالتنزيل ديال هاذ الإصلاح الجبائي أنه عارفين واش غيكون السنة المقبلة والسنة اللي من بعدها، لأن الاستثمار كياخذ

أما فيما يخص الاستثمار، فكاين نقول برنامج متكامل اللي كيجيب تحفييزات وإجراءات مختلفة، من ضمنها التمويل ولعل القانون اللي غادي إن شاء الله نصادقو عليه من الأمثلة بأن حتى سوق الرساميل أو الابتكار في التمويلات من شأنها أنها تساعد الشركات الكبرى ولكن كذلك الشركات الصغرى والمتوسطة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

نمر للسؤال الرابع موضوعه "مواجهة ارتفاع أسعار المحروقات لدعم القدرة الشرائية للمواطنين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

السي خلمين تفضل.

المستشار السيد خلمين الكرش:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

بالرغم من تراجع أسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي فإن الأسواق الوطنية عرفت استمرارا في ارتفاع أسعار العديد من المواد الغذائية والاستهلاكية الأساسية، فضلا عن ارتفاع أسعار المحروقات وازدادت حدتها إبان وبعد عيد الضحى، حيث واصلت أسعار الأضاحي مستويات قياسية وبحلول العطلة الصيفية وما ينتظر المواطنين من تفاقم في تدهور قدرتهم الشرائية مع الدخول المدرسي، وأمام عجز وفشل الحكومة في تدبير أزمة الغلاء التي طالت واستفحلت فأصبح التضخم معطى بنيوي يهدد استقرار بلادنا الاقتصادي والاجتماعي.

السيدة الوزيرة،

هل الحكومة جادة في إيجاد حلول للتخفيف من ضغط أزمة الغلاء والحد من آثارها على الأوضاع المعيشية لعموم المواطنين والمواطنات المغاربة؟

وما مدى صدقية شعار الدولة الاجتماعية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جواب السيدة الوزيرة على سؤال المجموعة المحترمة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وكنطمحو، إن شاء الله، باش يتم مواصلة المسار في غضون قوانين المالية المقبلة إن شاء الله.

من بين الاقتراحات، كنجاولو وكنطالبو باش يكون نظام ضريبي محفز، بدينا بالضريبة على الشركات وغادي يكون ورش اللي غنواصلو فيه الأوراش الضريبة على القيمة المضافة والجبايات المحلية وغيرها.

الهدف ديالنا هو باش يكون عندنا اقتصاد وطني قوي خص يكون عندنا شركات وطنية رائدة (des champions nationaux) لأن هي الآلية الوحيدة اللي غتمكنا باش يكون واحد الرافعة اللي غادي تخلق ورائها واحد المقاولات صغرى ومتوسطة (un écosystème) باش يكون عندنا، وكل شي شفنا في قانون المالية بأن عدد قليل من الشركات الكبرى اللي كتتحقق أرباح أكثر من 100 مليون ديال الدرهم، واحنا الهدف ديالنا والطموح ديالنا باش يكونو شركات كبيرة اللي غتخلق وراءها شركات صغرى ومتوسطة اللي غتخلق قيمة مضافة وبتخلق فرص الشغل، وهادي هي الآلية الوحيدة والسبيل الوحيد باش يكون عندنا اقتصاد وطني قوي.

النقطة الثانية اللي خصنا نشغلو عليها مجموعين إن شاء الله هي تحفيز المقاولات الصغرى والمتوسطة للولوج للبورصة، لأن اليوم عندنا عدد قليل من الشركات اللي فالبورصة، خصنا نشغلو باش نحفزوهم يدخلو للبورصة باش تكون عندنا شفافية مالية في انتظار ورش ديال الضريبة على القيمة المضافة والجبايات المحلية.

ونقطة أخيرة، هي أن القطاع غير المهيكل اليوم اللي (qui pénalise l'économie marocaine) اللي فيه 30% من الناتج الوطني الإجمالي خصنا نشغلو على هاذ الورش المهم.

ونأكدو لكم أننا فالاتحاد العام لمقاولات المغرب، السيدة الوزيرة، منخرطين باش نشغلو جميعا على هاذ ورش الإصلاح الضريبي بمقاربة تشاركية بما يخدم الاقتصاد الوطني ويعزز جاذبيته وتنافسيته.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة، هل من تفاعل مع التعقيب؟

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا، بغيت نقول كيف ما ذكر السيد المستشار أن غنبقاو مكملين فهاذ الإصلاح الضريبي، وكما قلتي حان الوقت باش نتكلمو على الضريبة على القيمة المضافة وغيره ويكون عندنا ابتداء من شهر أكتوبر اجتماعات متعددة من هاذ الشأن.

السيدة الوزيرة،

نجدد لك الدعوة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لتسقيف أسعار الغازوال في حدود 10 دراهم ودعم ثمن البيع لعموم المواطنين والمواطنات وعموم مهنيي الصغار من كسابة، فلاح، سائقي الجرارات وحتى (tripteurs) وغيرهم.

في الوقت الذي رفضت فيه الحكومة تنفيذ اتفاق 30 أبريل 2022، خاصة في جانبه المتعلق بالزيادة العامة في الأجور والتخفيض الضريبي على الدخل، بحجة أن الإمكانيات المالية للدولة لا تسمح بالوفاء بهذا الالتزام، تفاجئنا بلجوء الحكومة المتكرر إلى فتح اعتمادات إضافية بالميزانيات لدعم بعض القطاعات، فضلا عن الإجراءات الجبائية المتخذة لفائدة الرأسمال والشركات الكبرى.

فلماذا لا يقابل السخاء الحتمي للحكومة تجاه كبار المهنيين من قبيل الدعم المقدم للفلاحين الكبار والشركات الكبرى والمؤسسات والمقاولات العمومية بسياسات جادة تجاه الطبقة العاملة لمحاربة الفقر والهشاشة؟

لذا نسألكم، السيدة الوزيرة، حول الانتقائية وأسبابها في اتخاذ هذه الإجراءات التي تغيب عنها العدالة الاجتماعية، وعن الهدف من الإجهاد على صندوق المقاصة إثر رفع الدعم عن المحروقات، في الوقت الذي تنهك فيه ميزانية الدولة بتخصيص دعم استثنائي لفائدة مهنيي النقل بلغ حجمه الإجمالي بحسب آخر دفعة يزيد من 5 ملياد درهم، دون أن يكون له أدنى وقع على مستوى تخفيض الأسعار.

إننا نؤكد على ضرورة الرجوع لتنظيم أسعار المحروقات والحد من الأرباح الفاحشة لشركات توزيع المحروقات وتخفيض مستوى الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الاستهلاك.

وجدير بالذكر أن أي حل على حساب المواطنين لن يزيد الوضع إلا تأزما واحتقانا مما يتعارض مع شعار الدولة الاجتماعية الذي رفعته الحكومة والذي يفرض عليها إقرار زيادة عامة في الأجور ومراجعة الضريبة على الدخل مما يضمن لعموم المواطنين المغاربة إمكانية مواجهة الارتفاع المهول للأسعار.

شكرا السيدة الوزيرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للتفاعل مع التعقيب.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار.

نطمأنكم بأن الحكومة كتشتغل على الدولة الاجتماعية وعندها برامج اللي كتزليها في شأن تأسيس الدولة الاجتماعية أو تعزيز الدولة الاجتماعية، ولكن جا تزيل هاذ البرنامج فواحد الظرفية صعبة ديال أزمات متتالية، اللي كيف ما قلتوكان عندها آثار على غلاء الأسعار فيما يخص المواد الغذائية وكذلك أسعار المحروقات.

هاذ الشي غنتفقو عليه، اللي ما غنتفقوش عليه هو أن ما عقبناش الإجراءات هو أن الوضعية ما بداتش تتحسن، كيف ما قلنا من بداية هاذ الأزمات المتتالية كان من الواجب أن الحكومة تتجاوب مع هاذ الأزمة وتجييب إجراءات اللي من شأنها أنها تساعد المواطنين لمواجهة هاذ ارتفاع الأسعار.

كذلك، في سنة 2023، نرجعو لها وكانت لنا فرص متعددة أننا نذكروها، إذا اخدينا غير المحروقات على سبيل المثال فراه الأسعار انخفضت وعرفتوها، الوقت اللي كانت وصلت حتى لـ 1500 دولار في بعض المواد، راه انخفضت، كان علينا أننا نشوفو أشنوهوما الإجراءات اللي تكون أفقية اللي تكون عندها وقع على المواطنين، ولكن بلا ما نرهنو المستقبل.

فاخترنا على سبيل المثال أن ندعم قطاع النقل في 10 ديال الموجات ديال الدعم اللي استافدو منها في نقل البضائع وكذلك المواطنين، ولكن اللي خصنا نشتغلو عليه كذلك وخصنا نحافظو على (les marges) ديال الميزانية هو نباشرو بإصلاحات نقولو هيكلية اللي تكلمنا عليها كذلك في الطاقات المتجددة.

فالحل هو أنها في نفس الوقت ننقصو من الضغط ديال هذه الأزمات في الأجل... وفي هاذ الظرفية، ولكن ما نقصوش من الوثيرة ديال الإصلاحات باش يكون هاذ السيادة في الطاقات المتجددة فعلية في المدى المتوسط.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

إذن تعقيب المجموعة المحترمة.

المستشار السيد خلمين الكرش:

شكرا السيد الرئيس.

في ظل السكوت الذي يصل حد التواطؤ من طرف الحكومة وتنامي الغضب والاحتقان الشعبي جراء الزيادات المتتالية للأسعار، وفي ظل ارتفاع مستويات التضخم ونسب الفائدة التي تجاوزت حدود لا معقولة لما لارتفاع الأسعار من تداعيات خطيرة وجسيمة على الواقع المعيشي للمواطنين، اتساع رقعة الفقر وارتفاع نسبة البطالة وارتفاع نسبة الهدر المدرسي، وعلى التوازنات والقدرة التنافسية للمقاول المغربية، فإن الحكومة مطالبة بالتدخل من أجل مواجهة ارتفاع الأسعار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للجواب على السؤال.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وشكرا لطرحكم لهذا السؤال حول وضعية المتقاعدين.

أريد أولا أن أشير أن لنا عناية خاصة لهذه الفئة من المتقاعدين، ونذكر بأن للأسف عدد قليل من المغاربة عندهم تقاعد ومعاشات، ولكن هذا موضوع آخر.

هاذوك اللي اليوم عندهم هاذ المعاشات، نذكر بأن كاي إجراءت أولا جبائية مهمة جدا، لأن مثلا نسبة خصم مهمة تتوصل 60% إذا قارناها مع دول مجاورة كتونس كتوصل إلى 25%.

كذلك، فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الحكومة دعمت القرار ديال رفع المعاشات بـ 5%، نقصنا كذلك الفترة ديال (stages) من 3240 يوم إلى 1320 يوم، وعدد من الإجراءات أخرى اللي قمنا بها.

نذكر بأن الصندوق المغربي للتقاعد كذلك دعمناه بـ 2 المليار درهم في سنة 2022 باش ما يكونش هاذ العجز التقني عندو ثقل على المالية ديال هاذ الصندوق، كيبقى الحل وأظن ان سؤالكم هو هذا، تيبقى الحلول الهيكلية غادي تيجي مع الإصلاح ديال التقاعد.

وهنا باش نكون واضحة، بدينا فهاذ الورش، اشتغلنا مع الشركاء، مع جميع الشركاء، قمنا بتقديم الدراسات التقنية اللي كانت، طلبو منا أن يكون تحيين ديال الأرقام، لأن هاذ الدراسة تعاملات هاذي 4 سنين، قمنا بهاذ التحيينات، شاركنا جميع الشركاء وأعطينهم هاذ المعطيات.

حان الوقت أننا نجلسو وأننا نتكلمو على هاذ الإصلاح.

للأسف، كان هاذ الشي خصويكون في شهر أبريل أولا ماي، ولكن شفنا الظرفية اللي كانت، كان واحد (la pression) لأن ارتفاع الأسعار، التضخم، اللي بغينا أن يكون هاذ الحوار فواحد الجوال اللي غادي يسمح بنقاش فعلي، كان يمكن لنا نجيو نقولوها أشنو بغات الحكومة يتقبل، ما يترفضش، ماشي هاذ الشي اللي بغينا، لأن عرفنا أنه ملف صعب، ملف تيتسناوه المغاربة منذ سنوات، ملف غادي يكون عندو آثار على الأجيال المقبلة.

وبالتالي اخدينا شوية دالوقت، يمكن تأخرت في البرنامج اللي كنت قدمتمو أولا، ولكن هاذ التأخر عندو الأسباب ديالو، وأنا مقتنعة بأن خص يكون وقت مناسب اللي نتكلمو فيه، إن شاء الله ابتداء من شهر شتنبر، نتمناو أن تكون فرصة باش نطرق لهاذ الملف، هاذي مسؤولية اللي أنا قابلها، قلتي أنا شخصا عندي هاذ المسؤولية، أنا معترفة بها

يمكن لنا هنا نقولو أشنو هو ما الإجراءات اللي ما عملناش، ولكن أنا غادي نذكرها ذوك اللي عملنا، ملي تتقولونفتحو اعتمادات إضافية في قانون المالية لا 22 ولا 23، علاش عملناها؟ لأن مكتب الكهرباء كان خصو دعم، لأن المغاربة كلهم والضعفاء منهم والأثرياء منهم، الكل استفاد من الاستقرار في الأسعار ديال الكهرباء.

وراه كتشوفو العالم بأسره اللي ارتفع بـ 200% و300%، إذن احنا مفتخرين بأن لقينا القدرة ولقينا الشجاعة ولقينا الابتكار في التمويلات ديال الدولة، باش الكل يستافد من هاذ الاستقرار فالأسعار ديال الكهرباء.

المهنيين ديال النقل، هاذك النقل تينقلو البضائع والمواد الغذائية لجميع المغاربة، الناس اللي ما عندهومش السيارة ديالهم كلهم استفادو، لأن السعر ديال الطاكسي والطوبيس ما تغيرش، باش ميبقاش تقولولنا بأن ما استفادوش منهم.

كذلك فيما يخص التغطية الصحية، الناس اللي كانوا مستافدين من "الراميد" راه الدولة معبأة أكثر من 9 دالمليار الدرهم، وغيرها من الإجراءات.

إذن نشوفو اللي تعمل، ما يمكنلناش نعملو كلشي، قلنا بأن خصنا نبقاو محافظين على الاستدامة ديال المالية العمومية، وهاذ الشي اللي عملناه، وخصنا نبقاو في الإصلاحات وفي الاستثمار باش يكون، إن شاء الله، التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبناء بلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

إذن نمر إلى السؤال الخامس في محور الاقتصاد والمالية، موضوعه "الوضعية التي يعيشها المتقاعدون".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضلوا السي عبد السلام.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

الأخوات، الإخوة،

وضعية المتقاعدين، السيدة الوزيرة، هو السؤال الذي اقترحه الفريق الاستقلالي، لاشيء سوى لتسليط الضوء على الحالة المعيشية للمتقاعد، فما هو الجديد الذي تحمله حكومتكم، خاصة أنتم، السيدة الوزيرة المعول عليكم؟

شكرا.

نسائلكم عن تصوركم لإصلاح القطاع غير المهيكل وإدماجه في الدورة الاقتصادية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة السيدة الوزيرة في إطار الجواب على السؤال.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

كما ذكرتو، القطاع المهيكل (المقصود: غير المهيكل) يمكن نقولوا أنه عندو للأسف واحد الثقل فالاقتصاد وفالمجتمع ديالنا، واحنا عارفين خصوصا أن هاذ الهشاشة كان عندها أثر أكبر خلال هاذ الأزمات المتتالية اللي عرفتها بلادنا.

إذن كايين عدد ديال المبادرات والبرامج اللي من شأنها أنها تساعد على انخراط هاذ القطاع غير المهيكل في القطاع المهيكل، نذكر برنامج "استثمار"، برنامج "مواكبة"، برنامج "تطوير" وكذلك برنامج "انطلاقة".

اللي خصنا نعرفوا أن كنتكلمو على التمويل كوسيلة اللي ما كيوصلش لها القطاع غير المهيكل، ولكن كنظن بأن كايين تحديات أخرى، لأن فهذا القطاع غير المهيكل ما كايينش تكوين، ما كايينش يمكن مساعدات تقنية أخرى، وبالتالي كايين برامج متعددة في الشمول المالي اللي من شأنها أنها تساعد هاذ القطاع غير المهيكل أنه يرجع قطاع مهيكل، ولكن مازال خصنا نجهدو مع جميع الشركاء باش يكون تكوين ديال هذيك المقولة، لأن اللي بغينا نطرقو ليه هو هذالك القطاع غير المهيكل اللي ماشي مشاو ليه الناس للغش، الغش حاجة أخرى، نقولو لهذوك الناس اللي ما تتاحتش ليهم الفرصة أنهم ينضمو في القطاع المهيكل.

من جهة أخرى بغيت نقول أن البرنامج ديال الحماية الاجتماعية اللي احنا في إطار تنزيلها في البرنامج الحكومي، كذلك من شأنها أنها تساعد على محاربة القطاع غير المهيكل.

فالنظام ديال المقاول الذاتي بالطبع يمكن باقي فيه بعض التحسينات أو غيره من التحسينات، ولكن اليوم تقريبا 400 ألف مقاول ذاتي تسجل فالصناديق وفي الضريبة وشافو بأن كايين امتيازات، لأنه ملي كانو كيشوفو بأن هاذ البرامج غير وسيلة أو لا طريقة باش الدولة تقول ليهم يخلصو الجبايات ويمكن اليوم شافو بأنها غادي تمكثهم كذلك باش يستافدو من مزايا أخرى ومن ضمنها التغطية الصحية.

فاللي نقدر نقول لكم كذلك، أن مع شركاء كالبنك الدولي أولا صندوق النقد الدولي كنواجهو هاذ القطاع وكنحاولو كذلك نلقاو تمويلات خاصة به، لأنه حقيقة ديال نسيج مقاولاتي ديال بلادنا وخصنا نجيو بحلول مبتكرة في هذا الشأن.

وقبلاها ونشتغلو عليها إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

تعقيب الفريق المحترم، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

فعلا الجواب، كنا نتوقع ما قلموه، لأننا لنا ثقة في اجتهاداتكم وفي النية الحسنة للحكومة، لأننا عايشنا السيد رئيس الحكومة، ما من مرة، وكان يتحدث عن المتقاعد والنية في إصلاح التقاعد، في جمع الصناديق وفي ترقية وإضافة فذيك المنحة.

اليوم، احنا كنشوفكم السيدة الوزيرة، محمسين وتحملتو مسؤولية، احنا عارفين أنكم قادرين باش أنكم تحسنو الوضعية الاجتماعية ديال المتقاعد، المتقاعد بصفة عامة، راه عايش واحد الغبن، كايين القطاع الخاص، كايين القطاع العام.

القطاع الخاص فبعض شي مرة 1000 مرة، وشنو هو 1000 درهم فهاذ الظروف الاقتصادية الصعبة، كتنمناو، أنا كلفت بإيصال ما سمعتموه، السيدة الوزيرة، لأن الناس راه معولة عليكم وعلى الجرأة ديالكم، باش نحسنو الوضعية ديال ذلك السيد اللي خدم هاذ البلاد من شحال هاذي وهو كيكحفر، اليوم جات النوبة على البلاد.

هذالك المتقاعد اليوم، السيدة الوزيرة، كيغوت وهاز شعار "إني احتجتك اليوم يا وطني" إذن راه احتاج الوطن باش يدعمو، لا معنى ولن نقبل أن يكون المتقاعد في ظروف لا تشرف البلاد.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

إذن نمري إلى السؤال السادس وموضوعه "تنظيم إصلاح القطاع غير المهيكل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

الأستاذة هناء، تفضلي.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تعقيب الفريق المحترم.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على الجواب ديا لكم وعلى المعلومات القيمة التي قدمتمو وبالتالي إثارة هاذ الموضوع الحيوي المهم والتي كتمتج فيه مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، كيشكل قلعة راسخة داخل فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على أنه هاذ الإصلاح خصو يكون ضمن الإصلاحات الأولوية التي خص تعرفها بلادنا، خصوصا في هذه الظرفية الاقتصادية والاجتماعية، وأمام ارتفاع مؤشرات التضخم وارتفاع مؤشرات الفقر وكذلك أمام الإشكاليات البنوية التي كتعاني منها المالية العمومية.

السيدة الوزيرة،

رغم كل هاذ المعطيات، لا بد أن نفتخر، أولا نفتخر بالمجهودات التي تتقدمو السيدة الوزيرة، نفتخر كذلك بصمود الاقتصاد الوطني ديالنا خصوصا أمام الأزمات، كنتكلمو على توالي سنوات الجفاف، تداعيات جائحة كورونا وكذلك ارتفاع أسعار المواد الطاقية والمواد الأولية بصدد الحرب الروسية الأوكرانية.

نفتخر كذلك، السيدة الوزيرة، بثقة المؤسسات المالية والدولية بالإصلاحات الهيكلية التي كتعرفها المالية العمومية.

إذن، السيدة الوزيرة، لا بد كفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن نسجل على أنه أحد كوايح الاقتصاد الوطني هو القطاع غير المهيكل، طبعا مع استثناء القطاع غير المهيكل المعيشي وبالتالي استمرار تنامي القطاع غير المهيكل كيفرض علينا أننا نساء لو الحكومة عن إجراءات مستعجلة واقعية ملموسة.

أولا، للحد من نزيف الاقتصاد الوطني ديالنا، وكذلك لحماية حقوق العاملات والعاملين، لأن المتضرر الأكبر هم العاملات والعاملين التي كيضطرو بسبب الفقر والعوز أنهم يتجهو للقطاع غير المهيكل، لأن القطاع المهيكل مع كامل الأسف فرص الشغل فيه جد محدودة.

وبالتالي، السيدة الوزيرة، كتلتمسو منكم إجراءات وحلول مستعجلة لحماية حقوق هؤلاء العاملات والعاملين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذة هناء.

نمر للسؤال السابع وموضوعه "القرارات الأخيرة لمجلس إدارة بنك المغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لتقديم السؤال.

تفضلوا السي المصطفى.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

بتاريخ 2022/12/22 توجهنا ليكم بسؤال شفوي أي، إثر إصدار مجلس بنك المغرب المنعقد يوم 20 ديسمبر تقريبا متشائما إزاء الوضعية الاقتصادية المتوقعة للسنة الحالية.

وكان من أهم التدابير التي تضمنها التقرير إعلان البنك رفع سعر الفائدة إلى 2.50% وهي مؤشرات قدرنا على أنها تؤثر على سنة صعبة تنتظر المغاربة من حيث القدرة على تمويل الاستثمار والاستهلاك.

وأثرنا طرح هذا السؤال في هذه الجلسة الأخيرة من السنة التشريعية الثانية بالنظر إلى تفاعلكم الإيجابي مع البرلمان، وقد تمنينا أن يكون الجواب عن هذا السؤال في الأسابيع المتزامنة مع الاجتماعات الدورية لبنك المغرب والتي يثار فيها النقاش حول التنافس بين ما يعلنه بنك المغرب من مؤشرات ومقررات وما تعلنه الحكومة، خاصة في المرحلة التي اتجه فيها بنك المغرب إلى رفع سعر الفائدة كإجراء للتحكم في معضلة التضخم، والاختلاف الواضح في تحديد طبيعة التضخم محسوس أو غير محسوس وأسبابه محلي أو مستورد.

ومعلوم، السيدة الوزيرة، أن بنك المغرب شهد إصلاحا مهما في إطار قانونه التنظيمي ضببطت بموجبه مستويات الاستقلالية التي يتمتع بها البنك فيما يتعلق بالسياسة النقدية، حيث يتكلف بنك المغرب بتسييرها بكل شفافية في إطار السياسة الاقتصادية والمالية للحكومة، وفيما يتعلق بسياسة سعر الصرف الخاص بالدرهم والتي ينفذها بنك المغرب في إطار نظام الصرف والتوجهات التي تحددهما الحكومة.

وهو ما تعزز بوضع إطار واضح لتشاور مستمريين وزارتكم والحكومة بشكل عام وبين والي بنك المغرب لضمان الانسجام بين تدابير الحكومة وتدابير بنك المغرب، وهو الإطار الذي وضعه المشرع لتجنب نشوء حالة الالتباس التي تنتج عن التضارب بين المؤشرات التي تعلنها الحكومة والتي يعلنها بنك المغرب فيما يتعلق بمستويات التضخم ومستويات سعر الفائدة ومعدلات النمو المحققة والمتوقعة.

السيدة الوزيرة،

لا يخفى عليكم التأثير السلبي الذي يخلقه التنابز بين المؤسسات وحالة الشك التي تنشأ من هذه العلاقات غير الصحية بين المؤسسات والتي تؤثر بشكل سلبي على مستوى الثقة لدى الفاعلين الاقتصاديين ولدى عموم المواطنين.

هنا نجابو على الأسئلة ديالكم رغم هاذ الظرفية، أشنو هوما الأجوبة اللي غادي نجيبوها، وأشنو هوما الحلول وأشنو هوما الإجراءات اللي غادي تساعد باش نواجهو هاذ الظرفية.

إذن إذا ما اتفقناش مع البنك المركزي على واحد النسبة ديال النمو لأن هو تيشوف معطيات ويقدر يقول، يقدر يكون الرأي ديالو أن يمكن هذا الإجراء ما كافيش أو لا ماشي إجراء اللي مقتنع به، ولكن الحكومة ملي كتقول غادي نمشي لهذه النسبة ديال النمو، لأنها عازمة أنها تطبق هاذوك الإجراءات وتوصل لهم.

علاش هاذ النقاش اليوم يمكن الرأي العام بقى متبعو أكثر، لأن كايين واحد عدم الوضوح في الرؤية ماشي غير عندنا، كايين في العالم بأسره.

نشوفو صندوق النقد الدولي، كان موالف تيعطي واحد التوقعات ديال النمو، يمكن تيراجعها مرة واحدة، يالاه خرجو الأرقام هاذ الأسبوع ماشي نفس الأرقام اللي كانت في شهر أبريل، رفعوها هاذي نقولوا توقعات متفائلة للاقتصاد العالمي، وبالتالي هاذ الحوار يمكن تنبأوا تنشاهدو فيه واحد من الحنكة لأن الظرفية بغات هاذشي، اللي بغيت نقول أن البنك المركزي عمل العمل ديالو، الحكومة عملت العمل ديالها، وراه شفنا بالطبع بأن نسبة التضخم راه انخفضت، والمندوبية السامية راه في شهر يوليوز أعلنت بأن هاذ الأرقام راها في انخفاض.

علاش كان تضخم؟ واش داخلي؟ واش خارجي؟ راه كان خص نجلسو مع الفاعلين الاقتصاديين، ما جيناش وقلنا ها هوما أشنو أسباب التضخم، هاذك اللي تيغرس البطاطس جلسنا معه ودرنا ها شحال كان تيتقام عليها الهكتار، ها شحال ولي، باش نفهمو أشنى هوما الأسباب الجذرية اللي سببت في ذاك ارتفاع الأسعار. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

شكرا.

إذن "انعكاس التضخم على استقرار الاقتصاد الوطني"، موضوع السؤال الثاني للفريق الحركي.

المستشار السيد يونس ملال:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلني السيدة الوزيرة.

لقد تابعنا بشكل مقلق التسريبات وخروج العديد من المسؤولين للصحافة للتعليق والتعقيب وانتقاد قرارات السياسة المالية ومؤشرات الاقتصاد الوطني ومؤشرات المالية العامة.

والأمر لم يقتصر فقط على بنك المغرب، بل رأينا كذلك فيما يتعلق بالمندوبية السامة للتخطيط، وهي وضعية غير صحية في ظل وجود أطر قانونية ومؤسسية كافية للحوار المسؤول والجدي والتشاور بين مختلف مؤسسات الدولة.

لذلك، ندرك الجدية التي تشتغلون بها وحس المسؤولية العالي الذي تدبرون به قطاع حساس من قطاعات الدولة، ولكن لا بد أن نذكر بضرورة الاستباق فيما يتعلق بتدبير اختلاف وجهات النظر والتقدير بين مؤسسات الدولة والحرص على خطاب منسجم يحترم التوجهات العامة ولا يشوش على الرأي العام ويعزز مستويات الثقة في مؤسسات الدولة وفي الاقتصاد الوطني، ويضمن كذلك الانسجام بين السياسات الاقتصادية التي تدبرها الحكومة والسياسات النقدية التي ينفذها البنك.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

جواب السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا الحفاظ على استقرار الأسعار من المهام الأساسية للبنك المركزي، وذاك الشيء علاش اتخذ هاذ القرارات في 3 مجالس متتالية من سبتمبر إلى مارس من هذه السنة، اللي رفع فيها فائدة السعري 150 نقطة، غير بالمقارنة 150 نقطة راه كانت 500 نقطة في الولايات المتحدة، و475 نقطة في البنك المركزي الأوربي، إذن هاذي نقولوا وضعية وظرفية عالمية.

بلادنا فخورة بالمؤسسات ديالها وباستقلالية المؤسسات وبالقدرة على النقاش والتحاوور كما كنقومو به اليوم، في البرلمان احنا كنا نقاشو يقدر يكون عندنا مواقف مختلفة، هاذ المؤسسات لا المندوبية السامية، لا البنك المركزي، هاذ الاستقلالية ديالهم هي ضمانة وهي قوة للمؤسسات في بلادنا.

النقاش راه كايين منذ سنوات وغادي يبقى سنين طويلة وماشي في بلادنا في جميع الدول لأن مهمانا مختلفة، هوما إذن كيراقبو الاقتصاد الوطني، كيراقبو المؤشرات، ولكن الحكومة عندها سلطة تنفيذية وعندها برنامج، احنا ما كنا نشوفوش غير التضخم فين وصل أو لا الأسعار فين وصلت، اللي مطالبين به هو علاش هاذ الشيء احنا كنا نجيو

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

اللي قلناه هو أن بالطبع شفنا واحد ارتفاع ديال التضخم 6.6% في نهاية 2022، زاد طلع في بداية هاذ السنة بواحد النسبة اللي ما كنا شفناها منذ التسعينات لأسباب، اللي فات منا أننا تكلمنا عليهم فهاذ المجلس.

تدابير مهمة اللي قامت بها الحكومة لا في صندوق المقاصة، لا في الكهرباء، لا في دعم كذلك النقل وغيرها من الإجراءات، ودعم القطاع الفلاحي، لأن كان الجفاف اللي عندو آثار على القطاع الفلاحي من جهة، وعندنا عدد من البرامج لا في الماء ولا في المبلغ ديال 10 المليار اللي تعبأ في القطاع الفلاحي، ولكن القطاع الفلاحي كذلك تضرر من هاذ التضخم من الأسعار اللي ناتجة على التضخم خارج البلاد، لا في (les semences) وغيرها.

على أي كما قلت، هاذ نسبة التضخم راه انخفضت، الأسعار راه انخفضت، كان كذلك دعم للقدرة الشرائية للمواطنين، شفنا بأن الحوار الاجتماعي كان عبأنا كذلك واحد المبالغ مهمة جدا من هاذ الشأن.

السؤال ديالكم هو كذلك أشنو هو الانعكاس ديالو على استقرار الاقتصاد الوطني؟

المؤشرات اليوم ديال الاقتصاد الوطني كتجعلنا أن احنا متفائلين، لأن كايين واحد الدينامية مهمة جدا في عدد ديال القطاعات، قطاعات غير فلاحية، الصادرات ديال المغرب تتعرف ارتفاعا مهما جدا، وماشي غير في مجال الفوسفات، في هاذ السنة ديال 2023 بالرغم كايين انخفاض في الأسعار ديال الفوسفات، قطاعات أخرى عارفة هاذ الدينامية لا في الصناعة، لا في بعض المواد الغذائية وكذلك في السياحة.

فهاذ التنوع ديال الاقتصاد الوطني والإستراتيجيات المتتالية، خصوصا فيما يخص الصادرات، مكنتنا باش يبقى الصمود في الاقتصاد الوطني، نعطي غير واحد المؤشر أن شفنا اليوم بأن في القطاع المالي وفي القطاع البنكي كايين دينامية حتى فيما يخص (les crédits d'investissement) وهذا مؤشر بأن كايين ثقة ديال المستثمرين والاقتصاد الوطني استرجع عافيته تقريبا في جميع القطاعات، إلا للأسف في القطاع الفلاحي بسبب...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

تعقيب الفريق المحترم، السيد يونس تفضل.

المستشار السيد يونس ملال:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على المداخلة والجواب ديالكم.

احنا في الفريق الحركي وانطلاقا من الدور الرقابي اللي كيخول لنا الدستور، ما فتنا في الأشهر الأخيرة أننا كنبهو الحكومة ديالكم، إلى أن إشكاليات تضخم من بعد نهاية أزمة كورونا، والحرب الأوكرانية الروسية، تحولات من لواحد المعضلة المستوردة لواحد المنتج شبه خالص للمنظومة الاقتصادية الوطنية.

تحدثتو، السيدة الوزيرة، على مجموعة من المعطيات، فاش كنهضو على السنة المالية بدأت بواحد التوقعات ديال التضخم ديال 1.2% واللي فواحد الوقت ديال رمضان وصلات 8.3 و8.4%، وفي التقرير ديال الوزارة.. الميزانية اللي وجهتو للجنة المالية كتنحدثو على نهاية 2023 ب 7.2%، وفي ظل العجز ديال المالية اللي كيتراوح ما بين 4.5% و5% ونسبة النمو اللي كتنخبط في 3، 3.2% راه بالنسبة للخبراء الاقتصاديين، هاذي مؤشرات تدعو إلى الحذر وإلى الحيطة، هذا بالنسبة إلى الخبراء الاقتصاديين.

بالنسبة للمواطن المغربي البسيط، اللي كان واحد 3 سنين ولا 4 سنين كيدي 50 ولا 60 درهم وكيجيب طاجين ديالو، ودواز ديالو باللحم، والخضرة ديالو، راه ما بقاتش كتكفيه 100 درهم ما بقاتش كتكفيه، راه كنهضو على 40 و50% ديال التضخم.

غادي تجاوبونا السيدة الوزيرة، وغادي تولي هاذ ارتفاع الأسعار راه فالعالم كامل، واخا.

المدخرات ديال العائلات فالدول المتقدمة، راه ماشي هي المدخرات ديال العائلات المغربية، الطبقة الوسطى، والمتانة ديال الطبقة الوسطى اللي هي النواة ديال المنظومة الاقتصادية في الدول المتقدمة، راه ماشي هي الطبقة الوسطى المغربية اللي يالاه بدات كتكون، وللأسف هاذ العامين ولا 3 سنين الأخيرة، تم استنزافها بزاف.

السيدة الوزيرة المحترمة.

وانطلاقا من المرجعية ديالنا في حزب الحركة الشعبية والواقعية ديالنا فالخطاب، وفالتوجهات، نحن ندرك صعوبات الظرفية، وندرك الجهود اللي كيديروها أطر ديال الوزارة ديالكم من أجل استغلال هوامش الميزانية لإطفاء الأزمات يمينا ويسارا، اتخذتم مجموعة من الإجراءات فهاذ السنة هاذي، اللي ربما ما كتنتفقوش معكم فالإلية ديال التنزيل ديالها من قبيل دعم السائقين، من قبيل دعم الفاعلين فالقطاع السياحي، مستوردي الأكباش إبان عيد الأضحى.

ولكن الدور ديال هاذ الولاية التشريعية، على بالنسبة لكم كسلطة تنفيذية، ولا احنا كسلطة تشريعية ماشي هي إطفاء الأزمات، وإنما تكون عندنا واحد الرؤية سياسية باش نقدر نخرجو بالاقتصاد الوطني ديالنا، يكون أكثر صلابة، وأكثر متانة في المستقبل.

نمر إلى السؤال الأخير، السؤال التاسع والأخير، موضوعه "خروج المغرب من المنطقة الرمادية ومحاربة غسل الأموال".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

السي عابد تفضل.

المستشار السيد عابد بادل:

السيدة الوزيرة.

نسائلكم عن خروج المغرب من المنطقة الرمادية ومحاربة غسل الأموال؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للجواب على السؤال.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

فتم خروج المغرب من اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي، وبعد ذلك من اللائحة الرمادية للاتحاد الأوربي.

وهذا فرصة باش نشكر جميع الجهات التي شاركت تحت الريادة ديال السيد رئيس الحكومة باش يكون جهود الجميع باش نخرجو من هذه اللائحة الرمادية.

اللي نذكروه هو أن القطاع المالي كان عندو نقولو المؤهلات باش يكون عندو هناك احترام جميع القوانين اللي كتخص، كان عندنا التحدي في القطاع غير المالي، وبالتالي اشتغلنا مع عدد ديال المهن يمكن ما عندهم معرفة بهاذ التقنيات وهاذ القوانين، وهذا كان تحدي لنا وهذا مهم جدا، لأنه جميع القطاعات ساعدتنا على هاذ الخروج من هاذ اللائحة.

أشنو كيمكن هاذ الخروج من اللائحة؟

أولا، تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني ديالنا؛

تسهيل العمليات المالية وتدفق رؤوس الأموال.

حتى هذيك الخط الائتماني اللي تكلمتو عليه سابقا ديال صندوق النقد الدولي، كان شرط من ضمن عدد ديال الشروط أن ما نكونوش فهاذ اللائحة الرمادية، وبالطبع هذا من شأنه أنه يحسن السمعة الدولية ديال بلادنا وتعزيز العلاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف مع جميع الدول.

أهم حاجة هو أن نذكر بأن بلادنا وقعت على أهم هاذ الاتفاقيات اللي كتهم الاقتصاد والتمويلات الوطنية، عندنا مؤسسات قوية جدا،

ومن هنا ما غاديش نكتفيو بالانتقادات وبالتنبه ديالكم، ولكن غادي نحاولو نسرودو عليكم مجموعة من المقترحات.

أولا، احنا اليوم محتاجين باش نحينو القوانين اللي كتتنظم التمويل ديال الأسواق الداخلية من المواد الاستهلاكية باش نحاربو الاحتكار، احنا فينما كنهضرو على هاذ التضخم كترجعوه للجفاف وارتفاع الفاتورة الطاقية.

خصنا نجبدو المخرجات ديال مجلس المنافسة باش نحاربو احتكار الشركات الكبرى للمواد الطاقية.

مشكل الجفاف، مشكل الجفاف ولا معضلة وطنية خص تكون عندنا واحد السياسة فلاحية اللي ذيك 75 مليون قنطار، اللي كل عام كنديروها في قانون المالية، ما تبقاش حبر على ورق، إلى بغينا 75 مليون قنطار خصنا نبداو نخدمو عليها دابا، الفلاح اللي تضرر فهاذ العامين الأخيرة، راه خصنا نعاونوه باش يعاود يزرع في سبتمبر وفي أكتوبر، باش تكون عندنا سنة فلاحية.

إشكاليات التصدير، احنا كاملين متفقين أن التصدير كيجيب العملة الصعبة، كيعاون الفلاحة باش يستثمرو، ولكن خص تكون عندنا واحد الرؤية باش نقدرو نأسيرو التمويل ديال الأسواق الداخلية، ويكون عندنا واحد المخزون استراتيجي، وذلك الشيء اللي غادي يبقى كفائض نحاولو..

شكرا السيد الرئيس.

شكرا اسمح ليا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا، في إطار التفاعل مع التعقيب.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

كنشكر السيد المستشار المحترم على الاقتراحات ديالو.

وإلا اخديتي غير مثال دالفلاحة ما يمكن لنا غير نتافقو على هاذ الاقتراحات، وذلك الشيء علاش جينا ببرنامج استعجالي ديال الماء، وكان السيد زميلي، السيد الوزير ديال الماء راه تفاعل معكم فهاذ الجلسة، وكذلك دعم ديال الفلاحة سنتين متتاليتين.

وغنبقاو فالجانب الفلاحة، لأن ما خصناش نقولو واش القمح أو المواد الأخرى، احنا في حاجة لجميع هاذ المواد وخصنا ماشي نجيو بحلول لكل فئة ديال الفلاحين، لأنهم كلهم مهمين لا للاقتصاد ولا المجتمع المغربي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

فمما لا شك فيه، أن هذا المكسب سيعزز من سيادتنا المالية ومكانة مؤسساتنا المالية بشكل يحسن من المدى التفاوضي أمام المؤسسات المالية الدولية، كما سيعزز من رصيد ثقة المستثمرين في اقتصادنا الوطني، خصوصا وأن بلادنا تبنت ميثاقا نوعيا جديدا للاستثمار، وكل ما يقتضيه ذلك من وجود صورة واضحة عن الاقتصاد الوطني ومدى قدرته على الصمود والإنتاج وتلبية حاجيات المستثمر.

إن مختلف الآليات التي اتخذتها بلادنا خاصة القانونية منها، فيما يتعلق بمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى الإجراءات العملية للحكومة والعديد من المؤسسات ستمكن من تحسين تصنيف وتنقيط اقتصادنا الوطني وتحسين تنافسيته، بالرغم من التداعيات الكبيرة التي خلفتها التقلبات المناخية والسياسية والاقتصادية التي عرفها العالم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نثمن جهودكم ومن خلالكم جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز تصنيف اقتصادنا الوطني بشكل عام، وما تبذله في سبيل محاربة ظاهرة غسل الأموال وما تبذلونه كذلك من جهود في سبيل إرساء قاعدة صلبة لجلب الاستثمار وجعل

بلادنا قطبا اقتصاديا هاما، جاذب للاستثمار وحافز مهم للتنمية الشاملة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار التفاعل مع التعقيب..

ما كين تفاعل.

إذن شكرا السيدة الوزيرة.

وشكرا لإسهامكم في هذه الجلسة.

وهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

واحنا خصنا نبقوا محافظين، لأن القوانين كما تتغير عندنا راه تتغير كذلك عالميا وأوربيا، خصنا نوع من اليقظة لأن احنا كنعرفو بأن بلادنا تتعمل مجهودات كبيرة في محاربة الإرهاب وغسل الأموال.

ولكن خصنا نبقوا مواكبين هاذ التغيرات في القوانين، لأن أهم حاجة أن نبقاو كنجلبو هذيك الاستثمارات ونبقاو نجلبو التمويلات الدولية من أجل البرامج الاستثمارية المهمة والأوراش الكبرى اللي بحاجة لتمويلات إضافية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

تعقيب الفريق المحترم، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عادل بادل:

السيدة الوزيرة المحترمة،

ونحن نستحضر هذا الموضوع الهام، لا نفوتنا الفرصة لننئ بلادنا بمناسبة هذا الحدث المتميز الذي جاء بفضل مجهود حكومي متواصل، تنفيذيا للتوجهات الملكية السامية وتتويجا لمسار من العمل للملاءمة منظومة بلادنا مع المعايير الدولية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

والأكيد أن خروج بلادنا من مسلسل متابعة معززة أو ما يصطلح عليه باللائحة الرمادية لهو حدث في غاية الأهمية يعكس مدى التزامها بتعهداتها والوفاء بالتزاماتها السياسية مع مختلف شركائها الإقليميين والدوليين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

تابعنا ما تفضلتم بعرضه في معرض جوابكم من إجراءات وتدابير مهمة مالية منها وقانونية، ساهمت في تحقيق هذا المنجز، والتي نثمنها من موقعنا داخل فرق الأغلبية، ونعتبرها العنصر الأساس في تبوء بلادنا هاته المكانة المهمة، كما نتقاسم معكم ما جئتم به من مكاسب سيجنيها اقتصادنا الوطني من وراء هذا التصنيف الجديد.

محضر الجلسة رقم 120

التاريخ: الثلاثاء 7 محرم 1445هـ (25 يوليوز 2023م).

الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة ودقيقتان، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة التاسعة والخمسين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال؛

2- مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة المالية 2021.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص مجلس المستشارين هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على:

- أولا، مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- ثانيا، مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة المالية 2021، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة مشاريع القوانين المدرجة في جدول الأعمال، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية وللسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية وللسيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية عن المجهودات التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمشاريع القوانين المسجلة في جدول أعمال مجلسنا اليوم.

ونستهل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف

الجماعي للرأسمال.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي، أن أقدم أمام أنظار مجلسكم الموقر الخطوط العريضة لمشروع القانون 58.22 بتغيير وتتميم القانون 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي.

بهذه المناسبة، أتقدم في البداية بجزيل الشكر للسيد رئيس لجنة المالية والتنمية الاقتصادية وكذا السيدات والسادة أعضاء اللجنة على العناية التي تم إيلاؤها لهذا المشروع والمشاريع الأخرى كذلك.

يندرج مشروع هاذ القانون في إطار المجهودات المبذولة من قبل الحكومة، من أجل تحديث وتطوير القطاع المالي ببلادنا بصفة عامة وتعزيز دور صناعة رأسمال الاستثمار المغربية لمواكبة الإقلاع الاقتصادي بصفة خاصة، وسوف يمكن هذا النص من الرفع من جاذبية الإطار القانوني والتنظيمي، من خلال تحفيز شركات التسيير لهيكله صناديق جديدة على شكل هيئات توظيف جماعي للاستثمار، خاضعة لمراقبة وإشراف الهيئة المغربية لصندوق الرساميل، مما سيمكن من تعزيز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين في هاذ الآلية، كذلك سوف يتيح مشروع القانون مواكبة التنزيل الفعلي لصندوق محمد السادس للاستثمار.

واستنادا على التجارب المستقاة من تطبيق القانون الحالي، وتماشيا كذلك مع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، سأعرض عليكم أهم ما جاء به مشروع القانون في أربع نقاط:

- أولا، إحداث فئة جديدة من هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال ذات قواعد تسيير مخففة، ستخصص لمستثمرين محترفين، تهم أساسا السماح بتنوع الاستثمارات وكذلك تحرير نظام وقف الاستثمار وإمكانية تحرير أسهم شركات التوظيف الجماعي للرأسمال التي عندها هاذ قواعد التسيير المخففة؛

- النقطة الثانية هو كذلك فتح إمكانية منح قروض من طرف هاذ هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال ذات قواعد تسيير مخففة، من أجل كذلك تطوير سوق الرساميل، بالطبع مع رقابة من الهيئة المغربية لسوق الرساميل وكذلك الإشراف ديال بنك المغرب؛

- ثالثا، تعديل مسطرة منح الاعتماد في إطار تعزيز صلاحيات الهيئة، لأن كانت الاعتمادات تتعظمها وزارة المالية، اليوم سيكون هيئة سوق الرساميل؛

- رابعا، إدراج أحكام جديدة لتحسين سير هذه الهيئات فيما يخص

توضيح عملية حل وتصفية هذه الهيئات:

- تحديد آجال اعتماد الهيئات وتوسيع حالات سحب الاعتماد.

وفي النهاية، فإنه من المتوقع أن يمكن مشروع هاذ القانون بعد دخوله حيز التنفيذ من تسريع وتيرة تعبئة الادخار لدى القطاع الخاص وتوجيه التمويل للمشاريع، مما سيمكن من الارتقاء بأداء سوق الرأسمال وتنشيطه لدعم احتياجات الاقتصاد التمويلية وتعزيز البيئة الاستثمارية وتهيئتها لجلب مزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية، التي يعول عليها في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

والسلام عليكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

أعطي الآن الكلمة لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون.

المستشار السيد عابد بادل، مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسيد الوزير المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتنظيم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، كما وافق عليه مجلس النواب.

تدارست اللجنة مشروع القانون المذكور في اجتماعاتها المنعقدة على التوالي بتاريخ 4، 11 و 18 يوليوز 2023، برئاسة السيد مولاي مسعود أكانو، رئيس اللجنة، وبحضور السيدة الوزيرة نادية فتاح العلوي، وزيرة الاقتصاد والمالية.

في بداية الاجتماع قدمت السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية عرضا، أبرزت من خلاله الإطار العام لأنشطة رأسمال الاستثمار في المغرب، وذلك عبر تعريف نشاط رأسمال الاستثمار، باعتباره أحد أنواع التمويل المبني على أساس المشاركة المؤقتة بين الممول وصاحب الفكرة، وينتهي هذا الاستثمار بخروج المستثمر من المشروع مع رأسماله والأرباح، وأشارت إلى مختلف مراحل تطور رأسمال الاستثمار في المغرب، بحيث عرفت سنة 1993 إنشاء أولى شركات رأسمال الاستثمار وإصدار القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال وظهور أولى الصناديق الدولية وكذا إنشاء خمس صناديق استثمارية بمبلغ

إجمالي ناهز مليار درهم.

وفي سنة 2015، تم تعديل القانون رقم 41.05، وفي سنة 2023 تم إعداد مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتنظيم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال.

وفي ذات السياق، استعرضت أهم المعطيات المتعلقة بأنشطة رأسمال الاستثمار في المغرب، حيث تشير مؤشرات تراكمية إلى غاية نهاية عام 2021 أن الأموال المعبئة بلغت 23 مليار درهم، وأن مبلغ الاستثمار بلغ 10.5 مليار درهم وأن عدد الشركات المسيرة بلغت 28 شركة.

وفيما يخص الصناديق الاستثمارية، أشارت إلى أن الصناديق المغربية حققت في الفترة الممتدة ما بين 2017 و 2021 مبلغ 1.7 مليار درهم، بينما حققت الصناديق الإقليمية للاستثمار مبلغ 5 ملايين درهم و 89 مليون درهم في نفس الفترة.

وفي سياق آخر، ذكرت بالتركيب العملية لتقنية رأسمال الاستثمار في إطار القانون المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، كما تطرقت السيدة الوزيرة إلى الأهداف المتوخاة من هذا المشروع القانون، والمتمثل فيما يلي:

- أولا، تحديث وتطوير القطاع المالي وتعزيز الرأسمال الاستثماري مواكبة الإقلاع الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة؛

- ثانيا، وضع إطار ملائم لتحفيز تعبئة الادخار، مما سيمكن من الارتقاء بأداء سوق الرأسمال وتنشيطه لدعم احتياجات الاقتصاد التمويلية وتعزيز البيئة الاستثمارية وتهيئتها، لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية؛

- ثالثا، مواكبة تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار، الذي يركز في تدخلاته على الصناديق القطاعية المتخصصة تابعة له، تأخذ شكل هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال.

علاوة على كون هذا المشروع قانون سيساهم في الرفع من جاذبية هيئات التوظيف الجماعي للرأس المال كأداة لهيكل صناديق استثمارية منظمة، تخضع لإشراف الهيئة المغربية لسوق الرساميل، ومن جانب آخر استنادا للتجارب المستقاة من تطبيق القانون الحالي، وتماشيا مع الممارسات الدولية الفضلى في هذا المجال، تم اقتراح تعديلات تهم العناصر الآتية:

- إنشاء فئة جديدة من هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، ذات قواعد تسيير مخففة مخصصة للمستثمرين المحترفين، وذلك بوضع إطار خاص بالمستثمر المحترف وتحرير نظام لوقف الاستثمار؛

- فتح إمكانية منح القروض من طرف هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، ذات قواعد تسيير مخففة؛

مشروع القانون.

من جهة أخرى، تمت المطالبة بالرفع من نسبة مساهمة الرأسمال الاستثماري في التنمية الاقتصادية، لاسيما من خلال المشاركة الفعالة في تطوير نسيجنا الاقتصادي، عبر الرفع من عدد الفاعلين المهنيين وكذا تعزيز المشاركة بين صندوق محمد السادس للاستثمار والفاعلين الاقتصاديين في الصناعة المغربية رأسمال الاستثمار، لاسيما من خلال تفعيل الصناديق الفرعية لهذا الصندوق.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسيدان الوزيران،

في مستهل جوابها، ثمنت السيدة الوزيرة التفاعل الإيجابي لمداخلات السيدات والسادة المستشارين مع مقتضيات مشروع القانون قيد الدراسة، مبرزة أن الحكومة تقوم بمجهودات كبيرة في مجال خلق فرص الشغل وتطوير النمو الاقتصادي، وذلك بغية التأسيس السليم للدولة الاجتماعية، كما ذكرت بالإصلاحات الكبرى التي تقوم بها الحكومة من قبيل اعتماد الميثاق الجديد للاستثمار، إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وتبسيط المساطر الإدارية، موضحة أن ميثاق الاستثمار الجديد ساهم في تقليص عدد الوثائق الواجب الإدلاء بها لدى الصناديق الجهوية للاستثمار بنسبة 45%، وأفادت أن وثيرة الاستثمارات والنمو الاقتصادي سجل تحسنا خلال الربع الأول من السنة، موضحة أنه بعد أزمة "كوفيد-19" انخفض معدل الاستثمار في التجهيزات، كما أن الأبنك لم تقدم الفروض الكافية، مما أدى إلى تسجيل تحسن في الاقتصاد الوطني بوثيرة أقل.

كما نوهت بالقطاع المالي المغربي، مقارنة مع نظيره بالدول الإفريقية وبالمصدقية التي يحظى بها على الصعيدين الجهوي والدولي، مذكرة بدور سياسة الصرف المعتمدة ببلادنا في حمايته من المخاطر المالية.

وفي ذات السياق اعتبرت أن هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال تعد بمثابة حل لبعض الفئات من المستثمرين، إلا أنها ليست وسيلة لتطوير الرأسمال، مبرزة أن الأدوات المالية بالمغرب تتمتع بنضج يختلف من فئة إلى أخرى، سواء بالنسبة للأشخاص الذاتيين أو الأشخاص العاديين، كما أن الدولة ستعمل على مواكبة المستثمرين الذين راكموا التجربة ويرغبون في تطوير وتحسين استثماراتهم في الأسواق المالية.

وفيما يرتبط بولوج الشركات للبورصة، أكدت على ضرورة توفرها على مشاريع كبيرة وعلى الخبرة في مجال اشتغالها وعلى آليات الحكامة، مبرزة أن الدولة عملت على تشجيع المستثمرين من خلال تمثيلتهم في المجالس الإدارية والأجهزة التداولية، وفي السياق ذاته اعتبرت أن مسار بناء الثقة بين المستثمرين والمقاولات والأبنك والبورصة هو مسار يتطلب مزيدا من التكوين في المجال واستفادة من التجارب والممارسات الفضلى في هذا الباب.

- تعديل وتوضيح مسطرة منح الاعتماد بالنسبة للشركة المسيرة وتحديد آجال الاعتماد والتأشير؛

- توضيح عملية حل وتصفية هيئات التوظيف؛

- أحكام جديدة لتحسين سير هيئات التوظيف.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض مناقشتهم لمضامين المشروع القانون، ثمن السادة المستشارون مجهودات الحكومة لتنزيل التوجيهات الملكية والأهداف المسطرة في النموذج التنموي الجديد في مجال النهوض بالمؤسسات المقاولات العمومية وتحسين مناخ الأعمال، لجلب الاستثمارات وتحقيق الإقلاع الاقتصادي ببلادنا وتعزيز تنافسيته.

كما تمت الإشادة بالمستجدات التي جاء بها هذا المشروع القانون، والتي من شأنها الارتقاء بأداء سوق الرأسمال الاستثماري وتنشيطه، لدعم احتياجات الاقتصاد التمويلية وتعزيز البنية الاستثمارية وتمهيتها، لجلب مزيد من الاستثمارات، كما أنها تروم إلى الرفع من نسبة مساهمة الصناعة الاستثمارية في الناتج الداخلي الخام وتعزيز الترسنة القانونية التي راكمتها بلادنا طيلة عقود، لتحفيز وتنوع موارد وآليات تمويل الاستثمارات، وكذا وضع آليات جديدة ومتنوعة للادخار وتوظيف رؤوس الأموال وتدويرها في الاقتصاد بطريقة آمنة مضمونة وفعالة لمواكبة أمثل للإقلاع الاقتصادي المنشود.

في حين اعتبر أحد المتدخلين أنه على الرغم من الإصلاحات التي همت مدونة الاستثمار الجديدة، لاسيما من خلال المنح المقدمة من قبيل المنح الترابية أو المنح القطاعية للمستثمرين، وكذا فيما يتعلق بالمهام والوظائف الجديدة التي أوكلت للمراكز الجهوية للاستثمار، إلا أن بلادنا لازالت نعاني خصاصة في الأدوات المالية الموضوعة للاستثمار، مضيفا أنه حتى في حالة وضع هذه الأدوات المالية، فإن تنزيلها لا يعطي النتائج المسطرة.

وبخصوص تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، والتي تقدر بمبلغ 100 مليار درهم، فقد تم التأكيد على أن نسبة 6% منها فقط يتم تحويلها إلى رأسمال، نظرا لغياب آليات الاستثمار، مع التساؤل.. وذلك من أجل دعم الاقتصاد الوطني، منوها بدور وسياسة الصرف المعتمد ببلادنا.

وفي حين سجل أحد المتدخلين غياب ما يعزز مكانة المقاولات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالاستفادة من تبسيط السبل والمساهمة في التأسيس أو الانخراط في هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال ولتحفيزها في تعبئة الادخار في هذه الصناديق على غرار أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة والهيئات الاعتبارية المدرجة في مواد

والتوظيف الجماعي بالتعديل، وهذا المشروع اللي هو مهم يرتكز على الممارسات الحسنة على المستوى الدولي، وكذلك لأنه القانون الحالي لا يعبئ بشكل كافي الرساميل، ما تم تعبئته لحد الآن ليس بالمستوى الذي كنا نطمح له بالنسبة للقانون الحالي، لهذا جاء هذا القانون هذا، وهو قانون لتحديث سوق التوظيف الجماعي للرأسمال وتحسين الأداء دياالووكذلك تسهيل وتبسيط كثير من المساطر المتعلقة به.

الهدف هو تعبئة الاستثمار، هو الرفع من الجاذبية دياال هاذ السوق هذا بالنسبة للمستثمرين، سواء مستثمرين مؤسساتيين أو مستثمرين فرادى.

قواعد التسيير المخفف كذلك مسألة جديدة اللي أتت بها الحكومة، وأتت في هذا القانون نحن نثمنها بشكل كبير جدا، فيها مخاطر نعم، ولكن توضع جميع الأمور باش يمكن أنه هاذيك المخاطر ما تأديش إلى انفلات في هذا الإطار.

كذلك، أنه كايين إمكانية منح قروض، تم هذا بالاستشارة مع بنك المغرب ومع كثير من الفاعلين في هذا الإطار هذا، باش يمكن أنه يكون منح قروض في إطار قواعد اللي هي كتضمن السلسلة وتضمن أنه ما يكونش تلاعب في هذا الإطار هذا.

كذلك، مسطرة الاعتماد اللي ما بقاتش وزارة المالية اللي ولت هيئة تدبير الرساميل، وهاذي مسألة اللي هي مهمة جدا كذلك في هذا الإطار.

لهذا، نحن في فرق الأغلبية كلنا أمل بأنه هاذ مشروع القانون، حين يتم المصادقة عليه، غادي يعطي واحد الدفعة قوية جدا لتعبئة الرأسمال، وكذلك غادي يعوض بعض النقائص الموجودة في القانون الحالي.

لهذا فأنا أتكلم باسم فرق الأغلبية، ونقول بأن المساندة قوية، ولهذا صوتنا عليه بالإجماع، ولم تكن هناك تعديلات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أسجل بأن السيد لحسن حداد تكلم عن فريق التجمع الوطني للأحرار وفريق الأصالة والمعاصرة وفريق الاستقلال للوحدة والتعادلية.

إذن أمر إلى الفريق الحركي.

تفضلوا، السيد الرئيس، في حدود...

غادي يتدخل فريق الاتحاد العام للشغالين، السيد الرئيس، شكرا.

إذن أسجل مرة أخرى بأن السي لحسن حداد تكلم عن فريق التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة والفريق الاستقلالي وعن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

وفيما يخص غياب تعزيز إمكانية استفادة المقاولات الصغيرة والمتوسطة من المساهمة في التأسيس أو الانخراط في هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، أوضحت أنه لا يجب الخلط بين شركات التسيير التي يجب أن تتوفر على تجربة ويتم اعتمادها من طرف هيئة المستثمرين وبين الشركات التي ستستفيد من تمويل هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، نافية أن يكون هناك إقصاء للشركات الصغيرة والمتوسطة، مبرزة أن صندوق محمد السادس للاستثمار سيعتمد على هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، مما سيعزز استفادة هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وفيما يرتبط بالشركات المسيرة لهيئة التوظيف ذات قواعد التسيير المخففة التي تمنح قروضا، أفادت السيدة الوزيرة أن الجمهور يتوجهون إلى الأبنك قصد الحصول على قروض. وأن بنك المغرب يشرف على السياسة النقدية ويمارس الرقابة على الأبنك، مشيرة أنه في حالة حصول الشركة على قرض من طرف هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، فهناك رقابة مزدوجة من طرف بنك المغرب والهيئة المغربية لمراقبة سوق الرساميل.

هذا، وإن عرض مواد مشروع القانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال ومشروع القانون برمته على التصويت، وافقت عليه اللجنة بالإجماع بدون تعديل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن للمناقشة، وأذكر بأن للفرق والمجموعات كامل الحرية، فيما التدخل شفويا داخل الجلسة وإما تقديم مداخلات مكتوبة قصد إدراجها في محضر الجلسة، ولكم واسع النظر.

إذن بالترتيب، غادي تتدخلوا؟

إذن غادي نبدأ بفريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 8 دقائق، في إطار الأغلبية، غادي تكون مداخلات باسم فرق الأغلبية؟

مرحبا.

تفضل السي حداد.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

تدخل باسم فرق الأغلبية لمناقشة القانون المتعلق بهيئات

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

هاذ التعديل الثاني الي تم الإدخال ديالو على القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال في أقل من 20 سنة، وهذا تعبير على تفاعل الحكومة مع حاجيات وإكراهات تطور السوق المالي ببلادنا، مع تطور قطاع المقاولات الصغيرة والمتوسطة ومواكبة التطورات الدولية.

هاذ التفاعل نتمناو أنه يشمل كذلك باقي الفئات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، سيما منها القوانين والإجراءات التي تهم الشغيلة المغربية، وبصفة أوسع كل الفئات الاجتماعية، خصوصا في الظروف الاجتماعية والمعيشية العصبية التي تتمر بها أوسع الفئات الاجتماعية ببلادنا.

إن التعديلات الحالية تعكس توجه الحكومة نحو تحرير عمليات إنشاء وتسيير الهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، سواء عبر إخضاعها لقواعد تسيير مخففة أو عبر تحديث هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال ذات قواعد تسيير مخففة أو المخصصة للمستثمرين المحترفين، مع منحها إمكانية تحرير أسهم شركات التوظيف الجماعي للرأسمال وتوزيع جزء من الأصول، دون قيود متعلقة بالأجال، مع تنوع استثمارات وفتح إمكانية فتح القروض.

وحيث أن مشروع القانون القاضي بتغيير وتتميم القانون 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال سينضاف إلى الترسانة القانونية المنظمة للقطاع المالي ببلادنا ولقطاع سوق الرساميل على وجه الخصوص، فإنه من المترقب هوتتبع آثارهاد المشروع على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين والقدرة على مواجهة التحديات المحتملة، التي يمكن أن تواجه تنفيذ هذا القانون وكيفية التعامل معها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أمر الآن وأعطى الكلمة الآن لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في حدود دقيقتين.

السي عبد الكريم، غادي تسلموه مكتوب؟

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

شكرا.

الفريق الحركي تفضلوا، السي مبارك.

المستشار السيد مبارك السباعي:

نعطيها لياكم مكتوبة ولا نقرأها؟

رأفة بكم، أنا غنعطيها مكتوبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

غادي تقدموها مكتوبة السيد الرئيس؟

شكرا.

الفريق الاشتراكي، السي يوسف، تقدموه مكتوب؟

شكرا.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، غتقدمو مكتوب؟

شكرا.

فريق الاتحاد المغربي للشغل، غتدخلو؟

تفضلو الأستاذة مينة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، نأمل أن يمكن مشروع القانون هذا بالفعل من المساهمة في الرفع من جاذبية هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، كأداة منظمة، تخضع لإشراف الهيئة المغربية لسوق الرساميل لهيكله صناديق استثمارية.

كما نوه بالغرض والأهداف من التعديلات التي جات بها الحكومة، والتي تتماشى مع الجهود الموجهة للرفع من نسبة الاستثمار الخاص ووضع إطار ملائم لتحفيز تعبئة الادخار، بغية الاتقاء بأداء أسواق الرأسمال وتنشيطها، لدعم الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني وتعزيز البيئة الاستثمارية وتهيئتها لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

هاذ الشيء تيسر بتسهيل تعبئة التمويلات الرأس مالية لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة، التي تنعرفوكلنا الأهمية ديالها داخل النسيج المقاولاتي في المغرب والدور الأساسي الذي تتلعب في خلق مناصب الشغل بكافة التراب الوطني.

بالطبع، لا يمكننا إلا أن نثمن التوجهات لتحقيق الأهداف المسطرة في النموذج التنموي الجديد وكذا مواكبة تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار.

طيلة عقود لتحفيز وتنوع موارد وآليات تمويل الاستثمارات، وكذا وضع آليات جديدة متنوعة للادخار وتوظيف رؤوس الأموال وتدويرها في الاقتصاد بطرق آمنة مضمونة وفعالة، لمواكبة أمثل للإقلاع الاقتصادي الوطني المنشود.

لكن، بطبيعة الحال، بحكم الوقت لا يسمح لمزيد من التفاصيل، نحن نشتمن هذه المبادرة، وأكد سنكون إيجابيين مع هاذ المشروع، لكن في نفس الوقت لابد من إثارة الانتباه إلى أن مسألة الاستثمار يجب أن تعرف عدالة مجالية والانتباه إلى الجهات المحرومة أو الضعيفة.

بطبيعة الحال، أكد كذلك، لابد من حكومة تزيد دعم وتشجيع الصندوق ديال محمد السادس للاستثمار، لما له بطبيعة الحال من وقع إيجابي على الاستثمار، وبالتالي فتح مناصب شغل إضافية لأبناء المغاربة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا لكافة الأخوات والإخوة الذين تدخلوا في إطار المناقشة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

المادة 217 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر تتيح لكم إمكانية الرد على التفاعلات.

إذن اسمحتو فهاذ الحق ديالكم.

إذن ننتقل الآن للتصويت على مواد المشروع.

إذن:

أعرض المادة الأولى للتصويت كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 2، أعرضها للتصويت كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 3: أعرضها للتصويت كما أحييت على المجلس من مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

المادة 4: كما وردت من مجلس النواب:

غتسلموه مكتوب؟

شكرا السي لحسن.

إذن الكلمة الآن لمجموعة العدالة الاجتماعية.

السي المصطفى، في حدود دقيقتين.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية بمجلس المستشارين، في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 58.22 بتغيير وتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، والذي يندرج في إطار المجهودات التي تبذلها بلادنا من أجل تنمية الاستثمار كرافعة أساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تحديث وتطوير القطاع المالي وتعزيز رأسمال الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، وتعبئة إطار ملائم لتحفيز تعبئة الادخار، بالإضافة إلى مواكبة صندوق محمد السادس للاستثمار، الذي يركز في تدخلاته على صناعات قطاعية متخصصة، تأخذ شكل هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال... إلخ.

ختاما، نؤكد في مجموعة العدالة الاجتماعية على التصويت بالإيجاب على مشروع هذا القانون، آمين أن تنعكس آثاره إيجابا على الاقتصاد الوطني.

وبمناسبة الحديث عن الاستثمار والقانون الإطار للاستثمار، نعتبر على أن إقصاء 11 إقليم من المنحة الترابية أمر غير معقول ولا يحفز الاستثمار في هذه الأقاليم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الأخيرة في إطار المناقشة لممثلي الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

السي خالد تفضلو.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

دورنا بطبيعة الحال في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نشتمن ما جاء في المشروع القانون 58.22 بتغيير وتميم القانون 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال بمقتضيات توطر التوظيف الجماعي للرأسمال وتهدف لدعم وتعزيز الترسانة القانونية التي راكمتها بلادنا

لا أريد أن أخوض في مجموعة من التفاصيل، خاصة بالمجهودات، هذه المجهودات التي كانت دائما تصب في تقليص هذه الأجل.

نعلم جميعا، أن سنة 2021 تميزت بانتعاش اقتصادي بعد ظروف جائحة كوفيد، هذه الظروف التي تمكنت بلادنا من اجتيازها بفضل التوجيهات الحكيمة والنظرة المتبصرة لجلالة الملك، نصره الله، وتمكن اقتصادنا من استرجاع عافيته ولو بشكل كبير.

الآن فيما يخص قانون التصفية هذا، عملنا منذ سنوات على إغنائه بمجموعة من الوثائق، لتعطي المقروئية الكافية لهذا القانون، وتمكن السادة البرلمانيين من مختلف المعطيات المرتبطة بإنجاز مالية 2021، في مقدمتها تقارير النجاعة وتقرير افتتاح النجاعة الذي تقوم به المفتشية العامة للمالية، أيضا التقرير المرتبط بإنجاز مختلف المشاريع على المستوى الترابي ومساهمة مختلف المتدخلين في إنجاز هذه المشاريع.

بصورة عامة، فسنة 2021 عرفت نسبة نمو اقتصادي بلغت 8%، بعد سنة عرفت انكماشا بناقص 7.2%، كما تم الشروع في التقليص التدريجي لعجز الميزانية من 7.1% سنة 2020 إلى 5.9% سنة 2021، سنواصل هذا التقليص إن شاء الله، في السنوات لا سنة 2022 ولا 2023، ولا في السنوات المقبلة، لأن هدف الحكومة هو إنهاء هذه الولاية في عجز مالي في حدود 3% إن شاء الله، مما سيحافظ على استقرار مديونيتنا.

فيما يخص الحسابات المرتبطة بالتنفيذ النهائي لقانون المالية لسنة 2021، سواء تعلق الأمر بالميزانية العامة للدولة أو ميزانيات الحسابات الخصوصية للخزينة أو مرافق الدول المسيرة بصورة مستقلة⁽¹⁾ (les SEGMA)، فهي جاءت على الشكل الآتي:

بلغت النفقات المنجزة عند نهاية السنة 390.22 مليار درهم، التقديرات الأولية كانت هي 335.62، تم تحصيل ما قدره 353 مليار درهم، أي بنسبة إنجاز 105.18%، والأهم هو أن الموارد العادية شكلت حوالي ثلاثة أرباع (3/4) هذه الموارد المرتبطة بالميزانية العامة للدولة.

فيما يخص الحسابات الخصوصية للخزينة: بلغت النفقات المنجزة منها 114 مليار دبال درهم، والموارد حددها قانون المالية في 94.30، تم تحصيل 130.05 مليار درهم.

بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة: سجلت نفقات الاستغلال 2.04 مليار درهم، موارد الاستغلال كانت التقديرات نتاعها في قانون المالية 4.03، بلغ التحصيل 4.19 مليار درهم، في حين بلغت نفقات الاستثمارهاذ المرافق 393.82 مليون درهم، التقديرات النهائية للموارد متاع الاستثمار كانت 1.46 مليار درهم، تم تحصيل ما مجموعه 1.47 مليار درهم.

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5: كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

أعرض الآن مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

إذن، وافق مجلس المستشارين بإجماع أعضائه الحاضرين على "مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأس مال".

إذن شكرا.

وننتقل الآن للدراسة والتصويت على "مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021".

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، القانون الذي نحن بصدد مناقشته يتعلق بتنفيذ القانون دبال المالية نتاع سنة 2021، تم تقديمه في الأجل المحددة يوم 9 مارس، وضع بالبرلمان، وذلك في احترام تام للنصوص القانونية المنصوص عليها في الفصل 76 من الدستور والمادة 65 من القانون التنظيمي لقانون المالية.

هي فرصة لأتوجه بالشكر الخالص للسيدات والسادة المستشارين المحترمين، الذين تعبثوا في لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ولرئيسها على تعبئتهم وانخراطهم لمناقشة هذا المشروع وتقديمه اليوم للمناقشة في هذه الجلسة، حتى نتمكن من ترسيخ الإنجاز الذي استطعنا تحقيقه جميعا في السنة الماضية، وهو التصويت على قانون التصفية 4 أشهر بعد إيداعه لدى مجلس النواب.

كل هذا العمل التشاركي يأتي لتحقيق تراكم إيجابي، نعمل جميعا من أجل ترصيده لتقليص الأجل، وجعل قانون التصفية أكثر معنى وأكثر مساهمة في مناقشة قوانين المالية، نجعلهاذ الأجل أكثر التصاقا بقوانين المالية، وهو ما يضيف عليها صفة إعطاء الصورة الحقيقية لإنجازهاذ قانون المالية.

¹ Services de l'Etat Gérés de Manière Autonome

أن ذلك تم بفضل الجهود المبذولة من طرف المصالح المختصة لوزارة الاقتصاد والمالية وكذا المجلس الأعلى للحسابات، بهدف تقليص آجال وإعداد وإحالة مشروع قانون التصفية على المؤسسة التشريعية. السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت مناقشة مشروع القانون فرصة أكد فيها السادة المستشارون على ضرورة الوقوف على السياقات التي رافقت تنزيل مشروع قانون المالية لسنة 2021 والمتسمة باستمرار جائحة كورونا وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، الشيء الذي يتطلب تقديم إجابات واضحة وحلول ناجعة لمواجهة تأثيرات الأزمة الظرفية والهيكلية، منوهين في هذا الإطار بالجهود الكبيرة المبذولة من طرف الحكومة لمواجهة هذه التحديات في مجال تعزيز حكمة وفعالية قانون التصفية وبالدور الفاعل للمجلس الأعلى للحسابات، من خلال تقاريره المرفقة، التي تساعد البرلمان في دراسة مشروع قانون التصفية والوقوف بشكل دقيق عند أوجه تدبير قانون المالية.

كما تم التشديد على أهمية هذا الموضوع الدستوري الدوري المتعلق بختم حساب قانون المالية، والذي يشكل آلية رقابية بعيدية، تروم التأكد من صحة أوجه صرف الميزانية وتزيد من فعالية الرقابة البرلمانية البعيدة على المالية العمومية.

كما نوه السادة المتدخلون بتسجيل ارتفاع في نسبة النمو 7.9% وكذا الحفاظ على مستوى مديونية الخزينة بما يتوافق مع الأهداف المحددة في المحفظة المعيارية وكذا تحسن عجز الميزانية عبر انتقاله من 7.1% سنة 2020، إلى 5.5 سنة 2021.

بالإضافة إلى ذلك، تم الإشادة بمضامين إصلاح مقترح حول القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، لاسيما المقترحات المتعلقة بقانون التصفية والرامية إلى النهوض بالدور الرقابي الذي يكتسبه قانون التصفية وتأطير آجال إيداعه ودراسته عبر تقليص آجال إيداع مشروع القانون التصفية، بالتنصيص على إيداعه قبل نهاية شهر دجنبر من السنة الموالية للسنة المالية للسنة المعنية، وكذا إحالة المجلس الأعلى للحسابات على البرلمان، تقرير حول التصديق على حسابات الدولة في أجل أقصاه ثلاثة أشهر، انطلاقا من إيداع مشروع قانون التصفية وتأطير أجل دراسة مشروع قانون التصفية والتصويت عليه على مستوى البرلمان، داخل أجل شهر بعد توصل البرلمان بالتقرير حول التصديق على حسابات الدولة.

كما تمت المطالبة بتنزيل توصيات المجلس الأعلى للحسابات الرامية إلى الإسراع بتفعيل هيئات الحكامة وتدابير صندوق محمد السادس للاستثمار.

بصورة عامة على مستويات معدلات ديال الإنجاز:

التوقعات الخاصة بقانون المالية للسنة المالية 2021 تحققت بنسب إجمالية حددت في 112% بالنسبة للموارد و79% بالنسبة للتكاليف، وهي نسب، سواء تعلق الأمر بالموارد أو بالتكاليف، هي إيجابية.

وإجمالا، سجلت الميزانية العامة زيادة للنفقات على الموارد قدرها 37.22 مليار درهم، بينما عرفت الحسابات الخصوصية للخزينة زيادة للموارد على النفقات، حددت في 16.02 مليار درهم، وسجلت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة زيادة للموارد على النفقات قدرها 3.22. هذا، وقد نتج عن تنفيذ ميزانية السنة بشكل كامل عام في سنة 2021 زيادة للنفقات على الموارد، حددها مشروع قانون التصفية للسنة المالية في 17.98 مليار درهم.

تلكم، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، أهم المعطيات والأرقام التي يتضمنها مشروع القانون المعروض على أنظاركم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن نمر الآن لكلمة مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون. تفضلوا السيد المستشار.

السيد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع قانون التصفية رقم 11.21 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021 كما وافق عليه مجلس النواب.

تدارست اللجنة مشروع القانون المذكور في اجتماعها المنعقد بتاريخ 25 يوليوز 2023، برئاسة السيد مولاي مسعود أكتا، رئيس اللجنة وبحضور السيد فوزي لقعج، الوزير المنتدب لدى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية.

في بداية الاجتماع، قدم السيد الوزير المنتدب مشروع قانون التصفية لسنة 2021، وذلك وفقا للأجال المنصوص عليها في الفصل 76 من الدستور والمادة 65 من القانون التنظيمي لقانون المالية، مبرزا

عند عرض مواد مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 21 على التصويت، وافقت عليه اللجنة بالإجماع، كما وافقت على مشروع القانون برمته بالنتيجة التالية:

الموافقون=10؛

المعارضون=00؛

الممتنعون=01.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن للمناقشة ونعتمد نفس المنطق.

الاختيار متروك لتقدير الأخوات والإخوة في الفرق والمجموعات، غتدخلو؟

تفضل السي الحسنوي، باسم فرق الأغلبية.

المستشار السيد لحسن الحسنوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني ويشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق الأغلبية وفريق الاتحاد العام للشغالين والمجموعة النيابية للفريق الدستوري الديمقراطي، لمناقشة والتصويت على مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021.

إذا كان قانون مالية السنة وثيقة تقديرية وقابلة للتعديل بقانون مالي معدل خلال السنة، فقانون التصفية هو الواجهة المحاسبية لما تم تحقيقه خلال السنة المالية السالفة، وهو يندرج ضمن أشكال الرقابة اللاحقة والتي تتداخل فيها التقارير المعدة من لدن وزارة الاقتصاد والمالية والإشهاديات التي يقدمها المجلس الأعلى للحسابات، كل هذا من أجل أن نمارس نحن كسلطة تشريعية، دورنا الرقابي حول مدى احترام الترخيص البرلماني وإعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، تماشيا مع التعاقد السياسي الذي أفرزته صناديق الاقتراع.

السيد الرئيس المحترم،

إن مناقشة مشروع قانون التصفية لمالية 2021، يقتضي منا استحضار السياق الذي نفذ فيه، ألا وهو مرحلة الخروج من تداعيات جائحة "كوفيد-19"، وهو ما أفرزته من نتائج عن المستوى الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والمؤسسي، والتي حدثت منها القرارات الاستباقية

فيما أثار بعض المتدخلين، إشكالية التوازن المجالي والفوارق المجالية، مطالبين بالتسريع بإحداث الصناديق القطاعية كآلية من آليات إنعاش الاقتصاد الوطني وكذا إجراء تقييم للبرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات "انطلاقة"، بهدف الوقوف على مدى مساهمته في النهوض بالاقتصاد الوطني.

في معرض جوابه على مداخلات السيدات والسادة المستشارين، توجه السيد الوزير المنتدب بالشكر لكل من ساهم في عمل الوزارة على إعداد مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة التشريعية المالية 2021، مضيفا أن المغرب عرف سنة 2021 ظروفًا صحية صعبة نتيجة جائحة كورونا، مؤكدا على ضرورة استحضار القرارات الحكيمة والمتبصرة التي قادها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، بحيث عملت الحكومة على إغلاق تام وشامل وكلي لآليات الاقتصاد الوطني، مما فرض عليها تعبئة مجموعة من الموارد لكي تنفجها، سواء لفائدة القطاع الصحي أو التي منحت للمواطنين لتخفيف من وطأة الإغلاق الشامل.

وبخصوص الاختيارات، أكد السيد الوزير المنتدب أن الحكومة تتحمل مسؤوليتها السياسية فيها.

فيما يخص الاختيار الأول: الذي يتعلق بورش الحماية الاجتماعية، أوضح السيد الوزير المنتدب، أن الحكومة تقوم بالتنزيل الأمثل لهذا الورش، وفق الأجندة التي حددها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مشيرا أن جل المؤسسات الدولية والإقليمية تعتبره نموذجا يحتذى به.

أما الاختيار الثاني: وهو التعامل مع الاضطرابات الجيو-سياسية، أوضح أن الحكومة اختارت دعم قطاعات معينة تمس المواطن بشكل مباشر، بحيث أن عدم الزيادة في فاتورة الماء والكهرباء كلفت ميزانية الدولة سنة 2022 مبلغ 5 مليارات درهم، فضلا عن تشجيع القطاع الفلاحي الذي يعاني من توالي سنوات الجفاف وارتفاع أثمان البذور والمبيدات.

الاختيار الثالث: أكد السيد الوزير المنتدب على أهمية استرجاع التوازنات المالية للدولة، موضحا أنه لا يمكن للمالية العمومية أن تذهب بعجز يصل بـ 7%، مؤكدا أن الحكومة اختارت أن ترجع العجز إلى 3% في حدود 2026.

أما فيما يتعلق بالإصلاح الضريبي، شدد على أن الحكومة ستعمل على توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض العبء الضريبي على المقاولات المغربية.

أما فيما يتعلق بالتوضيحات التي تخص المجلس الأعلى للحسابات، اعتبر أن بناء المالية العمومية يتم بشكل مشترك، مؤكدا أن الدولة لا تتوفر على شهادة الحسابات (certification des comptes)، ويجب عليها الاشتغال أكثر لتكون رائدة في المنطقة.

مصالح وزارة الاقتصاد والمالية؛

- أما بخصوص عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، نسجل بكل إيجابية انخفاض عددها، وهو تجسيد لحكمة مالية تسهرون على تنزيلها، السيد الوزير، بشكل متدرج.

السيد الرئيس المحترم،

إن قراءتنا للمشروع التقني المحاسبي السياسي الذي بين أيدينا، جعلتنا نلمس تفاعلا وتجاوبا حكوميا مع توصيات المجلس الأعلى للحسابات وملاحظات السادة المستشارين، إلا أنه لا بد من العمل على ما يلي:

- أولا: التسريع بتعميم ورش ورقمنة الحسابات؛

- ثانيا: التنزيل لكل مادة 168 من القانون التنظيمي للمالية؛

- ثالثا: التعجيل بفتح ورش للإصلاح القانون التنظيمي للمالية؛

- رابعا: استكمال ورش نزع الصفة المادية عن المساطر الإدارية؛

- خامسا: اعتماد آليات لجذب القطاع غير المهيكل؛

- سادسا: ترشيد وعقلنة تدخلات مصالح الحد من النزاعات واستثمار أموالها لخلق التنمية؛

- سابعاً: الرفع من وتيرة تنزيل أحكام قانون الإطار حول الإصلاحات الاستراتيجية لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية وقانون الإطار حول الإصلاح الجبائي وأيضا قانون الإطار حول الاستثمار.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

في الختام، لا يسعنا نحن في فرق الأغلبية وفريق الاتحاد العام للشغالين والمجموعة الدستورية الديمقراطية، إلا أن ننوه بمختلف الجهود التي تبذلونها، رفقة أطر الوزارة، من أجل النهوض بهذا الملف، عصب البرنامج الحكومي، من أجل تكريس الدولة الاجتماعية، كما يرتضيها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره.

وبناء على ما ذكر، فإننا نصوت بالإيجاب على هاذ المشروع القانون. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن دور الفريق الحركي في التدخل.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

الحكيمة المتخذة من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

فإذا كانت سنة 2020 عرفت ركودا اقتصاديا، فالسنة موضوع تصفية، عرفت انتعاشا تدريجيا نتيجة التخفيف من تدابير الحجر وأيضا من النتائج الإيجابية التي سجلها القطاع الفلاحي آنذاك وانتعاش لعدد من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

كما أن التوجهات الرئيسية لقانون مالية 2021 ذهبت نحو تسريع تنزيل خطة إنعاش الاقتصاد الوطني وإطلاق المرحلة الأولى لتعميم التغطية الاجتماعية، بالإضافة إلى إرساء قواعد مثالية الدولة وعقلنة أداؤها.

كل هذا في سبيل تجاوز النقائص التي أفرزتها الأزمة الصحية والاستثمار في نقاط القوة التي يتميز بها القطاع الاقتصادي المغربي والبنيان المجتمعي الوطني والتراكم المؤسسي، رغم التقائية مناخ اللايقين الاقتصادي والإكراهات الجيو-استراتيجية والتقلبات المناخية التي يشهدها العالم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي أن أشيد باسم الفرق السابقة الأنفة الذكر بالمقاربة الحكومية، على مستوى احترام الأجال والمساطر والضوابط المنصوص عليها وما تجسده من رسائل سياسية، تعبر عن التزام الحكومة بالأجندة التشريعية واحترام الضوابط الدستورية، وهي فرصة كذلك، نعبر من خلالها عن اعتزازنا بالمجهود الحكومي للنهوض بالتنمية وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات وتحسين مناخ الاقتصاد الوطني من الأزمات المالية، عبر سن مجموعة من التدابير التنظيمية وتبني عدد من النصوص التشريعية وإبرام عدد من الاتفاقيات ذات الحمولة التنموية.

السيد الرئيس المحترم،

المعطيات المقدمة حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2021، مقارنة بمالية سنة الجائحة، أفرزت عدة خلاصات سنذكر منها ما يلي:

- أولا: يسجل ارتفاع المداخيل الجبائية بنسبة 11%؛

- ثانيا: استقرار على مستوى سطح الاعتمادات وأيضا على مستوى تجاوز الاعتمادات؛

- على مستوى النفقات: يسجل انخفاضا بنسبة 8.5% من نفقات الاستثمار؛

- أما فيما يخص الحسابات الخصوصية للخزينة فقد عرفت استقرارا من حيث عددها، وهو نتيجة العمل العقلاني الذي قامت به

وفي مقدمتهم الطبقة العاملة، التي ضحّت بكل شيء، رغم تبعات الأزمة الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

وهي مناسبة كذلك، السيد الوزير، لننوه بتسجيل ارتفاع في نسبة النمو بـ 7.9%، وكذا الحفاظ على مستوى مديونية الخزينة، مما يتوافق مع الأهداف المحددة للمحفظة المعيارية.

نلاحظ كذلك تحسن عجز ميزانية، ولهذا الغرض، السيد الوزير، نعرض على مطالبتنا بتطبيق توصيات المجلس الأعلى للحسابات، من بينها، التوصيات احنا توصلنا بها:

- مواصلة تحسين توقعات المداخيل غير الجبائية:

- القيام بتقييمات دورية للنفقات الإيجابية؛

- انجاز تقييم شامل لهذه الحسابات في أفق مراجعة حصص الرسوم المرصدة؛

- وأخير، اتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل تحسين الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بطريقة مستقلة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترمة.

الآن دور مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في المناقشة.

تفضلوا السيد لحسن.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

يشرفني، أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بمناسبة مناقشة مشروع قانون التصفية رقم 23.11 المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2021.

وأغتنم هذه الفرصة لإبداء بعض الآراء والملاحظات بخصوص هذا الموضوع، ويمكن استخلاصها فيما يلي:

- استمرار ارتفاع المديونية على الخزينة في نهاية 2021، الذي ارتبط بالأساس بمستوى عجز الميزانية، لازالت المالية العمومية تعاني بعض الإكراهات البنوية كارتفاع المديونية الخارجية وضيق الوعاء الضريبي؛

- ارتفاع المداخيل الجبائية بنسبة 11% مقابل تراجع المداخيل غير الجبائية بنسبة 18.4% مقارنة بسنة 2020؛

- انخفاض نفقات الاستثمار بنسبة 8.5% مقارنة مع سنة 2020؛

- تنزيل ورش نجاعة الأداء لازال يواجه مجموعة من النقاشات من

أنا غا نعطيك مداخلة ديال فريق الحركي مكتوبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أمر إلى الفريق الاشتراكي، السي يوسف، غا تسلمو المداخلة مكتوبة؟

شكرا على التعاون.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

السي محمد رضى غا تسلموها مكتوبة؟

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي الأستاذة مينة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

تكمّن أهمية مشروع قانون التصفية في كونه آلية رقابية، وبالتالي وجب التعامل معه ليس كمجرد إجراء شكلي، بل إن هذا الموعد الدستوري الدوري هو لحظة تقييم لعمل الحكومة في الجانب المالي، وهو الذي يقوم بحصر وإثبات المبلغ النهائي للمداخيل المقبوضة والنفقات المنجزة المتعلقة بالسنة المالية 2021، وكذا بحصر حساب هاذ السنة، حيث يثبت هاذ المشروع النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2021 لكل من الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، ويقدم كذلك معطيات هامة وجب تحليلها كميا ونوعيا، اعتمادا على الوثائق والمعطيات التي يوفرها قانون التصفية، سواء تلك التي تعدها وزارة المالية أو تلك التي ينجزها المجلس الأعلى للحسابات، مما سيساهم بلا شك في تعميق النقاش حول المالية العمومية وحول تفعيل آلية الرقابة البعدية وتتبع الإنفاق العمومي، كل هذا يروم التأكد من صحة وأوجه صرف الميزانية المتعلقة بتفعيل آلية التدبير المرتكز على النتائج، والذي يكرس الانتقال من منطق الوسائل إلى منطق النتائج والرقي بدور البرلمان في تعميق النقاش حول تنفيذ القوانين المالية وعمليات التصفية، وفرصة نحو مساءلة مدى نجاعة مختلف البرامج والسياسات العمومية والإكراهات المرتبطة بتنزيلها من عدمه على أرض الواقع.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

لا يمكننا إغفال السياق الوطني الذي عرفته فترة تنزيل مشروع قانون المالية 2021، ولولا الجهود الكبيرة للدولة، باعتماد التدبير الاستباقي والحكيم لجائحة "كوفيد-19"، تحت قيادة جلالة الملك، حفظه الله، وكذلك التعاطي الإيجابي لكل مكونات المجتمع المغربي،

أبرزها:

- ضعف التملك الفعلي للمنهجية المذكورة واستمرار النقاش المتعلق بنظام القيادة وأساس منظومة المراقبة الداخلية ومراقبة التسيير؛

- غياب التوازن المجالي واستمرار الفوارق الاجتماعية، خاصة بالقرى النائية والمناطق الجبلية وهوامش المدن، التي تظهر بشكل كبير في ظل ظروف ارتفاع الأسعار والمواد الأساسية الاستهلاكية، والذي أثر بشكل كبير على القدرة الشرائية لجميع شرائح المجتمع، حيث لازالت الأسعار مستمرة في الارتفاع إلى حد اليوم.

السيد الوزير،
السادة الوزراء،

رغم حرص الحكومة على تقديم قوانين التصفية إلى البرلمان داخل الأجل القانونية والدستورية، غير أنه يلاحظ أن حجم المواكبة والدراسة والاهتمام بهذه القوانين لا يحظى بقدر الاهتمام الذي يحظى به مشروع قانون المالية.

واعتبارا لكل ما سبق، وبعد تدارس مختلف مضامين المشروع داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، قررنا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الامتناع عن التصويت على مشروع قانون التصفية 23.11 المتعلق بتنفيذ قانون المالية سنة 2021.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لمجموعة العدالة الاجتماعية.. مكتوبة؟ شكرا السيد الرئيس.

إذن الكلمة للسيد خالد أو الأستاذة لبني.

تفضل السيد خالد.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بمجلس المستشارين، في إطار هذه الهامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ

قانون المالية للسنة المالية 2021.

بطبيعة الحال، هي مناسبة ننوه من طبيعة الحال من خلالها بحرص الحكومة على إحالة هذا النص على البرلمان داخل الأجل القانونية، طبقا لأحكام الدستور ول مقتضيات القانون التنظيمي المالية، توخيا لتعزيز نجاعة أداء التدبير العمومي وتقويم شفافية المالية العمومية ودعم البرلمان في مراقبتها.

وفي هذا الإطار، انسجاما مع توصيات للمجلس الأعلى للحسابات، ندعو إلى ضرورة مراجعة القانون التنظيمي لقانون المالية، من أجل توضيح المقتضيات المتعلقة بالإدلاء بحسابات الدولة، وكذا تلك المتعلقة بعملية التصديق، خاصة جوانب المرتبطة بالأجل وبكيفية تبليغ تقرير عملية التصديق والجهات المعنية بهذا التقرير.

بطبيعة الحال، لا يخفى عليكم أن سياق إعداد قانون المالية لسنة 2021 كان صعبا بسبب استمرار جائحة كوفيد بطبيعة الحال التي أثرت بشكل كبير.

أيضا، مع ذلك رغم الإكراهات التي كابتها، السيد الوزير، فقد تمكنت بلادنا من تحقيق نسبة النمو مهمة بلغت 8%، وهي نسبة غير مسبوقه بسبب عدد الإجراءات المهمة، وفي مقدمتها إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار الذي مكن من ضخ 120 مليار درهم في الاقتصاد الوطني، كما عرفت هذه السنة انطلاق ورش الحماية الاجتماعية الشامل بمبادرة من صاحب الجلالة، حفظه الله، والذي اعتبرناه في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب ثورة اجتماعية حقيقة جد مهمة، وهو بطبيعة الحال اعتبرناه ثاني حدث بعد المسيرة الخضراء.

في الختام، السيد الرئيس، وبعد الإطلاع على تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ القانون المالية للسنة ومطابقة الحسابات الفردية للمحاسبين العموميين مع الحساب العام للمملكة، واستحضارا لنسبة النمو المهمة، فقد قررنا التصويت بالإيجاب على مشروع القانون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا الأخوات والإخوة على كافة المداخلات.

السيد الوزير، واش عندكم رغبة في التفاعل مع المداخلات؟

شكرا جزيلًا.

ننتقل إذن للتصويت على مواد المشروع:

أعرض المادة الأولى: كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: الإجماع.

للسنة المالية 2021".

شكرا للجميع.

رفعت الجلسة.

أذكركم بأن لنا موعد مع الجلسة الختامية.

شكرا.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

1- مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال:

1) مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة والتصويت على مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، وبهذه المناسبة لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة سوى التنويه بمجهودات الحكومة لتزليل التوجهات الملكية في مجال النهوض بالمؤسسات والمقاولات العمومية وتحسين مناخ الأعمال لجلب الاستثمارات وتحقيق الإقلاع الاقتصادي ببلادنا مع تعزيز تنافسيته، ونشيد بالمجهودات التي تقوم بها الحكومة على المستوى المالي والاقتصادي من خلال وزارة الاقتصاد والمالية التي تشرف عليها السيدة الوزيرة عبر مواكبتها الاستباقية والتحليلية للمخاطر وتحيين النصوص القانونية وتجويدها، في إطار الانسجام التشريعي ومنها مشروع القانون الذي بين أيدينا.

السيد الرئيس المحترم،

إن مشروع القانون الذي بين أيدينا تهدف تعديلاته في منظورنا إلى تجويد الهندسة التشريعية عبر إقرار عدد من التدابير الهامة ومنها:

- إنشاء فئة جديدة من هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال ذات قواعد تسيير مخففة مخصصة للمستثمرين المحترفين؛

- فتح إمكانية منح القروض من طرف هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال ذات قواعد تسيير مخففة؛

- تعديل وتوضيح مسطرة منح الاعتماد بالنسبة للشركة المسيرة وتحديد أجال الاعتماد والتأشير؛

- توضيح عملية حل وتصفية هيئة التوظيف؛

شكرا.

المادة 2: أعرضها للتصويت كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: الإجماع.

المادة 3: كما وردت من مجلس النواب، أعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 4: كما وردت من مجلس النواب، أعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

أعرض المادة 5: كما وردت من مجلس النواب، للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

أعرض المادة 6: للتصويت كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: الإجماع.

المادة 7: أعرضها للتصويت كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 8: كما وردت من مجلس النواب، للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

المادة 9: كما وردت من مجلس النواب:

الموافقون: الإجماع.

المادة 10: كما وردت من مجلس النواب، للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

أعرض الآن مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون=46؛

المعارضون=00؛

المتنعون=02.

إذن، وافق مجلس المستشارين بأغلبية أعضائه الحاضرين على "مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية

- إقرار أحكام جديدة لتحسين سيرهيات التوظيف؛

- تبسيط المساطر الإدارية؛

- توسيع سلطة الهيئة المغربية لسوق الرساميل كهيئة للضبط والتقنين في منح التأشيرة لشركات التسيير.

السيد الرئيس المحترم،

إن مشروع قانون 58.22 نجده في فريقنا يهدف بشكل عام وخاص إلى:

✓ تطوير القطاع المالي حتى يواكب منظومة الإقلاع الاقتصادي ويعزز تنافسية المقاولات؛

✓ التحفيز على تعبئة الادخار حتى يتم تمويل حاجيات السوق الوطنية ومواكبة الاستثمارات؛

✓ أجراة صندوق محمد السادس للاستثمار الذي يشتغل وفق صناديق قطاعية متخصصة؛

✓ مواكبة تنزيل القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي؛

✓ تعزيز الثقة في المنظومة المالية الاقتصادية الوطنية؛

✓ مواكبة المخطط التشريعي المرتبط بالاستثمار؛

✓ مواكبة الخطة الوطنية لإنعاش الاقتصاد؛

✓ تشجيع القطاع الخاص وتوجيهه وفق مقاربتين الأولى قطاعية والثانية مجالية؛

✓ العمل على تحيين مناخ الأعمال وبنيتها وبيئته.

السيد الرئيس المحترم،

إن الإصلاحات الإستراتيجية التي عملت المملكة على نهجها مؤسساتيا ونصيا ستسهم لا محالة في تعزيز دور الرأسمال الخاص لمواكبة الإقلاع الاقتصادي وتعزيز تنافسية المقاولات ومواكبة الأوراش الكبرى بالمملكة، خصوصا أن الرهان اليوم هو مساهمة القطاع الخاص بحصة الثلثين في الاستثمارات مستقبلا.

السيد الرئيس المحترم،

في سياق تجويد هذا النص وإحاطته بكافة الضمانات التي تتطلبها عملية تنزيله بشكل سليم على أرض الواقع، قدمنا أمام أنظار السيدة الوزيرة عدة تساؤلات حول بعض القضايا الغامضة والتي تفاعلت معها السيدة الوزيرة إيجابا، وقدمت توضيحات كافية بددت المخاوف التي كانت مطروحة، مما جعلنا لا نتقدم بأي تعديلات.

لأجل هذا، السيد الرئيس، سيصوت فريقنا بالإيجاب على مشروع قانون.

وشكرا.

(2) مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين لأعرض وجهة نظرنا حول مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيات التوظيف الجماعي للرأسمال، الذي يأتي لتعزيز الترسنة القانونية التي دأبت بلادنا إلى تحيينها تماشيا مع المستجدات الاقتصادية التي تعرفها الساحة الدولية، فالإقتصاد الوطني، وبفضل الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، استطاع الصمود أمام الاضطرابات القوية التي عرفها العالم خلال فترة الجائحة، وخرج منها النسيج الاقتصادي المغربي بأقل الأضرار، وهو ما جعل الصندوق الوطني الدولي يثق في متانة المالية المغربية بمنحه خط الائتمان المرن بقيمة 5 مليارات دولار، ويأتي هذا المشروع أيضا لتعزيز دور رأسمال الاستثمار لمواكبة الإقلاع الاقتصادي وتعزيز تنافسية المقاولات الهادفة الى تعزيز الإنتاج الوطني.

إلا أننا في الفريق الحركي، نتساءل حول التقائية هذا المشروع والميثاق الوطني للاستثمار وتحقيق الأهداف المسطرة في النموذج التنموي الجديد، وتفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار، خصوصا مع تعبئة حوالي 550 مليار درهم المخصصة للاستثمارات في أفق 2026.

فبالرغم من المستجدات التي أتى بها هذا المشروع، لا بد من التدقيق في بعض المصطلحات التي أتت فضفاضة وقابلة للتأويل، من قبيل المستثمر المحترف وقواعد تسيير مرنة، كما أنه لا تزال إشكالية تبسيط المساطر الإدارية تشكل عقبة أمام المستثمرين، علاوة على إشكالية مواكبة الأبنك في منح القروض، الأمر الذي يتعين على الحكومة معالجته لفتح باب الاستثمارات أمام الشباب وخاصة حاملي المشاريع وامتصاص البطالة التي تفاقمت وسط خريجي الجامعات وحاملي الشواهد.

ولعل المستجدات التي أتى بها هذا المشروع ستمكن هيئات القطاع الخاص من توظيف التمويلات لمشاريع جديدة، ستساهم - لا محالة - في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود من خلال توظيف الادخار في الحركة الاقتصادية.

وإيماننا منا في الفريق الحركي بأهمية هذا المشروع في تطوير المنظومة المالية لبلادنا، لمواكبة المستجدات الاقتصادية التي تفرضها المرحلة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، خصوصا وأن بلادنا والحمد لله تنعم بالاستقرار والأمن، وهو العامل الذي سيمكن من تدفق الرأسمال

صعوبة توفير الوعاء العقاري، وتبسيط المساطر الإدارية.

على مستوى ثاني، فإننا نرى ضرورة رفع نسبة مساهمة الرأسمال الاستثماري في التنمية الاقتصادية، لاسيما من خلال المشاركة الفعالة في تطوير نسيجنا الاقتصادي، عبر تعزيز الشراكة بين صندوق محمد السادس للاستثمار والفاعلين الاقتصاديين في الصناعة المغربية لرأسمال الاستثمار، لاسيما من خلال تفعيل الصناديق الفرعية لهذا الصندوق.

أخيرا، نذكر بأن دور هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال مهم جدا في تعزيز التنوع والتمويل الجماعي وتمكين العديد من المستثمرين من المشاركة في الاستثمار وتعزيز الابتكار ودعم الاقتصاد المحلي من خلال تمويل الشركات الناشئة والمشاريع الواعدة، إلا أنه يجب الانتباه إلى الإشكاليات والتحديات، التي يمكن أن تواجه هذه الهيئات من قبيل توازن السلطة بين الأعضاء المشاركين في هيئة التوظيف الجماعي، وصعوبة اتخاذ القرارات، وانعدام الاستقرار في حالة تغيير تركيبة الأعضاء المشاركين وتنازع المصالح ونقص التوافق الاستراتيجي وصعوبة جذب التمويل، الأمر الذي يحتم وضع آليات رقابية حقيقية لأجل تجاوز الوقوع في هذه التحديات.

وشكرا.

(4) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للدراسة والمناقشة مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، وهو مشروع القانون الذي جاء بهدف إلى تعزيز دور الرأسمال الاستثماري لمواكبة الإقلاع الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للمقاولات الذي ترمي إليه الخطة الوطنية للإنعاش الاقتصادي، انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية، وأيضا مواكبة التطور الذي يشهده القطاع منذ دخول هذا القانون حيز التنفيذ سنة 2006، والذي جعل المغرب من بين الدول الرائدة في هذا المجال وقطبا استثماريا بارزا في القارة الإفريقية وتعزيز دور الصناعة المغربية لرأسمال الاستثمار لمواكبة الإقلاع الاقتصادي.

وهذه المناسبة، لا يسعنا، السيدة الوزيرة، إلا أن نُعَبِّرَ لكم عن تقديرنا، في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لإسراعكم في إخراج مشروع هذا القانون، وأيضا على عملكم المتواصل على مُلاءمة وتعديل منظومتنا القانونية بهدف تعزيز اقتصادنا الوطني، وأيضا الإشادة

الأجنبي في الاقتصاد الوطني، والذي نحن بحاجة ماسة إليه لتوفير الشغل والتخفيف من التضخم الذي بلغ مستويات غير مسبوقة نتيجة مخلفات جائحة كورونا وتأثيراتها على الاقتصاد الوطني.

واعتبارا لما سبق، سنتفاعل إيجابا مع هذا المشروع.

والسلام عليكم.

(3) مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول اليوم الكلمة باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين للمساهمة في المناقشة مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، الذي يهدف إلى تحديث وتطوير القطاع المالي وتعزيز دور رأسمال الاستثمار وتحقيق الأهداف المسطرة في النموذج التنموي والمرتبطة بوضع إطار ملائم لتحفيز تعبئة الادخار، بالإضافة إلى مواكبة تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار.

بداية، نقدر الجهود المبذولة لتنزيل التوجيهات الملكية والأهداف المسطرة في النموذج التنموي الجديد في مجال النهوض بالمؤسسات والمقاولات العمومية وتحسين مناخ الأعمال لجلب الاستثمارات وتحقيق الإقلاع الاقتصادي ببلادنا وتعزيز تنافسيته.

كما نرجو أن يكون مشروع القانون المعروض أمامنا أداة حقيقية للارتقاء بأداء سوق الرأسمال الاستثماري وتنشيطه لدعم احتياجات الاقتصاد التمويلية وتعزيز البنية الاستثمارية وهيئتها لجذب مزيد من الاستثمارات والرفع من نسبة مساهمة الصناعة الاستثمارية في الناتج الداخلي الخام وتعزيز الترسانة القانونية، التي راكمتها بلادنا طيلة عقود لتحفيز وتنويع موارد وآليات تمويل الاستثمارات، وكذا وضع آليات جديدة ومتنوعة للادخار وتوظيف رؤوس الأموال وتدويرها في الاقتصاد بطريقة آمنة مضمونة وفعالة لمواكبة أمثل للإقلاع الاقتصادي المنشود.

إذ نعتبر في الفريق الاشتراكي، وعلى الرغم من الإصلاحات التي همت آليات الاستثمار الجديدة، لاسيما من خلال المنح المقدمة من قبيل المنح الترابية أو المنح القطاعية للمستثمرين، وكذا فيما يتعلق بالمهام والوظائف الجديدة التي أوكلت للمراكز الجهوية للاستثمار، إلا أن بلادنا لازالت تعاني خصاصا في الأدوات المالية الموضوعية للاستثمار، وحتى في حالة وضع هذه الأدوات المالية فإن تنزيلها لا يعطي النتائج المسطرة.

إضافة إلى ذلك، نسجل غياب قانون خاص بالمستثمر، وعليه ندعو إلى توفير ضمانات أكبر، حماية للمستثمر والعمل على تنويع آليات الاستثمار، وأيضا رفع الصعوبات التي يعرفها المستثمر من قبيل

(5) مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال.

وأغتنم هذه الفرصة للإبداء بمجموعة من الملاحظات وتقديم الآراء بخصوص هذا الموضوع، حيث إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتبر أن الرأسمال الاستثماري يمكن من إنجاز مشاريع طموحة واستكشاف أسواق جديدة وتطوير تكنولوجيات حديثة، وذلك من خلال دعم الشركات وتزويدها بالموارد المالية.

إن هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال هي الجهات أو المؤسسات التي تعمل على جمع رأس المال من عدة مستثمرين للاستثمار في فرص تجارية أو مشاريع محددة، من أجل مواكبة الإقلاع الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز البيئة الاستثمارية وهيئتها لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

كما يمكن أن تكون فرصة للمستثمرين لتنويع محفظة استثماراتهم وزيادة فرص العائد المالي، بالإضافة إلى تمكين العديد من المستثمرين من المشاركة في فرص الاستثمار التي قد تكون محصورة لوحدهم، وتساهم في تعزيز الابتكار ودعم الاقتصاد المحلي من خلال تمويل الشركات الناشئة والمشاريع الواعدة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالرغم من أن هذا النظام يوفر العديد من المزايا، إلا أنه يمكن أن يواجه بعض المشكلات والتحديات، نذكر منها:

- توازن السلطة: قد تنشأ مشكلة في توازن السلطة بين الأعضاء المشاركين في هيئة التوظيف الجماعي. قد يكون هناك أعضاء يمتلكون نسبة أكبر من حصص الرأسمال، وبالتالي يتمتعون بنفوذ أكبر في اتخاذ القرارات، مما يمكن أن يؤثر على المصلحة العامة للمشروع ويؤدي إلى تعارضات؛

- صعوبة اتخاذ القرارات: قد تواجه هيئات التوظيف الجماعي صعوبة في اتخاذ القرارات، خاصةً فيما يتعلق بالأمور المهمة والحساسة. يجب على الأعضاء الاتفاق على القرارات المشتركة، وهذا قد يستغرق وقتاً طويلاً ويؤدي إلى تأخيرات في تنفيذ القرارات وإدارة المشروع بشكل عام؛

يعمل الهيئة المغربية لسوق الرساميل على العمل الكبير الذي تقوم به في هذا المجال.

السيدة الوزيرة المحترمة،

يمكن تلخيص أهم مستجدات مشروع هذا القانون، كما جاء في تقديمكم، فيما يلي:

- إنشاء فئة جديدة من هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال ذات قواعد تسيير مخففة مخصصة للمستثمرين المحترفين؛

- فتح إمكانية منح القروض من طرف هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال ذات قواعد تسيير مخففة؛

- تعديل وتوضيح مسطرة منح الاعتماد بالنسبة للشركة المسيرة وتحديد آجال الاعتماد والتأشير.

ونحن في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نؤمن هذه التعديلات المدخلة، ونقدير أن من شأنها الارتقاء بأداء سوق الرأسمال الاستثماري وتنشيطه لدعم احتياجات الاقتصاد التمويلية وتعزيز البنية الاستثمارية وهيئتها لجذب مزيد من الاستثمارات، ونتنظر أن تساهم في الرفع من نسبة مساهمة هذه الصناعة الاستثمارية في الناتج الداخلي الخام، لأنه في سنة 2021، بلغت الأموال التي استثمرتها صناديق الاستثمار: 0.08% فقط من الناتج الداخلي الخام، في الوقت الذي تصل هذه النسبة في الدول الأوروبية المجاورة إلى 0.7%.

وبالتالي، تبرز الحاجة اليوم إلى العمل على الرفع من نسبة مساهمة الرأسمال الاستثماري في التنمية الاقتصادية، سيما من خلال:

- المشاركة الفعالة في تطوير نسيجنا الاقتصادي، من خلال الرفع من عدد الفاعلين المهنيين؛

- تعزيز الشراكة بين صندوق محمد السادس للاستثمار والفاعلين الاقتصاديين في الصناعة المغربية لرأسمال الاستثمار، سيما من خلال تفعيل الصناديق الفرعية لهذا الصندوق.

لذلك، فإننا نأمل أن تساهم التعديلات التي جاء بها مشروع هذا القانون في تعزيز مساهمة الرأسمال الاستثماري في تعزيز التنمية الاقتصادية والرفع من حجم إنشاء المقاولات ودعمها وتمويلها، وذلك تماشياً مع أهداف ومضامين ميثاق الاستثمار، الذي يسعى إلى زيادة تأثير الاستثمار الخاص وبلوغ 550 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة في أفق سنة 2026، كما دعا إلى ذلك جلاله الملك محمد السادس، نصره الله.

ولأجل ذلك، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب سنصوت بالموافقة مع مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية بمجلس المستشارين، في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، والذي يندرج في إطار المجهودات التي تبذلها بلادنا من أجل تنمية الاستثمار كرافعة أساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تحديث وتطوير القطاع المالي وتعزيز رأسمال الاستثمار وتعزيز القدرات التنافسية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة وتعبئة إطار ملائم لتحفيز تعبئة الادخار، بالإضافة إلى مواكبة صندوق محمد السادس للاستثمار الذي يركز في تدخلاته على صناديق قطاعية متخصصة تأخذ شكل هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال.

ونعتبر في مجموعة العدالة الاجتماعية أن التعديلات التي تم إدراجها على مشروع القانون رقم 41.05 بالتخفيف من الشروط المطلوبة لإنشاء هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، عبر إدراج فئة جديدة من هذه الهيئات بقواعد تسيير مخففة مخصصة للمستثمرين وفتح إمكانية منحها للقروض، بالإضافة إلى تبسيط مسطرة منح الاعتماد للشركة المسيرة وتحديد آجال الاعتماد والتأشير، من شأن ذلك المساهمة في تعبئة الموارد المالية الضرورية لتعزيز الاستثمار ومن تم إنعاش الأنشطة الاقتصادية المستثمر فيها.

السيد الرئيس المحترم،

ننوه في مجموعة العدالة الاجتماعية بالدينامية التي تعرفها بلادنا فيما يتعلق بإصلاح الترسنة القانونية المؤطرة للاستثمار، خاصة باعتماد القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، على اعتبار أن المراجعة التشريعية الشاملة المنظمة للتجارة والأعمال من شأنها تكريس الأمن القانوني وترسيخ الحكامة في التدبير الاقتصادي والمالي، مما سيساهم في الرفع من مؤشرات مناخ الأعمال كما هي محددة من لدن الهيئات والمنظمات الدولية في مجال تحفيز الاستثمار، والارتقاء بالتصنيف العالمي للدول في هذا المجال.

وختاماً، نؤكد في مجموعة العدالة الاجتماعية على التصويت بالإيجاب على مشروع هذا القانون، آمليين أن تنعكس آثاره إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

II- مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021:

(1) مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

- انعدام الاستقرار: قد يواجه المشروع انعدام الاستقرار في حالة تغيير تركيبة الأعضاء المشاركين. إذا قرر أحد الأعضاء الانسحاب أو بيع حصته، فقد يؤدي ذلك إلى تغييرات في توزيع السلطة والرأسمال وقد يسبب عدم الاستقرار في الإدارة؛

- تنازع المصالح: قد يحدث تنازع في المصالح بين الأعضاء المشاركين في هيئة التوظيف الجماعي؛

- نقص التوافق الاستراتيجي: قد يكون هناك اختلاف في الرؤى والاستراتيجيات بين الأعضاء المشاركين، مما يؤثر على قدرتهم على تحقيق الأهداف المشتركة. قد يكون هناك صراعات حول اتجاه المشروع والاستثمارات المستقبلية، وهذا يمكن أن يعرقل تقدم المشروع؛

- صعوبة جذب التمويل: قد يكون من الصعب جذب التمويل اللازم للمشروع، خاصة في حالة انعدام الثقة الكافية من المستثمرين الخارجيين في هيئة التوظيف الجماعي. قد يكون التحكم المشترك في القرارات والهيكل الإداري مقيداً لبعض المستثمرين؛

- عدم الشفافية والتواصل الجيد: قد يواجه أعضاء هيئة التوظيف الجماعي صعوبة في التواصل وتبادل المعلومات بشكل فعال، يمكن أن يؤدي إلى عدم الشفافية وعدم التواصل الجيد وانعدام الثقة بين الأعضاء وزيادة احتمالية حدوث التوترات والصراعات؛

- التزام الأعضاء والمسؤولية: قد يواجه بعض الأعضاء صعوبة في الالتزام بتنفيذ القرارات المشتركة والمسؤولية المشتركة، قد يحدث تباين في مستوى الالتزام والتحمل المالي والمسؤولية، مما يفقد قدرة الهيئة على تحقيق النجاح وتحقيق العوائد المتوقعة؛

- التعاون والعمل الجماعي: قد يكون التعاون والعمل الجماعي بين الأعضاء تحدياً في هيئات التوظيف الجماعي. يحتاج إلى تبني ثقافة التعاون والعمل الجماعي وتوحيد الجهود لتحقيق أهداف المشروع بنجاح، وقد يكون ذلك تحدياً في ظل اختلاف الاهتمامات والأولويات الفردية؛

- تغيرات السوق والبيئة: قد يواجه المشروع تحديات من تغيرات السوق والبيئة الاقتصادية والسياسية. قد يتعين على هيئة التوظيف الجماعي التكيف مع تغيرات الطلب والعرض والتكنولوجيا والتشريعات والتطورات السياسية، مما يتطلب رؤية استراتيجية قوية وواضحة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(6) مداخلة مجموعة العدالة الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2021، وهو إجراء دستوري تطبيقاً لأحكام الفصل 76 من الدستور، وأيضاً تطبيقاً للمادة 65 من القانون التنظيمي لقانون المالية، وهي مناسبة أيضاً للبرلمان لتقييم نتائج سنة مالية بين المتوقع والمنجز فعلاً، ومدى التزام الحكومة ببرامجها وتعهداتها فيما يخص تنفيذ مشاريع قوانين المالية، كما نثمن أيضاً دور المجلس الأعلى للحسابات كهيئة دستورية في مراقبة المالية العمومية، إذ يمدنا بتقارير حول تنفيذ الميزانية مرفقة بملاحظات وتوصيات يجب أخذها بعين الاعتبار.

فقانون التصفية يكتسي أهمية بالغة على غرار قانون المالية للسنة، ولكن الملاحظ أن مناقشة قوانين التصفية لا تحظى بنفس الاهتمام الذي يحظى به قانون المالية السنوي. وبالمناسبة نوه باحترام الأجل المتعلقة بتقديم قوانين المالية وبالمجهود المبذول لتقليص هذه الأجل، مع العلم أن المادة 65 من القانون التنظيمي للمالية تنص على ما يلي:

"طبقاً للفصل 76 من الدستور، يودع مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية سنوياً بالأسبقية بمكتب مجلس النواب في أجل أقصاه نهاية الربع الأول من السنة الثانية التي تلي سنة تنفيذ قانون المالية المعني".

هذا يعني أن قانون التصفية لسنة 2021، كان من المفروض تقديمه في أجل أقصاه شهر مارس 2022، ولكن لا بأس هناك تقدم يجب التنويه به.

ما ينبغي الإشارة إليه هو أن مناقشة قانون التصفية لسنة 2021، تزامنت مع تقديم ومناقشة عرض السيدة رئيس المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2021 الذي شخص الوضع بدقة، وقدم توصيات مهمة.

فلا بد من التذكير في مناقشتنا لهذا القانون بالسياق العام والظروف التي تم فيها وكذلك حصيلة السنة.

بالنسبة لحصيلة سنة 2021:

✓ السياق العالمي خلال سنة 2021 تميز بانتعاش النمو الاقتصادي؛

✓ الاقتصاد الوطني عرف بدوره انتعاشاً مهماً، حيث حققت بلادنا نمواً اقتصادياً بنسبة 7.9%، وتم إحداث 230 ألف منصب شغل صافي، لكن هذه المناصب لم تعوض مناصب الشغل المفقودة، مما جعل معدل البطالة ينتقل من 11.9% إلى 12.3%؛

✓ هذه الانتعاشة سرعان ما تراجعت سنة 2022، بسبب تغير الظرفية الاقتصادية المتمثلة في:

- عجز التساقطات؛

- السياق الدولي المضطرب؛

- ارتفاع قياسي في أسعار المحروقات والمواد الغذائية واختلال سلسلة الإمدادات العالمية وما رافقها من ضغوط تضخمية، الأمر الذي أثار على القدرة الشرائية للمواطنين.

على الرغم من الانتعاش الاقتصادي التي عرفتها بلادنا سنة 2021، فإن العديد من الأسئلة لازالت مطروحة إلى اليوم نظير:

✓ إصلاح المالية العمومية والتحكم في النفقات؛

✓ الرفع من أثر الاستثمار العمومي وتحقيق التقائية وتكامل مختلف تدخلات الفاعلين المؤسساتيين؛

✓ الإصلاح الجبائي وتوسيع القاعدة الضريبية؛

✓ توجيه الشراكة بين القطاعين العام والخاص نحو استثمارات ذات مردودية أكبر؛

✓ عدم تناسب الموارد المخصصة للجماعات مع الاختصاصات المنوطة بها؛

✓ تقوية آليات حكامه الجماعات عبر تفعيل ميثاق اللاتمرکز الإداري؛

✓ الانخراط في ورش التحول الرقمي على مستوى الجماعات الترابية؛

✓ تنزيل نجاعة الأداء على مستوى المؤسسات والمقاولات والشركات العمومية والجماعات الترابية، بحيث تقتصر هذه الآلية خصوصاً على الميزانية العامة؛

✓ الأمن الغذائي وتقييم مخطط المغرب الأخضر؛

✓ تحديد أفق لإصلاح الضريبة على الشركات، كما أوصى بذلك المجلس الأعلى للحسابات، وأيضاً توسيع نطاق تطبيق الضريبة وتقليص عدد أسعاره، وتعميم الحق في استرجاعها؛

✓ إصلاح الجبايات المحلية؛

✓ قصور سياسة التشغيل في تعويض فرص العمل التي ضاعت بسبب جائحة كورونا؛

✓ استمرار إفلاس المقاولات وخاصة الصغرى والمتوسطة؛

✓ تفشي القطاع غير المهيكل، إذ ليست هناك إجراءات لإدخاله في دائرة التنظيم؛

✓ الفوارق المجالية لم تتقلص بالشكل المطلوب.

تشخيص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية وفق ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات:

✓ أبانت الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد 19 عن مجموعة

82.2 مليار سنة 2021 مقابل 89.9 مليار درهم سنة 2020.

السبب: عرفت سنة 2020 تحويلا استثنائيا لمبلغ 15 مليار درهم لصالح صندوق الاستثمار الاستراتيجي قصد تمويل خطة الإنعاش الاقتصادي.

استقرار عدد الحسابات الخصوصية للخرينة:

- العدد هو 69 حساب سنة 2021.

- انتقل عدد الحسابات من 76 سنة 2015 إلى 69 سنة 2021.

- مداخيل هذه الحسابات فاقت توقعات قانون مالية لسنة 2021، إذ حققت هذه المداخيل 130.04 مليار مقابل توقعات بـ 94.30 مليار درهم في قانون المالية لسنة 2021.

- موارد الحسابات الخصوصية للخرينة عرفت انخفاضا بـ 11% مقارنة مع سنة 2020، ويعود ذلك إلى المداخيل الاستثنائية التي كانت قد سجلتها سنة 2020، بعد إحداث الصندوق الخاص بتدبير جائحة "كوفيد-19".

انخفاض نسبي في عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة:

- بلغت 173 سنة 2021 مقابل 187 سنة 2020 وكان عددها 204 سنة 2019؛ هذا مجهود مهم فيما يخص عقلنة هذه المرافق.

تحسن عجز الميزانية بانتقاله من 7.1% سنة 2020 إلى 5.5% سنة 2021:

- حيث فاق توقعات قانون مالية 2021 الذي توقع 6.5% من الناتج الداخلي الخام.

- السبب راجع إلى ارتفاع المداخيل وانخفاض نفقات الاستثمار.

ارتفاع دين الخزينة بـ 85.3 مليار درهم سنة 2021:

- نسبة الدين الداخلي 77%؛

- نسبة الدين الخارجي 23%.

نجاعة الأداء:

في هذا الإطار يعتمد المجلس الأعلى للحسابات على تقارير افتحاص نجاعة الأداء التي تعدها المفتشية العامة للمالية وعلى خلاصات لجنة تتبع إصلاحات المالية العمومية التي تم إنشاؤها من طرف السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات سنة 2022.

تزييل ورش نجاعة الأداء تعتربه مجموعة من النقائص من أبرزها:

- ضعف التملك الفعلي لمنهجية نجاعة الأداء؛

- ضعف المراقبة الداخلية ومراقبة التسيير.

التصديق على حسابات الدولة:

عرفت تقدما ملموسا سنة 2023 بفضل:

من النقائص التي تطبع منظومتنا الاقتصادية والاجتماعية والتدبيرية:

✓ أظهرت الأزمة على مستوى القطاع العام ضرورة مواصلة الإصلاحات الهيكلية؛

✓ تميز السياق العالمي 2021، بانتعاش عام في النمو الاقتصادي؛

✓ ارتفاع المداخيل الجبائية بنسبة 11% مقارنة بسنة 2020 ما يمثل 85% من مجموع المداخيل العادية لميزانية الدولة؛

✓ شكلت الضرائب المباشرة وغير المباشرة 88% من مجموع الموارد الجبائية، تليها رسوم التسجيل والتمير بنسبة 7% والرسوم الجمركية بنسبة 5%؛

✓ الموارد الجبائية ارتفعت بما قدره 22.1 مليار درهم، بزيادة نسبتها 11% مقارنة مع 2020؛

✓ السبب في هذا الارتفاع، يرجع إلى ارتفاع مداخيل الضرائب غير المباشرة بزيادة نسبتها 16.3% والضرائب المباشرة بزيادة نسبتها 1.3% والرسوم الجمركية بزيادة نسبتها 26% ورسوم التسجيل والتمير بزيادة نسبتها 32.2%؛

✓ تسجيل تراجع المداخيل غير الجبائية بنسبة 18.4% مقارنة بسنة 2020، ونعني بها عائدات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة ومداخيل الخصوصية ومداخيل أخرى، التي سجلت تراجعا بنسبة 18.4% مقارنة مع سنة 2020 والسبب يعود إلى تراجع مستوى موارد الهبات والموارد المختلفة الأخرى.

مواصلة ارتفاع نفقات الموظفين والأعوان:

- زادت هذه النفقات بـ 140.4 مليار درهم، أي ارتفاع بنسبة 5.2% مقارنة مع 2020.

السبب: تنفيذ الشرط الأخير من الزيادات في أجور الموظفين بناء على الحوار الاجتماعي 2019 وتسوية الترقيات التي تم تأجيلها ارتباطا بالظروف الاستثنائية التي فرضها انتشار وباء كوفيد 19؛

- ارتفاع نفقات المعدات والنفقات المختلفة التي بلغت 54.80 مليار درهم، بزيادة 4.9 مليار مقارنة مع سنة 2020 أي بنسبة 9.7%، حيث فاقت توقعات قانون المالية 2021، الذي حدد اعتمادها في 50.7 مليار درهم.

السبب: فتح اعتمادات بقرارات من وزير المالية، تتمثل في تحويلات لفائدة الحسابات الخصوصية للخرينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وكذا اقتطاع اعتمادات إضافية من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية تم استعمالها لتمويل الاستحقاقات الانتخابية والتظاهرات التي تم تنظيمها ببلادنا.

- انخفاض نفقات الاستثمار بنسبة ناهزت 8.5%، حيث بلغت

- دعم تجربة المقاول الذاتي؛

مراجعة عدد من السياسات العمومية والاستراتيجيات وملاءمتها مع التحديات والإكراهات والسياقات المستجدة؛

✓ الإجهاد المائي والتغيير المناخي؛

✓ التحديات البيئية؛

✓ التضخم والغلاء؛

✓ الفوارق المجالية والاجتماعية.

2) مداخلة الفريق الاشتراكي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021، وإنني لمعتزبان أسجل اليوم التقدم الكبير الذي حصل على مستوى تقليص الهوة الشاسعة التي كانت على مدى سنوات طويلة بين قوانين المالية وبين قوانين تصفياتها.

لكن، هذا التنويه والارتياح لا يمنعنا من حث الحكومة على بذل المزيد من المجهود، حتى يتمكن مجلسنا الموقر من دراسة قوانين المالية وقوانين تصفياتها خلال نفس الولاية التشريعية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن القانون التنظيمي للمالية ينص على أن التأخر في البت في قانون التصفية ينبغي ألا يتجاوز السنتين، وقد عشنا لسنوات طويلة وخلال حكومات متعاقبة تقديم ميزانيات للتصفية متأخرة بمدد متفاوتة، وهو ما كان يؤشر على تخلف كبير في هذا المضمار ويجعل عمل البرلمان عبثيا في هذا الاتجاه، نظرا لكون أعضائه لم يساهموا في الميزانيات المقدمة إليهم، ولا الحكومات التي قدمتها مسؤولة عنها كذلك، وبذلك كان عمل المؤسسات التنفيذية والتشريعية شكليا في هذه المجال.

لكننا اليوم نستطيع القول بأن التأخر تم تداركه، ورغم ذلك ندعو إلى احترام الأجال القانونية المنصوص عليها، بل والاجتهاد لكي لا يكون أي تأخير وتعرض علينا ميزانية التصفية في أجل سنة.

- تكوين فريق التدقيق المالي؛

- تحضير دليل مختلف عمليات التدقيق.

أهم التوصيات والاقتراحات:

بخصوص تنفيذ الميزانية:

- مواصلة تحسين المداخيل غير الجبائية (حصيلة الاحتكار والاستغلال والمساهمات المالية وعائدات أملاك الدولة)؛

- القيام بتقييم دوري للنفقات الجبائية وبجدوى الاستمرار في العمل ببعضها.

بخصوص الحسابات المرصدة لأموال خصوصية:

- إنجاز تقييم شامل لهذه الحسابات؛

- مواصلة الجهود الرامية إلى تقليص عددها وحذف النفقات التي يمكن إدراجها في إطار الميزانية العامة للدولة.

بخصوص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة:

- ضبط توقعات الموارد وتحسين نسب إنجاز نفقات الاستثمار؛

- تحسين مواردها الذاتية؛

- بذل مجهود أكبر في تحصيل مداخيلها.

بخصوص تنزيل ورش نجاعة الأداء:

- خلق نوع من التجانس بينها؛

- ضبط عدد الأهداف لتيسير عملية التتبع؛

- اعتماد إطار مرجعي للرقابة الداخلية.

بخصوص إنعاش الاقتصاد الوطني:

- القيام بتقييم مرحلي لأليات الضمان، على أساس أن تساهم القروض المقدمة بضمان من الدولة للمقاولات في بلوغ الأهداف المتوخاة منها؛

- تفعيل هيئات حكامه وتدبير صندوق محمد السادس للاستثمار وتسريع إحداث الصناديق القطاعية؛

- القيام بتقييم مرحلي للبرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات؛

- عرض مؤشرات تتبع نجاعة الأداء على المجلس الحكومي بشكل دوري؛

- تسريع وثيرة إنجاز برنامج إحداث مدن المهن والكفاءات وكذا تسريع تنزيل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، واستكمال عصنة آليات التمويل والضمان المتاحة للفاعلين الاقتصاديين؛

- تحيين مختلف الاستراتيجيات المتعلقة بالتشغيل؛

وتأثيراتها الظرفية والهيكلية.

وتبعاً لذلك، فإن أي قراءة للأرقام المسجلة في قانون التصفية لا يمكن القيام بها في معزل عن سياقات وظروف تنزيل قانون المالية لسنة 2021، وما فرضتها من تحديات والبحث عن تقديم حلول تجمع بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي، وهي نفس القراءة التركيبية التي تكشف لنا حجم العمل الكبير المبذول من قبل الحكومة من أجل مواجهة هذه التحديات، حيث تم تسجيل:

✓ تحقيق نسبة نمو 7.9% مقابل فرضية تحقيق نسبة 4.8%؛

✓ تحسن عجز الميزانية بانتقاله من 7.1% سنة 2020 إلى 5.5% سنة 2021؛

✓ الحفاظ على مستوى مديونية الخزينة بما يتوافق مع الأهداف المحددة للمحفظة المعيارية (في نطاق يتراوح من 70% إلى 80% للدين الداخلي ومن 20% إلى 30% للدين الخارجي)، حيث تم 885.3 مليار درهم موزعة وفق الشكل التالي: 77% لفائدة الدين الداخلي و23% لفائدة الدين الخارجي.

وهذه الأرقام تكشف على أنه رغم الظرفية الصعبة، فإن المؤشرات المالية سجلت منحنى ايجابيا، بتسجيل انتعاش تدريجي وملموس في النشاط الاقتصادي، وذلك بالنظر للتقدم الملحوظ الذي تم تسجيله في التدابير المتخذة للتخفيف من آثار أزمة "كوفيد-19"، وللنتائج الإيجابية للموسم الفلاحي، كما أن منظومتنا الاقتصادية أبانت عن قوة صمود كبيرة.

السيد الوزير،

ولأن المناسبة شرط، نجدد تّميننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب لمضامين الإصلاح المقترح حول القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، سيما المقترحات المتعلقة بقانون التصفية والرامية إلى النهوض بالدور الرقابي الذي يكتسيه قانون التصفية وتأطير آجال إيداعه ودراسته وذلك من خلال:

✓ تقليص آجال إيداع مشروع قانون التصفية بالتنصيص على إيداعه قبل نهاية شهر دجنبر من السنة الموالية للسنة المالية المعنية؛

✓ إحالة المجلس الأعلى للحسابات على البرلمان تقرير حول التصديق على حسابات الدولة في أجل أقصاه ثلاثة أشهر انطلاقاً من إيداع مشروع قانون التصفية؛

✓ تأطير أجل دراسة مشروع قانون التصفية والتصويت عليه على مستوى البرلمان داخل أجل شهر بعد توصل البرلمان بالتقرير حول التصديق على حسابات الدولة.

كما أن دراسة ومناقشة مشروع قانون التصفية هي فرصة أيضا

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إن التقدم الحاصل في مجال المعلومات والوتيرة المتسارعة في تقديم المعلومة والحصول عليها، لا شك سيعين الحكومة وأطرو وزارة المالية في تحيين معلوماتهم وإنجاز عملهم بالفورية المطلوبة، كما أن تعميم المعلومات على الإدارات العمومية وبالشكل الواسع والفعال من شأنه أن يدفع إلى تسريع وتيرة إنجاز ميزانيات التصفية.

لقد ولى الزمن الذي كانت فيه الإدارة تشتغل بإيقاع السلحفاة، علينا أن نساير عصرنا بالدقة والمواكبة اللازمة. فإذا كان القانون التنظيمي للمالية نص على ألا يتجاوز التأخير سنتين، فإن الوتيرة التي ينبغي أن نصلها اليوم لا يصح أن تتجاوز السنة.

3) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة المالية 2021.

وأود في البداية أن أنوّه بمجهودات الوزارة في مجال تعزيز حكمة وفعالية قانون التصفية وبالدور الفاعل للمجلس الأعلى للحسابات من خلال تقاريره المرفقة، التي تساعد البرلمان في دراسة مشروع قانون المالية والوقوف بشكل دقيق عند أوجه تدبير قانون المالية.

وكما لا يخفى على الجميع أهمية هذا الموعد الدستوري الدوري المتعلق بحتم حساب قانون المالية، بما يُشكّل ذلك آلية رقابية بعدية، تروم التأكد من صحة وأوجه صرف الميزانية، وتزيد من فعالية الرقابة البرلمانية البعدية على المالية العمومية، حيث يقف البرلمان على كيفية تدبير الحكومة للترخيص البرلماني بشأن قانون المالية.

السيد الوزير المحترم،

ونحن نناقش مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة المالية 2021، لا بد أن نتوقف عن السياقات التي رافقت تنزيل مشروع قانون المالية لسنة 2021، المتسمة باستمرار جائحة كورونا وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما تطلب البحث عن تقديم إجابات واضحة وحلول ناجعة لمواجهة تأثيرات الأزمة

✓ تنزيل ورش نجاعة الأداء لا يزال يواجه مجموعة من النقاشات، من أبرزها ضعف التملك الفعلي للمنهجية المذكورة واستمرار النقاش المتعلق بنظم القيادة وأساس لمنظومة المراقبة الداخلية ومراقبة التسيير؛

✓ غياب التوازن المجالي واستمرار الفوارق الاجتماعية، فضلا عن وجود تواضع ظاهر وأثر ضئيل للاستثمار العمومي على مستوى مؤشرات التنمية الاجتماعية، خاصة بالقرى النائية والمناطق الجبلية وهوامش المدن التي تضررت بشكل كبير في ظل ظروف الارتفاع المفرط والفاحش لأسعار المواد الأساسية والاستهلاكية، والتي أثرت بشكل كبير على القدرة الشرائية لجميع شرائح المجتمع، حيث لازلنا نرى بعض الأسعار مستمرة الارتفاع إلى حد اليوم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

إن تنفيذ الميزانية يؤكد استمرار بعض المظاهر السلبية المرتبطة بالحكومة، خاصة فيما يتعلق بتحديد الأولويات واحترام مضامينها وأجال تنفيذها حتى تترجم الأهداف المتوخاة منها وآثارها المباشرة على الاقتصاد الوطني وحياة المواطنين، وهنا يمكن التساؤل حول الآليات المعتمدة من طرف الحكومة لتجاوز هذه الإكراهات من أجل تحسين نجاعة التدبير العمومي.

يجب الاعتماد على الآليات الملائمة من أجل مواكبة إعداد حسابات الدولة مع العمل على إرساء آليات التنسيق بين الأطراف المعنية بإعداد هذه الحسابات والحرص على ضمان تكامل أنظمة المعلومات من أجل تيسير تبادل المعلومات، وكذا رقمنة العمليات المرتبطة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

رغم حرص الحكومة على تقديم قوانين التصفية إلى البرلمان داخل الأجال القانونية والدستورية، غير أنه يلاحظ أن حجم المواكبة والدراسة والاهتمام بهذه القوانين لا يحظى بقدر الاهتمام الذي يحظى به مشروع قانون المالية.

واعتبارا لكل ما سبق، وبعد تدارس مختلف مضامين هذا المشروع داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والاستماع لأجوبة السيد الوزير على تساؤلات مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، قررنا التصويت ضد مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لتقييم فعالية البرامج العمومية والوقوف عند مدى تحقيقها لأهداف وغايات وجودها، ولذلك فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نتبنى توصيات المجلس الأعلى للحسابات الرامية إلى:

✓ القيام بتقييم مرحلي لآليات الضمان، خاصة فيما يتعلق بمدى استجابة القروض التي تم توزيعها على المقاولات المستفيدة، بضمن من الدولة، للشروط المحددة لها، وكذا مدى مساهمتها في إنعاش المقاولات المستهدفة وبلوغها للأهداف المتوخاة منها، وكذا لمعرفة حجم المخاطر التي تشتمل عليها؛

✓ الإسراع في تفعيل هيئات حكامه وتديبير صندوق محمد السادس للاستثمار وتسريع وتيرة إحداث الصناديق القطاعية أصبح ضرورة ملحة ليضطلع الصندوق بالدور المنوط به كآلية من آليات إنعاش الاقتصاد الوطني؛

✓ إجراء تقييم للبرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات "انطلاقة" بهدف الوقوف على مدى مساهمته في إنعاش الاقتصاد الوطني؛

✓ الإسراع في إطلاق المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.

وفي الأخير، فإننا، في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، سنصوّت بالإيجاب على مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021.

والسلام عليكم ورحمة الله.

4) مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مناقشة مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021، ونغتنم هذه الفرصة لإبداء بعض الآراء والملاحظات بخصوص هذا الموضوع، ويمكن استخلاصها فيما يلي:

✓ استمرار ارتفاع المديونية على الخزينة في نهاية سنة 2021، الذي ارتبط بالأساس بمستوى عجز الميزانية؛

✓ لازالت المالية العمومية تعاني من عدة إكراهات بنيوية كارتفاع المديونية الخارجية وضيق الوعاء الضريبي؛

✓ ارتفاع المداخل الجبائية بنسبة 11%، مقابل تراجع المداخل غير الجبائية بنسبة 18.4%، مقارنة مع سنة 2020، وانخفاض نفقات الاستثمار بنسبة 8.5% مقارنة مع سنة 2020؛

5) مداخلة مجموعة العدالة الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية بمجلس المستشارين في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021، وهي مناسبة ننوه فيها باحترام الأجل المنصوص عليها دستوريا لعرض مشروع القانون، كما ننوه بالإصلاحات الكبرى التي باشرتها بلادنا لإصلاح المالية العمومية وتحسين وضعيتها في ظرفية تعرف تنامي التحديات الاقتصادية والاجتماعية، والتي أصبحت تشكل ضغطا كبيرا على القدرات المالية التي يتطلّبها مواصلة تنزيل الأوراش الكبرى في مختلف المجالات.

ومن بين النقط الإيجابية التي تبرز حجم المجهودات المبذولة والتي تستحق التثمين في هذا الجانب:

✓ ارتفاع المداخيل الجبائية بنسبة 11% مقارنة مع سنة 2020؛

✓ تحسن عجز الميزانية بانتقاله من 7.1% سنة 2020 إلى 5.5% سنة 2021، وغيرها من المؤشرات الإيجابية الأخرى.

وبقدر ما ننوه بالإصلاحات الكبرى، سواء التشريعية أو التدبيرية التي تمت مباشرتها والتي مكنت من تحسين الوضعية المالية العمومية، فإننا نثير بعض الملاحظات التي وقف عليها المجلس الأعلى للحسابات، من بينها:

✓ كون مقارنة نجاعة الأداء التي تم اعتمادها كمقاربة جديدة لم تبلغ بعد كل أهدافها، من حيث الأجهزة العمومية المطبقة عليها، إذ لا تطبق نجاعة الأداء سوى على الميزانية العامة للدولة بمكوناتها الثلاثة أو الميزانية العامة ومصالح الدولة المسيرة بطريقة مستقلة والحسابات الخصوصية للخرينة، في حين لم يتم بعد التفكير في تنزيل هذه الإصلاحات بصفة مباشرة على مستوى المؤسسات والمقاولات والشركات العمومية والجماعات الترابية. كما أن التقرير السنوي حول نجاعة الأداء لا يقدم إلى البرلمان إلا بعد حوالي سنتين من نهاية السنة المعنية، وذلك بمناسبة التصويت على قانون التصفية، وهو الأمر الذي يحد من راهنية المساءلة أمام البرلمان بخصوص نجاعة الأداء ولا يعزز النقاش بشأنها؛

✓ التضخم في عدد مؤشرات قياس نجاعة الأداء (804 مؤشرا سنة 2022)، وهو ما يحتاج إلى مراجعة، سواء من حيث العدد أو من حيث الجودة والملاءمة مع منطوق النتائج، بالإضافة إلى أن

اعتماد هذه المقاربة لم يواكبه على المستوى العملي توفير الآليات الضرورية من أجل الرفع من النجاعة، وذلك عبر إرساء نظام فعال للمراقبة الداخلية ولمراقبة التسيير واعتماد نظام للرصد والإبلاغ وأنظمة معلوماتية ملائمة، تعمل في إطار مندمج يوفر التوظيف المشترك للمعطيات وتبادلها.

أما بخصوص التصديق على حسابات الدولة الذي يضطلع به المجلس الأعلى للحسابات، فإننا ندعو إلى العمل على تنفيذ التوصيات التي أبداهها المجلس بخصوص علاقته مع السلطة الحكومية المكلفة بالمالية بهذا الخصوص:

✓ تعزيز آليات الرقابة الداخلية، خاصة على مستوى الجوانب المالية والمحاسبية والإسراع بتفعيل مشروع "إرساء أنظمة الرقابة الداخلية" على مستوى الإدارات العمومية؛

✓ الحرص على إرساء آليات للتنسيق بين الأطراف المعنية بإعداد هذه الحسابات وضمان تكامل أنظمة المعلومات وتلاؤمها من أجل تيسير تبادل المعلومات فيما بينها؛

✓ استكمال المحاسبة الميزانية للدولة بالمعطيات والبيانات اللازمة لتحديد أصولها، والذي يعتبر أحد أهم مستجدات المحاسبة العامة للدولة؛

✓ اعتماد استراتيجية لقيادة التغيير مرتبطة بالانتقال من المحاسبة الميزانية القائمة على التدفقات النقدية إلى المحاسبة العامة المبنية على أساس الاستحقاق.

وختاما، نؤكد كمجموعة العدالة الاجتماعية أننا سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون التصفية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

6) مداخلة المستشار السيد خالد السطي / المستشارة السيدة لبنى علوي:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021.

وهي مناسبة ننوه من خلالها بحرص الحكومة على إحالة هذا النص على البرلمان داخل الأجل القانونية، طبقا لأحكام الفصل 76 من

بمبادرة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، والذي اعتبرناه ثورة اجتماعية جد مهمة وثاني حدث تاريخي بعد المسيرة الخضراء.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

وفي هذا الإطار، نؤكد في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين مرة أخرى على بعض التوصيات التي سبق لنا إقرارها لاسيما:

- إحالة مشروع قانون التصفية على البرلمان داخل أجل معقول من أجل تمكين ممثلي الأمة من دراسته دراسة متأنية؛

- ضرورة إعداد التقارير السنوية المتعلقة بنجاعة الأداء مباشرة بعد انتهاء السنة المالية المعنية من أجل تحسين البرمجة الميزانية لسنوات الموالية؛

- وضع نظام معلوماتي لتسهيل الإنجاز والتقييم.

وفي الختام، وبعد الإطلاع على تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2021 وتصريحه بالمطابقة للحسابات الفردية للمحاسبين العموميين مع الحساب العام للمملكة 2021، واستحضارا لنسبة النمو المهمة التي تم تحقيقها خلال هذه السنة، رغم السياق الصعب الذي جاء فيه مشروع قانون المالية لسنة 2021، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدستور ولمقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، توخيا لتعزيز نجاعة أداء التدبير العمومي وتقويم شفافية المالية العمومية ودعم البرلمان في مراقبتها.

وفي هذا الإطار، وانسجاما مع توصيات المجلس الأعلى للحسابات، ندعو إلى ضرورة مراجعة القانون التنظيمي لقانون المالية من أجل توضيح المقتضيات المتعلقة بالإدلاء بحسابات الدولة، وكذا تلك المتعلقة بعملية التصديق، خاصة على مستوى الجوانب المرتبطة بالأجال وبكيفية تبليغ تقرير عمليات التصديق والجهات المعنية بهذا التقرير.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم أن سياق إعداد قانون المالية لسنة 2021 كان صعبا بسبب استمرار انكماش الاقتصاد العالمي وقلة التساقطات المطرية واستمرار تداعيات جائحة كورونا، التي تسببت في تدني عدد من المؤشرات الاقتصادية، حيث تراجعت نسبة النمو إلى ناقص 5.8% بعدما كانت ناقص 5 في قانون المالية المعدل، وهو ما يعني انكماشاً بحوالي 10 نقط، إلى جانب ارتفاع معدل البطالة الذي تجاوز 14%.

وبالرغم من هذه الإكراهات، فقد تمكن بلادنا من تحقيق نسبة نمو مهمة بلغت 8%، وهي نسبة غير مسبوقه بسبب عدد من الإجراءات المهمة، وفي مقدمتها إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار الذي مكن من ضخ 120 مليار درهم في الاقتصاد الوطني.

كما عرفت سنة 2021 انطلاق ورش الحماية الاجتماعية الشامل

محضر الجلسة رقم 121

التاريخ: الثلاثاء 7 محرم 1445 هـ (25 يوليوز 2023 م).

الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: عشرون دقيقة، ابتداء من الساعة السابعة والدقيقة الثانية مساء.

جدول الأعمال: اختتام أشغال دورة أبريل للسنة التشريعية 2022-2023.

السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين:

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة 21 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نختتم اليوم دورة أبريل للسنة التشريعية 2022-2023.

وأود باسمكم جميعا تهنئة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، بمناسبة حلول رأس السنة الهجرية الجديدة. ونسأل العلي القدير أن يديم عليه نعمة الصحة والعافية وعلى جميع أفراد الشعب المغربي والأمة الإسلامية جمعا باليمن والبركات.

وخالص التهاني والتبريكات موصولة أيضا لجلالته بمناسبة حلول عيد العرش المجيد، واستحضار ما تمثله ذكرى الاحتفالات به كمحطة لاستعراض أبرز الإنجازات التي تمكنت المملكة المغربية من تحقيقها، تحت ريادة الرشيدة، وفي طليعتها النجاحات المبهرة بشأن قضية وحدتنا الترابية والوطنية، من خلال تواتر الاعترافات بالسيادة المغربية على الأقاليم الصحراوية وزيف الادعاءات حول الصراع المفتعل بشأنها، ويسير في هذا الاتجاه القرار الإسرائيلي الأخير القاضي بتأكيد سيادة المملكة المغربية على صحرائها والنظر في فتح قنصلية بمدينة الداخلة، والذي وصفه جلالته الملك نصره الله بـ"الصائب والمتبصر".

وبنفس القدر من العناية، تلتئم جلستنا بعد تفضل أيضا صاحب الجلالة، أعزه الله، بإقرار رأس السنة الأمازيغية عطلة وطنية رسمية مؤدى عنها.

وضمن هذه الرؤية الملكية السديدة، حرصنا على توفير البنية اللوجستية اللازمة والموارد البشرية المؤهلة لإدماج الأمازيغية في أشغال مجلسنا.

وعرفت هذه الدورة حدثا برلمانيا دوليا كبيرا غير مسبوق، تمثل في تنظيم البرلمان المغربي والاتحاد البرلماني الدولي، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، للمؤتمر البرلماني الدولي بشأن حوار الأديان حول موضوع: "الحوار بين الأديان: العمل معا من أجل مستقبلنا"، بمدينة مراكش، والذي تميز بالرسالة المولوية السامية إلى المشاركين في أشغاله.

حضرات السيدات والسادة،

على المستوى التشريعي، صادق المجلس خلال هذه الدورة على 23 مشروع قانون مرتبطة بالأوراش الاجتماعية والاقتصادية الأساسية وذات الأهمية الاستراتيجية، فضلا عن مشاريع قوانين تهم قطاع العدل والحريات، وقد تطلب ذلك تقديم 257 تعديلا بغاية تجويد أحكامها.

أما على مستوى التعاون الدولي، فقد صادق المجلس على ثماني (8) مشاريع قوانين ترمي إلى الموافقة على اتفاقيات دولية، وخصص سبع (7) جلسات عامة تشريعية للتصويت عليها، وذلك من أصل 29 جلسة عامة.

وارتباطا بمراقبة عمل الحكومة، فقد تميزت بداية هذه الدورة بإعطاء الانطلاقة الفعلية للنظام الإلكتروني الجديد لتدبير الأسئلة والأجوبة بين مكونات المجلس من جهة، والوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان من جهة ثانية.

وقد تم خلال الجلسات الثلاثة عشرة التي تم عقدها، مساء 20 قطاعا حكوميا حول مواضيع آنية استعجالية، كما توصلت الرئاسة بمجموعة من طلبات تناول الكلمة حول مواضيع طارئة في نهاية جلسات الأسئلة الشفهية من عدد من أعضاء المجلس، تجاوبت الحكومة مع بعضها.

وعقد المجلس جلستين شهريتين خاصتين بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول "السياسة السياحية الوطنية" و"ميثاق اللاتمرکز الإداري ورهان العدالة المجالية والاجتماعية".

وتوصلت رئاسة المجلس بردود خمس قطاعات وزارية على التعهدات التي تم جردها خلال أجوبتهم عن الأسئلة الشفهية الموجهة إليهم خلال جلسات الأسئلة الشفهية برسم دورة أكتوبر المنصرمة، وفق ما تم رصده وحصره من تعهدات والتزامات سابقة.

أما الأسئلة الشفهية المتوصل بها، فقد بلغت ما مجموعه 445 سؤالاً، أجابت الحكومة على 270 منها خلال 13 جلسة عامة، من ضمنها 115 سؤالاً آنيا و155 سؤالاً عاديا.

بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال نفس الفترة ما مجموعه 649 سؤالاً، في حين أجابت الحكومة على 485 سؤالاً كتابيا بنسبة فاقت 74%.

وشكلت مشاركتنا في أشغال القمة الثالثة للمنتدى البرلماني لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكارييب (أفرولاك)، مناسبة للتباحث مع وزيرة الشؤون الخارجية بجمهورية بنما، وتوجت هذه الزيارة بالكلمة التي ألقيناها أمام الجمعية العامة لبرلمان أمريكا اللاتينية والكارييب.

وشاركتنا كرئيس لبرلمان البحر الأبيض المتوسط في أشغال الدورة الـ 49 لهيئة مكتبه.

ومن جهتها، شاركت الشعب الوطنية الدائمة ووفود مجلس المستشارين في أشغال كل اللجان المنعقدة خلال هذه الدورة والتابعة لكل من: الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي والبرلمان العربي.

وعلى مستوى تنظيم التظاهرات الإقليمية والدولية، نظم البرلمان المغربي والاتحاد البرلماني الدولي، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، المؤتمر البرلماني الدولي بشأن حوار الأديان بمدينة مراكش، وقد تميزت أشغال هذا المؤتمر بالرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين، والتي كانت حبلية بالإشارات الدالة على سماحة المغرب واعتباره أرضاً للتعايش عبر التاريخ وبحكم مضامينها العميقة، فإن هذه الرسالة الملكية السامية تشكل وثيقة يحتذى بها كوثيقة مرجعية من الوثائق الإرشادية للمؤتمر، وقد أفضت فعاليات هذا المؤتمر إلى اعتماد "إعلان مراكش" الذي تم تعميمه عقب ثلاثه.

أما على المستوى الثنائي، فقد عقدنا خلال هذه الفترة لقاءات ثنائية مع شخصيات حكومية ورؤساء برلمانات وطنية واتحادات برلمانية جهوية وقارية ودولية وكذا مؤسسات ومنظمات دولية وقارية من مختلف بقاع العالم.

وبمعية السيد رئيس مجلس النواب، أجريت على هامش أشغال المؤتمر البرلماني مباحثات مع العديد من رؤساء الوفود البرلمانية المشاركة بالمؤتمر.

وفي إطار تفعيل اتفاقية الشراكة بين البرلمان المغربي ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج ممثلة بالأكاديمية الدبلوماسية التابعة لها، نظم البرلمان المغربي أربع ندوات خلال شهري ماي ويونيو حول "السياسة الخارجية للمملكة المغربية".

حضرته السيدات والسادة،

وبخصوص الدينامية الإشعاعية وإثراء الحوار المجتمعي، فقد نظم المجلس فعاليات الدورة التأسيسية للملتقى البرلماني للغرف المهنية، تحت شعار "الغرف المهنية وتحديات النهوض بالاستثمار".

ينضاف إلى ذلك، تنظيم عدد وافر من الفعاليات الحوارية من

وبخصوص عمل اللجان الدائمة، فقد عقدت ما مجموعه 27 اجتماعاً بمدة زمنية ناهزت 60 ساعة، ناقشت خلالها عدداً من القضايا المعروضة على أنظارها وفقاً لأدوارها.

وعلى صعيد تقييم السياسات العمومية، خصصت الجلسة السنوية ليوم الثلاثاء 18 يوليوز 2023 لتقييم ومناقشة موضوع السياسات العمومية المرتبطة بـ "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح"، كما عقدت جلسة أخرى لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول "البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة" يومه 25 يوليوز.

أما بشأن العلاقات مع المؤسسات والهيئات الدستورية، وفضلاً عن تعميم تقاريرها السنوية ومواكبة أنشطتها، فقد عقد مجلس البرلمان يوم الثلاثاء 02 ماي 2023 جلسة مشتركة لتقديم عرض السيدة الرئيسة الأولى للمجلس الأعلى للحسابات حول أنشطة المحاكم المالية برسم سنة 2021، كما تم عقد جلسة عامة بمجلسنا لمناقشة العرض المذكور في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 21 يونيو 2023، وذلك بمشاركة عشر (10) قطاعات حكومية.

حضرته السيدات والسادة،

وفيما يخص الدبلوماسية البرلمانية، فقد تم الحرص على مواصلة تمكين التعاون البرلماني الثنائي ومتعدد الأطراف على مستوى مختلف المناطق الجيوسياسية بهدف الدفاع عن القضايا الاستراتيجية والحيوية للمملكة المغربية، وعلى رأسها القضية الوطنية.

وعلى صعيد أنشطة المنظمات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية، شاركتنا كرئيس لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، في أشغال اجتماعها التشاوري العاشر المنعقد بمملكة إيسواتيني، وأجرينا على هامشه مباحثات ثنائية مع مسؤولين برلمانيين وحكوميين بهذا البلد، وتم التوقيع على مذكرة تفاهم بمعية رئيسة مجلس الشيوخ الإيسواتيني.

وشكلت هذه المشاركة فرصة لإجراء محادثات ولقاءات تنسيقية مع العديد من رئيسات ورؤساء مجالس الشيوخ الحاضرة، كما شاركتنا في أشغال الجلسة الافتتاحية للانعقاد الثاني من الدورة التشريعية السادسة للبرلمان الإفريقي التي انعقدت بمدينة ميدران، بجمهورية جنوب إفريقيا، وتخللتها سلسلة من المباحثات الثنائية مع سامي الشخصيات الحكومية والبرلمانية المشاركة، وعلى رأسها فخامة رئيس جمهورية جزر القمر المتحدة، الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي.

وشكل تدشين القضاء الموسع لـ "مكتبة الملك محمد السادس" بمقر برلمان أمريكا اللاتينية والكارييب حدثاً بارزاً، حيث عرف حضور السيدة الأولى بجمهورية بنما والعديد من أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد بجمهورية بنما، إلى جانب رئيسات ورؤساء التكتلات البرلمانية القارية المدعوة.

ومع غمرة احتفال الشعب المغربي قاطبة بالذكرى 24 لجلوسكم المبارك على عرش أسلافكم الغر الميامين.

أعاد الله تعالى هذه المناسبات العطرة على جلالتم أعواما عديدة وأزمنة مديدة، باليمن والبركات، وأنتم تواصلون قيادة مواكب النصر والإنجازات التي تسمو بشأن البلاد، وتعرز أمر العباد، وتزيد رعاياكم الأوفياء حبا في شخصكم الكريم والتفافا حول جلالتم.

مولاي صاحب الجلالة والمهابة.

لقد حفلت الدورة المنتهية بحصيلة وافرة في مختلف مجالات العمل التشريعي والرقابي والديبلوماسي الذي ينهض به مجلسنا، متفينا في ذلك بظلال دستور مملكتكم السعيدة، ومستنيرا بتوجهاتكم السديدة ورؤاكم الرشيدة المنبثقة مما تزخرون به من حكمة وبعد نظر وريادة وروية، ليظل سندا لكم في مواصلة بناء صرح الحاضر وتهميئ مستقبل بلادنا الواعد وتحقيق رهانات شعبكم الوفي وبلوغ غاياته وتطلعاته الطموحة.

فعلى المستوى التشريعي، صادق مجلس المستشارين على 23 مشروع قانون ترتبط بالأوراش الأساسية التي تحظى بكرم عنايتكم وسابغ عطفكم، كما تمت خلال الجلسات الأسبوعية للأسئلة الشفهية الثلاث عشرة التي عقدها المجلس، مساءلة الحكومة حول مواضيع ذات راهنية همت مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطن والمقاولة المغربية، إضافة إلى عقد جلستين شهريتين خاصتين بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، الأولى حول موضوع "السياسة السياحية الوطنية"، والثانية حول موضوع "ميثاق اللاتمرکز الإداري ورهان العدالة المجالية والاجتماعية".

وواصل المجلس خلال هذه الدورة رصد تعهدات أعضاء الحكومة خلال جلسات الأسئلة الشفهية، وتوصل بالمقابل بأجوبة عن مأل عدد من التعهدات التي تم تسجيلها خلال دورة أكتوبر المنصرمة، فضلا عن الاستماع لأعضاء من الحكومة من لدن اللجان الدائمة حول قضايا وطنية هامة.

أما على صعيد تقييم السياسات العمومية، فقد عقد المجلس في 18 يوليوز 2023 الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بـ "التعليم والتكوين ورهانات الإصلاح"، كما ناقش تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية حول "البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة".

وبخصوص العلاقة مع باقي المؤسسات والهيئات الدستورية، فقد واصل المجلس تعزيز التنسيق مع مجلس النواب بخصوص مختلف القضايا المشتركة، لاسيما فيما يتعلق بمناقشة تقارير المؤسسات الدستورية، وفي مقدمتها تقديم ومناقشة عرض السيدة الرئيسة الأولى للمجلس الأعلى للحسابات حول أنشطة المحاكم المالية برسم سنة

ندوات وأيام دراسية من قبل الفرق والمجموعات البرلمانية واللجان الدائمة والموضوعاتية، وهي مناسبة لتقديم الشكر والامتنان إلى السادة رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات وكذا رؤساء اللجان الدائمة. حضرات السيدات والسادة،

تلكم، بشكل موجز، المعالم الكبرى لمجريات هذه الدورة، وأغتتم فرصة الاحتتام هذه لأتوجه بخالص عبارات الشكر والتنويه للسيد رئيس الحكومة والسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان وكافة أعضاء الحكومة الذين ما فتئوا يمدون العون لهذا المجلس.

والشكر موصول أيضا للسيدات رئيسات والسادة رؤساء المؤسسات الدستورية والمجالس الوطنية على ما تقدمه من آراء ومشورة مقدرة وذات قيمة مضافة لعملنا البرلماني، وصادق عبارات الامتنان والتقدير لكافة مكونات مجلسنا الموقر من أغلبية ومعارضة، وكذا لزملائي السادة أعضاء مكتب مجلس المستشارين لحرصهم الدائم على العمل كفريق واحد في مباشرة صلاحيات المكتب في تدبير شؤون المجلس، وباسمه أقدم شكرنا للموظفين والأطر والأعوان العاملين بالمجلس، كل من موقعه، فضلا عن جميع جمعيات المجتمع المدني الشريكة ونساء ورجال الإعلام.

وفقنا الله وإياكم لما فيه خير مملكتنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وأعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لتلاوة البرقية المرفوعة إلى حضرة صاحب الجلالة حفظه الله.

تفضلوا السيد الأمين.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

برقية مرفوعة إلى الجناب الشريف

أسماء الله

إلى حضرة مولانا أمير المؤمنين

صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظكم الله وأعز أمركم المكين

نعم سيدي أعزك الله،

أما بعد، أتشرف، بمناسبة اختتام الدورة الثانية من السنة التشريعية 2022-2023، أصالة عن نفسي، وباسم سائر أعضاء مجلس المستشارين، بأن أرفع إلى سدتكم العالية بالله، المحفوفة بعونه وتوفيقه تعالى، أسى آيات الولاء والإخلاص، مقرونة بالتعبير الصادق عن الوفاء الدائم والتعلق المتين بأهداب العرش العلوي المجيد.

ومما يبهج النفوس، يا مولاي، ويبعث على البشرى والأمل، أن تتزامن هذه اللحظة الدستورية المهمة مع حلول العام الهجري الجديد 1445،

2021.

مولاي صاحب الجلالة والمهابة،

على صعيد الدبلوماسية البرلمانية، واصل مجلس المستشارين عمله وانخراطه في إطار المنظمات البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية وعلى المستوى الثنائي، معبثا كل إمكانياته وطاقاته من أجل نصرة قضايانا الوطنية العادلة وعلى رأسها صون الوحدة الترابية للمملكة.

وإن المجلس بهذه المناسبة لتغمره، بكل مكوناته، مشاعر فياضة من الفخر والاعتزاز بالمكاسب الدبلوماسية والسياسية الكبرى المتوالية التي حققتها بلادنا، بفضل قيادتكم المتبصرة، متمثلة في توسع نطاق الاعتراف الدولي بمغربية الصحراء المغربية، تأكيداً للحقائق الجغرافية والتاريخية لهذه الأقاليم، وبالدعم المتزايد لمقترحكم الوجيه القاضي بمنح هذه الربوع من مملكتكم السعيدة حكماً ذاتياً موسعاً تحت السيادة المغربية.

وسيواصل المجلس، في إطار التعاون والتكامل مع الدبلوماسية الرسمية، جهوده من أجل توضيح الصورة الحقيقية لهذا النزاع المفتعل وإحباط كل مؤامرة تستهدف النيل من حقوقنا الثابتة ووحدةنا الترابية.

وموازة مع الجهد المكرس للقضية الوطنية الأولى، حرص المجلس بكل فعالياته على استحضار القضايا الأخرى الحيوية للوطن وإيلاء اهتمام مقدر للتعاون مع البرلمانات الصديقة والشقيقة وفي نطاق العمل المشترك مع الاتحادات البرلمانية وتبادل التجارب والخبرات في مجالات تخص النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية والطاقات النظيفة والتكنولوجيات الحديثة، وكذا تعزيز السلم والأمن

الدوليين ونشر قيم التسامح والاعتدال وتعزيز الحوار والتفاهم المتبادل بين الشعوب.

مولاي صاحب الجلالة والمهابة،

إن مجلس المستشارين ليجدد العهد على الانخراط القوي في نهجكم القويم للرقى بمملكتكم الشريفة إلى مصاف الدول الصاعدة بما يضمن لها التحديث والتقدم المضطرد وتحصين مكاسمها في الوحدة الوطنية والديمقراطية وسيادة دولة الحق والقانون ودعم التنمية المستدامة وإرساء أسس السلم الاجتماعي.

حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكر الحكيم، وأقر عينكم بولي عهدكم صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، وشد أزركم بشقيقكم صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد وسائر أفراد العائلة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب ونعم النصير.

والسلام على مقامكم العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.

خديم الأعتاب الشريفة

النعيم ميارة

رئيس مجلس المستشارين

وحررّ بالرباط، يوم الثلاثاء 7 محرم 1445 (الموافق لـ 25 يوليوز سنة 2023).

السيد الرئيس:

شكرا للجميع.

وأعلن عن اختتام دورة أبريل 2023، وشكرا للجميع.